

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

العنوان

إنعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على موازين مدفوعات دول المغرب - دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي -

مذكرة مقدمة لإستكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الدكتورة:

د. معيزي نجاة

إعداد الطالبتين:

• بوشعال فايزة

• بوشملة حنان

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة	صوفان العيد
مشرفا ومقررا	جامعة	معيزي نجاة
مناقشا	جامعة	حناش إلياس

السنة الجامعية: 2017 - 2018



إهداء

إلى رسول الله وهاذي الأنام إلى منبع النور ومزيل الظلام... حبيبي يا رسول الله عليه
الصلاة والسلام

لو سئل القلب عن الأوبة بعد الله والرسول لا يعرفه إلا هؤلاء إلى من أوطاني ربي بها
ومنحتني كل نفيس وغالي إلى من جعل الله الجنة تحفة أقدامها

إلى الغالية دوما وأبدا "أمي" حفظها الله

إلى من رباني على التقوى والفضيلة، فكان درع أمان لي أحتمي به من تدر الزمن،
وتحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان إلى الصدر الحنون أبي الغالي حفظه الله

إلى شموع بيتي وأعز ما في سريري إخوتي وأخواتي

إلى جميع صديقاتي

إلى كل من ذكره القلب وتغل عنه العقل ونسيه القلم

"اللهم لك الفضل ولك الشكر كله وإليك يرجع الفضل علانية وسراء"

فايزة وحنان

تشكرات وعرفان

الحمد لله الذي أذعم علمنا بذعمة العلم ووفقنا إلى بلوغ هذه الدرجة

وأعاننا على إتمام عملنا هذا

نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى من لم يبخل علمنا بذصائه القيمة

وإرشاداته الوجيهة

" معيزي نجاة "

إحتراما خاصا وعرفانا منا لمجهوداتها القيمة

كما أتقدم بخالص الشكر كذلك إلى لجنة المناقشة التي وافقت على

مناقشة هذا البحث العلمي

إلى كل من مد لنا يد العون ولو بالكلمة الطيبة من قريب أو بعيد

وفي الأخير نرجو أننا أستطعنا أن نوفيكم حقه ولو بعبارات بسيطة

الملخص

تعد منطقة اليورو منطقة هامة في العالم خاصة على المستوى الاقتصادي، إذ يعتبر الإتحاد الأوروبي قوة اقتصادية هامة ارتبطت به مختلف الاقتصاديات العالمية خاصة اقتصاد دول المغرب العربي، لتعرف المنطقة صدمة اقتصادية ترجمت في أزمة ديون مست دول الإتحاد الأوروبي، هاته الأزمة التي تلت الأزمة المالية العالمية 2008، إذ ألفت أزمة الديون السيادية بظلالها على إقتصاديات دول المغرب العربي التي تأثرت بهذه الأزمة، نظرا للعلاقة الوطيدة التي تربطها بمنطقة اليورو.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز خلفيات أسباب أزمة الديون السيادية وتحليل طبيعتها، إلى جانب تحديد الوضعية المالية لدول المغرب العربي، ومعرفة الحالة التي آلت إليها موازين مدفوعاتها في أعقاب أزمة الديون السيادية بالإضافة إلى الإلمام بأهم العناصر التي تأثرت بالأزمة وأثرت بدورها على حالة ميزان المدفوعات.

ولقد أثرت أزمة الديون السيادية بالسلب على الرصيد الكلي على موازين مدفوعات دول المغرب العربي بدرجات متفاوتة بين هذه الدول، وجعلتها تعاني من حالة اضطراب ولاستقرار في اقتصادياتها جراء هاته الأزمة، سواء كان هذا الأثر متفاوتا إلا أن الصدمة كانت واحدة على دول المغرب العربي وجعلتها تتخبط في حالة من اللاتوازن لم تكن في الحسبان.

الكلمات المفتاحية: أزمة الديون السيادية، منطقة اليورو، دول المغرب العربي، ميزان المدفوعات،

الرصيد الكلي.

Summary

The Eurozone is an important region in the world, especially in the economic sphere. The EU is an important economic force associated with the various international economies, especially the Maghreb economies, to identify the region as an economic shock translated into the debt crisis of the European Union. 2008, as the sovereign debt crisis cast a shadow over the economies of the Maghreb countries affected by this crisis, given their close relationship with the eurozone.

This study aims at shedding light on the causes of the sovereign debt crisis and analyzing its nature, in addition to determining the financial position of the Arab Maghreb countries, knowing the state of their balance of payments in the wake of the sovereign debt crisis and knowing the most important elements affected by the crisis.

The sovereign debt crisis has negatively affected the balance of the balance of payments in the Arab Maghreb countries in varying degrees between these countries and caused them to suffer from a state of instability and stability in their economies due to this crisis, whether this effect is uneven but the shock was one on the Arab Maghreb countries and made it flounder in A state of imbalance was not taken into account.

Keywords: sovereign debt crisis, euro area, Maghreb countries, balance of payments, total balance.

فهرس المحتويات

	شكر.....
	إهداء.....
	الملخص.....
I	فهرس المحتويات.....
IV	قائمة الجداول.....
V	قائمة الأشكال.....
أ-ح	مقدمة.....
59-08	الفصل الأول: أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.....
08	تمهيد.....
09	المبحث الأول: ماهية منطقة اليورو.....
09	المطلب الأول: نشأة وتطور الوحدة النقدية الأوروبية.....
18	المطلب الثاني: معايير الإنضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية.....
21	المطلب الثالث: اليورو والسياسة النقدية الموافقة له.....
29	المبحث الثاني: ماهية أزمة الديون السيادية الأوروبية.....
29	المطلب الأول: نشأة ومفهوم أزمة الديون السيادية.....
33	المطلب الثاني: أسباب أزمة الديون السيادية.....
35	المطلب الثالث: مؤشرات أزمة الديون السيادية.....
36	المبحث الثالث: أزمة الديون السيادية وآثارها على منطقة اليورو.....
36	المطلب الأول: أزمة الديون السيادية في اليونان.....
41	المطلب الثاني: عدوى أزمة الديون السيادية في باقي دول منطقة اليورو.....
45	المطلب الثالث: آثار أزمة الديون السيادية على منطقة اليورو.....
48	المبحث الرابع: الحلول والجهود لإحتواء أزمة الديون السيادية والدروس المستفادة منها
48	المطلب الأول: الحلول المقترحة لمعالجة أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.....
53	المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة أزمة الديون السيادية في اليونان.....
55	المطلب الثالث: خطط إنقاذ دول منطقة اليورو التي مستها الأزمة.....

56	المطلب الرابع: الدروس المستقاة من أزمة الديون السيادية.....
59	خلاصة الفصل.....
100-61	الفصل الثاني: ميزان المدفوعات وآليات وسياسات تصحيح الإختلال فيه
61	تمهيد.....
62	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.....
62	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.....
63	المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات.....
74	المطلب الثالث: تحليل ميزان المدفوعات ومؤشراته.....
77	المبحث الثاني: الإختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.....
77	المطلب الأول: الإختلال في ميزان المدفوعات.....
82	المطلب الثاني: التوازن في ميزان المدفوعات.....
86	المطلب الثالث: آثار عدم التوازن لميزان المدفوعات.....
88	المبحث الثالث: سياسات تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات.....
88	المطلب الأول: السياسة النقدية والمالية.....
94	المطلب الثاني: السياسة التجارية.....
97	المطلب الثالث: سياسة الرقابة على الصرف.....
100	خلاصة الفصل.....
142-102	الفصل الثالث: تحليل إنعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على موازين مدفوعات دول المغرب العربي.....
102	تمهيد.....
104	المبحث الأول: إنعكاسات أزمة الديون السيادية على الحساب الجاري لدول المغرب العربي.....
104	المطلب الأول: الميزان الجاري في الجزائر.....
112	المطلب الثاني: الميزان الجاري في تونس.....
117	المطلب الثالث: الميزان الجاري في المغرب.....

126	المبحث الثاني: إنعكاسات أزمة الديون السيادية على حساب العمليات الرأسمالية لدول المغرب العربي.....
126	المطلب الأول: حساب العمليات الرأسمالية في الجزائر.....
128	المطلب الثالث: حساب العمليات الرأسمالية في تونس.....
131	المطلب الثالث: حساب العمليات الرأسمالية في المغرب.....
133	المبحث الثالث: دراسة مقارنة لإنعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على رصيد ميزان مدفوعات دول المغرب العربي.....
133	المطلب الأول: دراسة وضعية الميزان مدفوعات دول المغرب العربي في ظل أزمة الديون السيادية.....
139	المطلب الثاني: مقارنة بين تداعيات أزمة الديون السيادية على موازين مدفوعات دول المغرب العربي.....
142	خلاصة الفصل.....
144	الخاتمة.....
149	قائمة المراجع.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	معايير التقارب للإنضمام للإتحاد الأوروبي وفق معاهدة ماستريخت	(01-01)
23	الدول الأعضاء المعتمدة لليورو بالإضافة إلى تاريخ إنضمامها إلى منطقة اليورو	(02-01)
24	قيم عملات دول الإتحاد النقدي الأوروبي مقابل الأورو سنة 1999	(03-01)
32	الديون السيادية الأخطر في العالم	(04-01)
33	أفضل عشرة ديون سيادية في العالم	(05-01)
73	حسابات ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي	(01-02)
103	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري (2008-2015)	(01-03)
107	تطور رصيد ميزان الخدمات الجزائري (2008-2015)	(02-03)
109	تطور رصيد ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية الجزائرية (2008-2015)	(03-03)
110	تطور رصيد الميزان الجاري الجزائري (2008-2015)	(04-03)
112	تطور رصيد الميزان التجاري التونسي (2008-2015)	(05-03)
113	تطور رصيد ميزان الخدمات التونسي (2008-2015)	(06-03)
115	تطور ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية التونسي (2008-2015)	(07-03)
116	تطور رصيد الميزان الجاري التونسي (2008-2015)	(08-03)
117	تطور رصيد الميزان التجاري المغربي (2008-2015)	(09-03)
120	تطور رصيد الميزان الخدمات المغربي (2008-2015)	(10-03)
122	تطور رصيد ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية المغرب (2008-2015)	(11-03)
124	تطور رصيد الميزان الجاري المغربي (2008-2015)	(12-03)
126	تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية في الجزائر (2008-2015)	(13-03)
129	تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية في تونس (2008-2015)	(14-03)
131	تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية في المغرب (2008-2015)	(15-03)
134	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2008-2015)	(16-03)
136	تطور رصيد ميزان المدفوعات التونسي خلال الفترة (2008-2015)	(17-03)
138	تطور رصيد ميزان المدفوعات المغربي خلال الفترة (2008-2015)	(18-03)
140	تطور رصيد موازين مدفوعات دول المغرب العربي (2008-2015)	(19-03)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
25	مراحل تحول دول الإتحاد الأوروبي إلى استخدام اليورو في التعاملات اليومية	(01-01)
71	مكونات ميزان المدفوعات أفقيا	(01-02)
72	مكونات ميزان المدفوعات عموديا	(02-02)
111	تطور رصيد الميزان الجاري الجزائري (2008-2015)	(01-03)
116	تطور رصيد الميزان الجاري التونسي (2008-2015)	(02-03)
125	تطور رصيد الميزان الجاري المغربي (2008-2015)	(03-03)
127	تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية في الجزائر	(04-03)
129	تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية في تونس	(05-03)
132	تطور رصيد العمليات الرأسمالية في المغرب	(06-03)
140	تطور رصيد موازين مدفوعات دول المغرب العربي (2008-2015)	(07-03)

مقدمة

مقدمة

عرف العالم الاقتصادي منذ القديم تداول الأزمات المالية التي وإن كانت أوقاتها وأسبابها مختلفة، إلا أنها اشتركت في حجم تأثيرها على دول العالم كافة سواء كان التأثير مباشرا أو غير مباشرا، خاصة وأن العالم يعرف موجات من الانفتاح والتقدم في شتى الميادين صاحبها بذلك احتمالية تعرضها لعثرات جراء محاولتها تحسين وتطوير ذاتها، ولعل أبرز هذه الأزمات هي أزمة الديون السيادية الأوروبية التي تعرضت لها منطقة اليورو نهاية سنة 2009 وبداية 2010، بعد الأزمة المالية العالمية 2008 حيث أن العالم الاقتصادي لم يضم بعد جراحه بعد الأزمة حتى برزت في الأفق أزمة أخرى، لتهدد استقراره ثانية.

تعتبر أزمة الديون السيادية في اليونان أزمة اقتصادية عصفت بالوحدة النقدية الأوروبية التي تطلب تأسيسها جهودا وأخذت ما يكفي لوجودها وتوحيد منطقة اليورو التي وضعت لها أهداف وتطلعات كبيرة، إلا أن هذه الأزمة بحدوثها أعادت الوحدة النقدية إلى بداياتها، حيث كانت البداية من اليونان التي عجزت عن الالتزام بتسديد ديونها المقومة بالعملة الأجنبية وإخفائها لحالتها لفترة معتبرة مما نتج عنه أزمة، لتمتد إلى باقي دول المنطقة تدريجيا ومنها إلى باقي دول العالم لاحقا.

من بين الدول التي عانت من آثار أزمة الديون السيادية الأوروبية دول المغرب العربي، تجلى هذا الأثر من خلال إنعكاساتها على ميزان مدفوعات هاته الدول، إذ يعتبر ميزان المدفوعات مرآة عاكسة للتعاملات الخارجية للبلد، إذ تترتب دول المغرب العربي بعلاقات جيدة يمكن القول عليها وطيدة مع دول الإتحاد الأوروبي، حيث أن منطقة اليورو بوابة لإقتصاديات دولا المغرب العربي في مجال التصدير والإستيراد، إذ تمثل هذه المنطقة سوق رئيسي لدول المغرب العربي خاصة فيما تعلق بالمحروقات، كما أنها تعتبر مصدر رئيسي لإيرادات هاته الدول، سواء كانت عن طريق السياحة، تحويلات المهاجرين، أو فيما تعلق بتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، حيث أن انهيار الإقتصاد الأوروبي أثر بالسلب على إقتصاديات دول المغرب العربي وأخذ حصته من آثار الديون السيادية، فوجدت هذه الدول نفسها عاجزة أمام الوضع الذي آلت إليه جراء هاته الأزمة.

02- الإشكالية

من خلال ما سبق يمكن لنا طرح التساؤل الآتي:

ماهي إنعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على موازين مدفوعات دول المغرب العربي؟

وللإلمام أكثر حول الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأسباب الكامنة وراء بروز أزمة الديون السيادية؟

- فيما تمثلت تداعيات أزمة الديون السيادية على دول العالم؟ وأبرز الحلول المقترحة لمعالجتها؟
- ما مدى تأثير أزمة الديون السيادية على مداخل وإيرادات دول المغرب العربي، ومختلف تعاملاتها مع دول أوروبا؟

03- الفرضيات

✓ **الفرضية الأولى:** أثرت أزمة الديون السيادية على الوضعية المالية لدول المغرب العربي على المداخل التي كانت تحققها.

✓ **الفرضية الثانية:** أدت أزمة الديون السيادية الى تراجع رصيد ميزان المدفوعات في الدول المغاربية لاسيما السياحية منها والنفطية.

✓ **الفرضية الثالثة:** حقق ميزان المدفوعات لدول المغرب العربي عجزا فيما يخص عناصرها ليس بسبب تداعيات أزمة الديون السيادية بل نتيجة السياسات المالية المنتهجة من طرف حكومات دول المغرب العربي غير الفعالة.

04- أهمية الموضوع

إن موضوع الأزمات المالية يمكن اعتباره موضوع العصر فهو يحظى بمكانة هامة نظرا لاتصاف هاته الأزمات بدورية حدوثها، وتعتبر أزمة الديون السيادية من أهم هذه الأزمات خاصة وأنها عصفت بمنطقة حساسة في العالم هي منطقة اليورو، والتي تركت هذه الأزمة أثرا على الإتحاد الأوروبي لتمتد إلى باقي دول العالم نظرا للمكانة الهامة التي تحظى بها، ومن بين هذه الدول نجد دول المغرب العربي التي أثرت بشكل ملموس على وضعية موازين مدفوعاتها وجعلتها تعاني حالة من اللاإستقرار.

05- أهداف الدراسة

- الوقوف على خلفيات أسباب أزمة الديون السيادية وتحليل طبيعة هاته الأزمة التي عرفها الإتحاد الأوروبي.
- تحديد الوضعية المالية لدول المغرب العربي في أعقاب أزمة الديون السيادية.
- معرفة الحالة التي آلت إليها موازين مدفوعات دول المغرب العربي جراء أزمة الديون السيادية.
- متابعة أهم التطورات الاقتصادية لدول المغرب العربي وتحديد نقاط القوة والضعف في هيكلها الاقتصادي والوقوف على مدى قدرتها للتصدي لمختلف الأزمات الطارئة الممكن حدوثها.

06- المنهج المتبع

تطلب طبيعة البحث إتباع منهج من شأنه أن يساعد في تحقيق أهداف هذا العمل، حيث قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي من جهة كأداة تساعد لوصف واستعراض الجانب النظري لأزمة الديون السيادية وسرد أهم الأحداث التي صاحبها، بالإضافة إلى الإلمام بأهم أساسيات ميزان المدفوعات، هذا فيما يخص الفصل الأول والثاني، من جهة ثانية اتبعنا في الفصل الثالث المنهج التحليلي المقارن الذي من شأنه أن يساعدنا في عملية دراسة وتحليل مختلف المعلومات والمعطيات التي تبرز انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، والوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، وإبراز مكانة هاته الدول ووضعيتها من جراء هاته الأزمة.

07- أسباب اختيار الموضوع

من بين الأسباب التي دفعت بنا إلى تناول هذا الموضوع ما يلي:

➤ الأسباب الموضوعية

- الأهمية البالغة التي يحضى بها موضوع الأزمات المالية خاصة بامتيازها خاصية الدورية في حدوثها.
- معرفة الواقع الاقتصادي والمالي لدول المغرب العربي على إثر خلفيات أزمة الديون السيادية الأوروبية.
- العلاقات الاقتصادية التي تربط دول المغرب العربي مع منطقة اليورو في شتى الميادين.

➤ الأسباب الذاتية

- إعتبار هذا الموضوع ضمن مجال تخصصنا.
- الميول الشخصي لدراسة هذا النوع من المواضيع.

08- الدراسات السابقة

يمكن ذكر بعض الدراسات في مجال موضوعنا كما يلي:

✓ **رحيمة بوصبيح صالح:** "التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة المالية العالمية دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي- دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي"-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، تعالج هذه الدراسة إشكالية تدور حول كون التكتل الاقتصادي عامل مساعد أو عامل ممانعة ضد توسع الأزمة الاقتصادية ضمن الرقعة الجغرافية التي يشغلها، جاءت هاته الدراسة لبحث دور التكتلات الاقتصادية في نشر الأزمات داخل رقعتها الجغرافية من عدمه آخذين في ذلك التكتل الاقتصادي الأوروبي كدراسة حالة، وتوصلت في الأخير هاته الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي عبارة عن تنظيمات تضم مجموعة من الدول

وفق قواعد ثلاثم طبيعة العلاقات السائدة بينها، بالإضافة إلى أن للأزمة المالية العالمية 2008 دور في حدوث أزمة الديون السيادية ومعاناة الإتحاد الأوروبي منها، كما توصلت الدراسة إلى أن الأزمة إرتكزت على قنوات محددة لإنتشارها.

✓ **حورية بن طرية:** "دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، تعالج هذه الدراسة مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات، هدفت هذه الدراسة إلى تتبع التطورات التي شهدتها التوازنات الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، ذلك بغية إبراز الدور الذي لعبته الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة بداية التسعينات في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، حيث تم اختبار العلاقة الارتباطية بين الإصلاحات الاقتصادية وعودة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري، وقد خلصت الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات الجزائري شهد عدة تغيرات وتطورات خلال فترة الدراسة لعب فيها قطاع المحروقات دور أساسيا في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر، وهذا تبعا لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية رغم دور الإصلاحات الاقتصادية في مواجهة اختلالات ميزان المدفوعات.

✓ **خالد أحميمة:** "أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاسها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2011-"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، جاءت هذه الدراسة لتعالج إشكالية تأثير تبعات أزمة الديون السيادية الأوروبية على موازين مدفوعات دول المغرب العربي، بهدف بحث انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية "أزمة منطقة اليورو" على موازين المدفوعات دول المغرب العربي "دراسة حالة الجزائر"، وتوصلت في الأخير إلى أنه ساهمت الممارسات غير الشفافة في الإحصائيات والمؤشرات الإقتصادية المقدمة من طرف اليونان وبعض دول منطقة اليورو في إنفجار هاته الأزمة في ظل التسهيلات التي تمنحها سلطات الإتحاد الأوروبي، كما توصل أيضا إلى أن دول المغرب العربي لم تستطع مجابهة الأزمة بسبب تدهور شروط التبادل التجاري من جهة وتزايد فاتورة الواردات من جهة أخرى كونها دول تعتمد على المواد الأولية في صادراتها مما أدى إلى العجز في الحساب الجاري وتدهور رصيد ميزان المدفوعات.

✓ **خالد رواق:** "أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، تدور إشكاليته حول أثر أزمة الديون السيادية على قوة ومكانة الأورو الدولية ومستقبله كوحدة أوروبية موحدة، وهدفت هاته الدراسة إلى

البحث في أثر أزمة الديون السيادية على مكانة اليورو الدولية من جهة، والسيناريوهات المحتملة لمستقبلية الوحدة النقدية الأوروبية من جهة أخرى، وقد توصلت الدراسة إلى أن تقليل التباين في الأداء الإقتصادي شرط أساسي لنجاحه واستمراره، وأن نجاحه واستمراره، وأن نجاحه واستقراره، وأن نجاحه واستقراره يتطلب وجود قيادات سياسية قوية في الدول الاعضاء، كما أن تحقيق الإستقرار والنجاح لاي تكتل له يرسمها البنك المركزي بهذا التكتل في ظل ترك السياسة المالية بين السلطات الوطنية لدول الأعضاء لكن الأمر يتطلب التنسيق بين الدول في مجال السياسة المالية تحت إشراف البنك المركزي للتكتل وذلك لتجنب الإختلال المالي في منطقة العملة الموحدة.

وتمثلت أوجه التشابه والإختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة المذكورة في:

- تشابهت دراستنا هاته مع الدراسات السابقة المذكورة في تناولها لموضوع أزمة الديون السيادية الأوروبية التي تعرضت لها منطقة اليورو بالإضافة إلى أبرز الحلول المقترحة للحد من تداعياتها على دول العالم (خالد رواق، رحيمة بوصبيح صالح)، كما إشتراكت دراسة خالد أحميمة في هدف الموضوع وهو إبراز تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على موازين مدفوعات دول المغرب العربي.
- أما فيما يخص الإختلاف فقد تمثل في هدف كل موضوع للدراسات السابقة والغاية من دراسة هاته المواضيع (خالد روق، رحيمة بوصبيح صالح، حورية بن طرية)، أما فيما يخص دراسة خالد أحميمة فقد إختلفت في الفترة الزمنية للدراسة وركز على دولة الجزائر كحالة من بين باقي دول المغرب العربي.

09- الإطار الزمني والمكاني للدراسة

✓ **الإطار الزمني:** يمتد المجال الزمني للدراسة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2015 على مدار 8 سنوات وذلك لاستعراض أهم التغيرات الحادثة قبل وأثناء الأزمة والوقوف على مدى انعكاسها على دول المغرب العربي.

✓ **الإطار المكاني:** أما فيما يخص الحدود المكانية فهي تخص دول المغرب العربي هي: الجزائر، تونس والمغرب.

10- الصعوبات التي واجهت الدراسة

تمثلت أهم الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا في بحثنا هذا فيما يلي:

- ضيق الوقت المحدد لإستكمال دراستنا.
- تضارب الإحصائيات في مختلف المواقع فيما يخص الفصل الثالث من دراستنا.

11- خطة وهيكله البحث

من أجل محاولة إيجاد حل للإشكالية المذكورة الإجابة على مختلف التساؤلات، اقتضت الضرورة تقسيم خطة البحث إلى ما يلي:

✓ **الفصل الأول:** تضمن الفصل أربعة مباحث: حيث في المبحث الأول تناولنا الإطار النظري لمنطقة اليورو من خلال استعراض نشأة وتطور الوحدة النقدية الأوروبية، ومعايير الانضمام بالإضافة إلى السياسة النقدية الموافقة لها، إما في المبحث الثاني فيتضمن ماهية أزمة الديون السيادية الأوروبية بصفة عامة من خلال ذكر نشأتها وأهم الأسباب في حدوثها بعض المؤشرات الخاصة بها، أما المبحث الثالث فتناول أزمة الديون السيادية في اليونان حيث تعتبر اليونان الانطلاقة الأولى لها، أهم أسبابها وتداعياتها على منطقة اليورو والآثار الناجمة عنها، وأخيرا المبحث الرابع استعرضنا بعض الحلول لهاته الأزمة سواء في منطقة اليورو، في اليونان والدول التي مستها الأزمة مع ذكر بعض الدروس التي يمكن الخروج بها من هاته الأزمة.

✓ **الفصل الثاني:** تناولنا فيه ثلاث مباحث: المبحث الأول تضمن مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات وأهم أنواعهما والآثار الناجمة عن عدم التوازن فيه، وفي المبحث الثالث استعرضنا فيه أهم السياسات التي من شأنها أن تعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات في حال عدم توازنه.

✓ **الفصل الثالث:** أما فيما يخص الفصل الثالث فقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية، في المبحث الأول استعرضنا أهم انعكاسات أزمة الديون السيادية على الميزان الجاري لكل من الجزائر، تونس والمغرب على حد سواء، أما المبحث الثاني فقد تناول انعكاسات أزمة الديون السيادية على ميزان العمليات الرأسمالية لدول المغرب العربي، وفي المبحث الثالث والأخير تطرقنا فيه إلى انعكاسات أزمة الديون السيادية على موازين مدفوعات دول المغرب العربي على حدى، ومقارن أهم النتائج المتوصل إليها في الرصيد الكلي لهاته الدول في أعقاب أزمة الديون السيادية الأوروبية.

الفصل الأول:

أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو

تمهيد

كان من أهم سمات فترة الحرب العالمية الثانية بروز ظواهر جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية فحولها نشوء فكرة التكامل الاقتصادي كنتيجة لازدياد الشعور والرغبة لدى مختلف دول العالم في تحرير التبادل والتجارة الدولية من القيود والعوائق التي تعترض سبيلها، ولعل من أهمها الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي الذي تعزز بإصدار اليورو، وهو الحدث الذي تم النظر إليه على نطاق واسع باعتباره تتويج لجهود العمل الأوروبي الموحد، وصاحبه الكثير من الطموح والآمال بتعاظم المكانة الدولية للاقتصادات الأوروبية، إلا أن الصورة تبدو مغايرة بعد مرور أكثر من عقد من الزمن، حيث سلمت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة في ظهور أزمة اليونان والتي كان أبرز أسبابها الدين العام ناهيك عن الحقائق الخفية لواقع الاقتصاد اليوناني في حد ذاته، وعلى غرار دول الإتحاد الأوروبي إلا أن أزمة اليونان لها الأثر البالغ على التكامل الاقتصادي الأوروبي وعلى اليورو وبصفة خاصة، وهو الأمر الذي دفع بعدد من دول اليورو إلى مواجهة شبح الإفلاس ومضاعفة جهود الإنقاذ من أجل الخروج من الأزمة، وعليه سيتم التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية منطقة اليورو.

المبحث الثاني: ماهية أزمة الديون السيادية الأوروبية.

المبحث الثالث: أزمة الديون السيادية وآثارها على منطقة اليورو.

المبحث الرابع: الحلول والجهود لاحتواء أزمة الديون السيادية والدروس المستفادة منها.

المبحث الأول: ماهية منطقة اليورو

تعتبر منطقة اليورو من المناطق الهامة في أوروبا والتي كانت وليدة مجموعة من التكاملات التي عرفها العالم من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية، وعليه نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم مراحل قيام الوحدة النقدية الأوروبية وتبيان أهم المعايير للانضمام لهاته الوحدة، بالإضافة إلى اليورو والسياسة النقدية الموافقة للوحدة النقدية الأوروبية.

المطلب الأول: نشأة وتطور الوحدة النقدية الأوروبية

أولاً: المبادرات السابقة لمحاولات الوحدة الأوروبية

يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر وأكثرها اكتمالاً من حيث مراحل التطور والنضج فقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل إلى مرحلة الإتحاد الاقتصادي وفي هذه المرحلة المتقدمة من التكامل والتكتل الاقتصادي نلاحظ أن وصول التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى مرحلة الإتحاد الاقتصادي الأوروبي والإعلان عنه في أول جانفي 1993 وانضمام بعض دول الأفتا (الأفتا: هي النمسا، السويد وفنلندا) عام 1994 إلى الإتحاد ليصبح 15 دولة عضواً وقد تحقق بعد أن مر بعدة مراحل قاربت الخمسين 50 عام وهذه المراحل:

1- إعلان مارشال

عندما أعلن جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1947 عن ضرورة قيام دول أوروبا بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لإعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب العالمية الثانية في المقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية وهو ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا وقد أسفر ذلك عن تكوين ما يسمى " بالمنطقة الأوروبية للتعاون الاقتصادي"⁽¹⁾.

وقد تمثل هذا السعي في مشروع ضخم لتقديم المساعدات المالية إلى دول أوروبا الغربية مع الرغبة في معاونة الدول الأوروبية في عملية توزيع هذه المساعدات ووضع الأمريكيون شروطهم من أجل تنفيذ مشروع مارشال على الوجه التالي⁽²⁾:

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص ص 120، 121.

² عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، بدون سنة نشر، ص 31.

- يجب أن تتفق البلدان الأوروبية فيما بينها حول الكم المطلوب من المساعدة والجزء الذي سوف تحتاجه كل منها.
- يجب أن تقوم الدول الأوروبية بعمل مشترك لإنعاش اقتصادياتها وأن تخفض الحواجز التجارية فيما بينهما.
- يجب أن تضمن هذه الدول الاعتماد على نفسها في عام 1952.
- يجب على الدول الأوروبية لكي يتم تطبيق هذا البرنامج، أن تنشأ منظمة دولية تقوم بالعمل، كالوكالة للتعاون بين هذه الدول.
- هذه الشروط كانت تعني أن الرسالة الأمريكية للدول الأوروبية بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة باتجاه عملية التوحيد.

وإلى جانب تجربة مشروع مارشال، اتفقت ثلاث دول أوروبية هي: هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ إلى إنشاء اتحاد جمركي اعتبار 1948 والذي عرف بالبينولوكس وفي عام 1956 شكلت لجنة عرفت باسم لجنة سباك نسبتة إلى وزير خارجية بلجيكا الذي يرأسها وقدمت تقريرها في عام 1986 لمجموعة من ست دول أوروبية هي ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا أو لوكسمبورغ للنظر في تدعيم التكامل الاقتصادي الأوروبي⁽¹⁾.

2- مشروع شومان لإنشاء جماعة الفحم والصلب

نسبة كما قدمه روبرت شومان وزير خارجية فرنسا في 9 ماي 1950 من اقتراح إقامة الإتحاد الأوروبي لدول الفحم و الصلب، وقد تم إقراره من ست دول في 18 أبريل 1956 وهي : بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ ، هولندا وكان بداخله النواة الخاصة بإقامة البرلمان الأوروبي حيث شكل لهذا الإتحاد سلطة عليا فوق قومية(فوق الدول)⁽²⁾.

فلقد اتفقت الدول الست المشار إليها حالا على حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والحديد وما يرتبط بها الصناعات والتي كانت أحد العوامل الرئيسية في نشوب الحربين العالميتين الأولى (1914 - 1917) والثانية (1939 - 1944)، فلقد ارتأت هذه الدول أن التعاون بينهما في هذا المجال

¹ محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية (إشكالية للتناقض أم للضافر في القرن الحدي والعشرين)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 268.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 122.

من شأنه يذيب الخلافات ويخفف من حدة الصراعات الرامية إلى السيطرة على منابع وقواعد صناعات الفحم والحديد في هذه الدول الست⁽¹⁾.

أما جوهر المشروع شومان، فقد كان يقوم على إقامة منظمة تتجاوز سيادات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالفحم والصلب وإنتاجها عن طريق الترخيص من العوائد والحصص مع إقامة سوق مشتركة لهذه المنتجات بسبب الجنسية⁽²⁾.

3- السوق الأوروبية المشتركة

✓ **معاهدة روما:** تم توقيعها في روما وذلك في مارس 1957 بين الدول الستة المذكورة سابقا والتي تعتبر الوثيقة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية والهادفة إلى⁽³⁾:

- إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة الداخلية بين الدول الأعضاء ووضع تعريف جمركية موحدة اتجاه دول العالم الأخرى.

- إزالة الحواجز القائمة في وجه انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والخدمات بين الدول الأعضاء.

- تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

- وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل.

- تطبيق إجراءات تسمح بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، وتم الاتفاق على إنشاء

السوق الأوروبية المشتركة تدريجيا وعلى ثلاث مراحل استغرقت كل مرحلة أربع سنوات، وتبدأ المرحلة

الأولى في عام 1958، وتنتهي المرحلة الثالثة في عام 1970 وفي حالة عدم اكتمال إنشاء السوق عام

1970 فإنه يمكن التمديد ثلاث سنوات أخرى بحيث تنتهي في عام 1973⁽⁴⁾.

حيث نشأت السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة التي تم توقيعها في روما عام 1957 من

جانب ممثلي الدول الأعضاء في ذلك الوقت حيث بدأت السوق بين دول هي ألمانيا الغربية ، فرنسا ،

¹ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والنجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص ص 155، 156.

² عبد المنعم سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

³ خالد إبراهيم، الوحدة النقدية الأوروبية نموذج لتحقيق العملة الخليجية الموحدة، جريدة الوسط، العدد 1759، نشر في 2009/07/30، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwasatnews.com/news/239796.html> ، تاريخ الإطلاع:

2018/03/20، 13:05 سا.

⁴ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 403، 404.

إيطاليا هولندا، بلجيكا ، لوكسمبورغ، وتقسّم تلك المراحل إلى أربع سنوات لكل مرحلة وقد نصت المعاهدة، على أنه لا يتم الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية إلا إذا تحققت أهداف المرحلة الثالثة بصورة تلقائية، هذا ويمكن تحديد أهداف كل مرحلة كما حددتها الاتفاقية فيما يلي⁽¹⁾:

• **المرحلة الأولى:** وتهدف إلى تخفيض التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء بنسبة 10% بعد عام ونصف من التخفيض الأول، ثم يتبعه تخفيض آخر بنفس النسبة في نهاية المرحلة الأولى إلى إلغاء الرسوم المفروضة على الصادرات بين الدول الأعضاء في نهاية هذه المرحلة.

• **المرحلة الثانية:** وتهدف إلى الاستمرار في تخفيض الرسوم الجمركية حيث يتم تخفيض الدول في هذه المرحلة بعد عام ونصف من بدايتها ويتم تخفيض آخر بنفس السنة بعد عام ونصف تم تخفيض ثالث بنفس السنة في نهاية المرحلة الثانية ، والتي تقرر بصفة مبدئية أن تنتهي في عام 1965.

• **المرحلة الثالثة:** تهدف هذه المرحلة إلى الإلغاء الكامل للتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء على أن يتم تقرير السنة والوقت بوساطة اللجنة التنفيذية لدخول السوق الأوروبية المشتركة وهي أحد الأجهزة الخاصة للإشراف على تنفيذ الاتفاقية.

إضافة إلى الأهداف السابقة نجد الأهداف التالية⁽²⁾:

- حماية أسواق منتجات الدول المشتركة فيه صناعية كانت أم زراعية ومنافسة منتجات العالم الخارجي المثلية.

- الحاجة الماسة للسوق الأوروبي إلى استيراد المواد الخام التي لا توفر لديها والتي لا تشكل موقفا تنافسيا لمنتجاتها، وهي بهذا تسعى إلى ربط البلاد المنتجة لهذه المواد بالسوق، ليس لضمان بقاء هذه البلاد تحت سيطرتها فحسب، بل لفتح أسواق هذه البلاد أمام منتجاتها المختلفة.

أن السوق المشتركة هي التي تسمح بانتقال العمل ورأس المال بحرية بين الدول الأعضاء وهذه الخطوة مهمة باتجاه خلق اقتصاد واحد⁽³⁾، حيث حقق الإتحاد الأوربي سوق مشتركة في نهاية عام 1992⁽⁴⁾.

¹ نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الطبعة الثانية، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، 1999، ص 64.

² شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص 65، 66.

³ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 389.

⁴ عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 196.

ثانياً: الإتحاد النقدي الأوروبي

يعتبر الإتحاد النقدي الأوروبي الذي شهد ميلاد عملة اليورو مطلع العام 1999، الحلقة النهائية في حلقات التكامل الاقتصادي الذي بدأ في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي عندما تم تكوين الجماعة الاقتصادية الأوروبية بموجب معاهدة روما⁽¹⁾. وقد مر بعدة مراحل خلال نشأته أبرزها:

1- تقرير وارنر (Pierre werner): قدم هذا التقرير برئاسة بييروارنر وزير المالية ورئيس وزراء المالية ورئيس وزراء لكسمبورغ، على أثر الاقتراح الذي قدمته ألمانيا لإنشاء اتحاد نقدي أوروبي، وتضمن هذا التقرير وضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بصورة تدريجية عام 1971، والتي اقترحت إنشاء اتحاد نقدي أوروبي خلال مدة تتراوح من 7-10 سنوات، ولتحضير إنشاء الإتحاد الأوروبي النقدي في ثلاثة مراحل ممتدة على فترة عشر سنوات حيث تم توقع الشروع فيها سنة 1980 من خلال الخطوات التالية⁽²⁾:

- **المرحلة الأولى:** تخفيض هوامش التقلبات بين العملات للدول الأعضاء.
- **المرحلة الثانية:** التحرير الكلي لحركات رؤوس الأموال مع اندماج الأسواق المالية لاسيما الأنظمة المصرفية.
- **المرحلة الثالثة:** تثبيت أسعار الصرف بين مختلف العملات الأوروبية للمجموعة كما اقترح التقرير تأسيس مركز قرار للسياسة الظرفية (معدل فائدة، تسيير الاحتياطات تكافئ أسعار الصرف...)، بالنسبة لتنسيق السياسات الاقتصادية بالنسبة للميزانية وكيفيات تمويل العجز واقترح werner تنسيق التشريعات الضريبية القومية والتركيز على السياسات الهيكلية للشراكة الأوروبية.

2- الثعبان النقدي الأوروبي

هذا النظام اتخذ عند نشوئه تسمية الثعبان في النفق وهو يعني أن الحدود لتدبدب بين أسعار الصرف ينبغي أن تحصل في نطاق حد بينهما بالنسبة العملات الضعيفة 2.25% انخفاضا قياسيا سعر

¹ عبد الحميد مرغيت، الإتحاد النقدي الأوروبي: أصوله - أداؤه - ومشكلاته، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -، الجزائر، ص 1- 5.

² مصطفى كامل، "العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 23، 2009، ص 5.

صرف الدولار بالنسبة لل عملات القوية 2.25% ارتفاعا قياسيا إلى سعر صرف الدولار أيضا، و كأنما يتمثل هذان الحدان النفق الذي يسمح للثعبان أن يتحرك داخل جدرانها العليا والسفلى⁽¹⁾.
قام الإتحاد الأوروبي عام 1972 بتحديد هامش تدبب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية والمحلية طبقا لنظام معين عرف باسم "Snak in the Tunnel" ومن المعروف أنه في ذلك الوقت ارتبطت معظم العملات بالدولار الأمريكي مع السماح بتذبذبها في حدود 2.25% حول سعر الدولار، أما طبقا لنظام الثعبان فقد انخفضت تلك السنة إلى النصف تقريبا وأصبحت أسعار صرف العملات الأعضاء مثبتة فيما بينهم مع وجود هامش لتدبب سابق ذكره في حين تكون هناك العملات حرة في التعويم بالنسبة للعملات الأجنبية ولكن عند تعميم فكرة حرية التعويم في عام 1973 أصبح نظام الثعبان غير ذي جدوى ومن ثم إلغاؤه واستبداله بالنظام النقدي⁽²⁾.

3- النظام النقدي الأوروبي

ما إن أصبح تعويم سعر الصرف سيد الموقف حتى أصبح نظام الثعبان النقدي الأوروبي غير ذي جدوى، وأصبح من الطبيعي أن تعمل الجماعة الأوروبية على استحداث النظام النقدي الأوروبي في عام 1979 لتنسيق أسعار صرف عملات الدول الأعضاء في الإتحاد والمحافظة على استقرارها كشرط أساسي لنمو التجارة بين الدول الأعضاء، وقد دخل هذا النظام مجال التطبيق 1979 وكانت أولى العملات التي دخلت فيه، فرنك البلجيكي، فرنك لوكسمبورغ، الكرون الدنماركية الفرنك الفرنسي، المارك الألماني الجنيه الأيرلندية، الليرا الإيطالي والفلوران الهولندي⁽³⁾.

4- تقرير ديبلور

يتطلب تحقيق التكامل النقدي توحيد عملات كل الدول لإتحاد بعملة واحدة يتم التعامل بها بين هذه الأقطار، وهذه الدرجة العالية من التكامل تتطلب إيجاد بنك مركزي واحد للمنطقة ككل، بحيث تم هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في المنطقة لهذا السبب أنشأ المجلس الأوروبي الذي يضم رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة في جوان 1988 لجنة برئاسة جاك

¹ عبد الأمير رحيمة العبود، دراسات في الاقتصاد الدولي -آراء اقتصادية واجتماعية-، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2011، ص 331.

² محمد مجدي شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 70.

³ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص

ديلور وتضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، وذلك لوضع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الإتحاد الاقتصادي والنقدي وقد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية ووضع التقرير ثلاثة قواعد لهذه الوحدة⁽¹⁾:

- التحول الشامل للعملات.
 - تكامل البنوك والأوراق المالية.
 - إلغاء هوامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء.
- كما أشار التقرير إلى الحاجة الماسة لوجود مؤسسة نقدية أوروبية، إذ أن وجود سياسة نقدية واحدة لا يمكن في وجود قرارات مختلفة في عدة بنوك مركزية، واقترح لهذا النظام النقدي للبنوك المركزية European System Central Bank ESCB، وهو المسؤول عن تشكيل وتنفيذ السياسات الموجهة من قبل لجنة تابعة لها "ESCB".

ثالثاً: معاهدة ماستريخت والتدرج للوحدة النقدية الأوروبية

1- معاهدة ماستريخت: كان يوم 1991/12/11 تم التوقيع في المدينة الهولندية ماستريخت على معاهدة ماستريخت بشأن الوحدة الأوروبية الاقتصادية والنقدية والسياسية أيضاً⁽²⁾.

ولقد كانت معاهدة ماستريخت مرحلة جديدة وجدية من البناء الأوروبي بحيث أوجدت وحدة قوية بين شعوب أوروبا ورسخت فكرة الهوية الوطنية للدول الأعضاء بالإضافة إلى تأكدها على فكرة المواطنة بالنسبة للإتحاد وتوسيع تدخل الإتحاد الأوروبي إلى قضايا لم تكن تحظى بالاهتمام في السابق كالثقافة والاتصالات وشبكة المواصلات والصحة وحماية المستهلكين، غير أن أهم ميزة انفردت بها هذه المعاهدة هو التأكيد على الوحدة الاقتصادية بين النقدية⁽³⁾.

أضمت اثنتي عشر دولة أوروبية معاهدة ماستريخت لإنشاء الإتحاد الأوروبي في سنة 1992، وبدأ تطبيق هذه المعاهدة منذ الأول من نوفمبر 1993⁽⁴⁾.

¹ خالد إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

² صلاح الدين حسن السبسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، الطبعة الأولى، عالم الكتب نشر - توزيع - طباعة، القاهرة، 2002، ص 11.

³ إسماعيل معارف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 171.

⁴ يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 171.

هذه المعاهدة لها عنصرين رئيسيين: الإتحاد الاقتصادي والنقدي والإتحاد السياسي⁽¹⁾:

- على المستوى الاقتصادي يتمثل العنصر المركزي للمعاهدة في اعتماد عملة موحدة في موعد لا يتجاوز عام 1999، تحت رعاية البنك المركزي الأوروبي، بعد انقضاء عام 1993 تم تحسين اجتماع رئيسي جديد لبناء المجتمع.

- وعلى الصعيد السياسي، تعزز المعاهدة التعاون في السياسة الخارجية والدفاعية وتفتح مجالاً جديداً للتعاون مع مسائل الأمن الداخلي والعدالة، وتحقق تقدماً مؤسسياً ذا أهمية محدودة ضمن إطار الجماعة. وتستند معاهدة مايستريخت قبل كل شيء إلى البنية الجديدة لأوروبا، تحت إشراف الإتحاد الأوروبي وهما الركيزتان التقليديتان، التعاون والتكامل يتم تعزيزها في وقت واحد تجريبياً، كما لو كان التوفيق بينهما واضحاً بذاته في المرحلة الحالية من البناء، يشمل مفهوم الإتحاد الأوروبي الذي يحتفظ به عنوان المعاهدة على ثلاثة عناصر:

- المجتمع الأوروبي الذي يفتقد لمؤهلاته الاقتصادية، لتؤثر بشكل جيد على توسيع أهدافها.

- التعاون في السياسة الخارجية والدفاعية.

- التعاون في الشؤون الداخلية والعدل.

وقد كانت معاهدة ماستريخت مرحلة جديدة وجدية من البناء الأوروبي بحيث أوجدت وحدة قوية بين شعوب أوروبا، ورسخت فكرة الهوية الوطنية للدول الأعضاء بالإضافة إلى تأكيدها على فكرة المواطنة بالنسبة للإتحاد وتوسيع تدخل الإتحاد الأوروبي في قضايا لم تكن تحظى بالإهتمام في السابق كالثقافة والاتصالات وشبكة المواصلات، الصحة وحماية المستهلكين، غير أن أهم ميزة إنفردت بها هذه المعاهدة هو التأكيد على الوحدة الاقتصادية والنقدية⁽²⁾.

2- التدرج للوحدة النقدية الأوروبية

وبحلول عام 1999 انطلقت العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وضعت في التداول عام 2002 لتكتمل بذلك الوحدة النقدية الأوروبية وهكذا أصبح الإتحاد الأوروبي يضم نحو 28 دولة أوروبية ... وأصبح يمثل أكبر كتلة اقتصادية عالمي⁽³⁾.

¹ Jean-Pierre Petit, Philippe D'arvisenet, *Échanges et Finance Internationale, les acteurs: La coopération Internationale, l'Europe, L'euro*, Collection Banque ITB, sans année, P206.

² إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص ص 26، 27.

³ رمزي محمود، منظمة التجارة العالمية قلعة إستنزاف موارد الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص

وقد تضمنت اتفاقية ماستريخت النص على مراحل قيام الوحدة النقدية على النحو التالي⁽¹⁾:

- **المرحلة الأولى:** بدأت في يوليو وتستهدف تحقيق أكبر قدر من التجانس في السياسات النقدية والمالية للدول، والتنسيق بين البنوك المركزية بما يمهد السبيل للوصول إلى نظام موحد للبنوك المركزية.
- **المرحلة الثانية:** بدأت في أول جانفي 1994 وتستمر حتى عام 1997 يتم من خلالها إنشاء المؤسسة النقدية الأوروبية *Européen monétaire institue* وأعضائها هم البنوك المركزية للدول الأعضاء وبالنسبة للكسمبورغ فتتم معاملة المؤسسة النقدية اللوكسمبورجية على أنها البنك المركزي وتتلخص مهمة المؤسسة النقدية الأوروبية في العمل على توفير الشروط الضرورية لبدأ المرحلة الثالثة عن طريق:
 - دعم التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء، مع محاولة المحافظة على استقرار الأسعار.
 - التجهيز لإنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية *Européen System of Central Banks* وإدارة السياسة النقدية الموحدة.
 - الإشراف على تطوير وحدة النقد الأوروبية *EuroPeau Currency Unite*.
- **المرحلة الثالثة:** تبدأ في 1 جانفي 1997، وقد حددت معاهدة ماستريخت الشروط الخاصة لبدأ المرحلة الثالثة للوحدة النقدية *Monetary Union* وأطلقت عليها اسم معايير الوفاق *Conrerge Criteria* وتشمل:
 - **استقرار الأسعار:** يجب أن لا يتجاوز متوسط التضخم 1.6% على مدى العام الواحد قبل المرحلة النهائية، وذلك من النسبة الخاصة بأفضل ثلاث دول أعضاء من حيث الأداء.
 - **استقرار التمويل الحكومي:** وفي هذا الخصوص تعمل الدول الأعضاء على عدم حدوث وإظهار رأي عجز زائد يحدث عندما يمثل العجز في الميزانية أكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي، أو عندما تتجاوز الديون الحكومية الإجمالية بنسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي.
 - **أسعار الصرف:** يجب أن تحترم الدول الأعضاء هوامش التقلب العادية (2.25% في عام 1992). التي حددها النظام النقدي الأوروبي بخصوص سعر الصرف دون إحداث تقلبات شديدة لمدة سنتين على الأقل، أيضا لا يجب أن تقوم أي دولة من الدول الأعضاء بتخفيض قيمة عملتها أمام أي دولة من الدول الأعضاء خلال نفس الفترة.

¹ سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،

الإسكندرية، 2001، ص ص 152 - 155.

- مراقبة أسعار الفائدة: يجب أن يتجاوز متوسط أسعار الفائدة الاسمية طويلة الأجل أكثر من 2% من أسعار الدول الأعضاء الثلاثة التي سجلت أفضل النتائج لاستقرار سعر الفائدة وذلك من خلال فترة لا تتعدى العام الواحد.

و بمجرد بدء المرحلة الثالثة سوف تلغي المؤسسة النقدية الأوروبية European Montary institute ويدخل النظام الأوروبي للبنوك المركزية European System of Central Banks حيز التنفيذ، وبالنسبة للدول الأعضاء التي تنطبق عليها الشروط تقرر بإجماع معدلات التحويل Conversion Rates التي تثبت عندها أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه وهي المعدلات التي يتم على أساسها إحلال وحدة النقد الأوروبية European Carrency Unit بالعملة الوطنية للدول الأعضاء بعد ذلك تصبح وحدة النقد الأوروبية عملة مستقلة بذاتها⁽¹⁾، والإتحاد الأوروبي هو الآن أكبر اقتصاد في العالم وفي هذا الصدد تجد أوروبا مكانها المفقود في أعقاب الحربين العالميتين في القرن العشرين (XXE) والتكامل الاقتصادي تم تسهيله وتسريعه من خلال وجود عملة مشتركة في 16 من أعضائها⁽²⁾.

المطلب الثاني: معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية

تمثلت أهم المعايير من أجل الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية فيما يلي⁽³⁾:

المعيار الأول: معيار جعل موارد الدولة دقيقة فعلية مناسبة لتغطية اتفاتها

وهذا المعيار في حقيقته معيار يعمل على تحقيق فاعلية التوازن المالي، ليصبح توازن حركي تفاعلي ليس فقط ما بين الموارد والإستخدامات ولكن هو الأهم ما بين إدارة التوحد والقدرة على تنفيذه وينص هذا المعيار على الآتي: "ألا يزيد عجز الموازنة العامة للدولة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة".

ووفقا لهذا المعيار لا يكون مسموحا للدول أعضاء منطقة اليورو بالتوسع في الإنفاق غير المبرر والذي لا يكون هناك حاجة فعلية له، والذي لا يكون له انعكاس على زيادة الإنتاج القومي، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي لكل دورة ومن ثم تقوية نظام الإنتاج داخل اقتصاد كل دولة، وبما يسمح بنمو القيمة المضافة، وبما يسمح بزيادة الاعتمادية المتبادلة بين دول الأعضاء مجموعة اليورو.

¹ نفس المرجع، ص 155.

² Olivier Barthalon et autres, L' euro dix ans Après un premier bilan à l'heure de la crise financière, l'harmattan, 2009, P23.

³ محسن أحمد الخضيرى، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص ص 83 - 89.

ومن ثم فإن السبيل الوحيد أمام أي دولة من دول المجموعة لزيادة اتقاقها هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة وبما يعنيه ذلك من رفع كفاءة جهاز الإنتاج الوطني وبما يتناسب مع الزيادة المرغوب الوصول إليها في الاتفاق وليس ضغطه.

ويهدف هذه المعيار إلى تقوية النظام المالي وذلك من خلال رفع قدرته على تحصيل الموارد، ومنع ومحاربة ومكافحة أي تهرب في الضريبة، وزيادة كفاءة المتابعة الضريبية، وحصر المجتمع الضريبي، وزيادة اعتماده على الموارد تحقيقه ذاتية وفي الوقت نفسه إحداث توازنات إصلاحية لمعالجة خلل وتسريبات وثغرات الإنفاق العام للدولة ، مما يؤدي إلى ترشيد هذا الإنفاق وزيادة إنتاجية وزيادة عائدته وبما تعكس على رفاهية وجودة الحياة المقدمة للمواطنين وبشكل أفضل وأحسن وأرقى وذلك لمعالجة التسريبات والثغرات التي تفقد معها الأموال أو تضع معها الطاقات والتي تحدث نتيجة ضعف قدرة نظام التحصيل الضريبي.

المعيار الثاني: وهو معيار يتعلق بالقدرة على خدمة الدين

وعلى إدارته إدارة رشيدة فالدين العام لم يعد مجرد رصيد تقوم الدولة سداده بقدر ما أصبح أداة أداة لتطوير أداء الدولة وقد نجحت في كثير من الدول في ضبط اتقاقها العام من خلال حسن إدارة الدين العام، فجانبا من النفقات العامة يذهب إلى خدمة الدين العام وسداد فوائده وأقساطه وأعبائه، ومن ثم فإن العلاقات التناسبية مابين رصيد وحجم الدين، ومابين القدرة على سداد أعبائه وخدمته يتم دراستها جيدا، وقد وجد أنه من المناسب أن لا يتعدى حجم الدين في أي وقت من الأوقات من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ومن أجل ذلك كان هذا المعيار: " ألا يتجاوز الدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة".

ويهدف هذا المعيار إلى تأكيد القدرة المالية للدولة على سداد الدين العام، وأن هذا الدين لا يهدد الإستقرار المالي أو النقدي للنظام الوليد مستقبلا، خاصة وأن اليورو في جانب منه يعني تخلي الدولة العضو عن جانب من إستقلالية قراراتها النقدية والمالية وجزء من سيادتها في هذا المجال، وقد أضيف لهذا المعيار مصطلح " الأسعار الثابتة" حتى لا تبتلع إرتفاعات الأسعار والتضخم ما يمكن للدولة تحقيقه وتوفيره لسداد الدين العام، وحتى تلجأ الدولة إلى " لعبة التضخم" كأداة لزيادة الإنفاق العام، وفي الوقت ذاته حتى لا تلتهم موجات التضخم أي مكاسب تحققها الدول.

المعيار الثالث: وهو معيار المحافظة على توازنات المكاسب التي حققتها الدول

وفي الوقت ذاته يكون هذا المعيار أداة تحقيق الإستقرار النقدي والمالي على حد سواء لكل دولة، خاصة في المرحلة الإنتقالية، وقد إستطاعت كثير من دول مجموعة اليورو تحقيق هذا المعيار، خاصة في إطار توازنات تملك من الدافعية الكثير، وتملك من الإنجاز الكثير، وهذا المعيار كان محوره هو ما يلي: "ألا يتجاوز معدل التضخم 3% سنويا"، ويهدف هذا المعيار إلى دعم إستقرار القوة الشرائية لليورو، وتوفير ضوابط ملموسة أمام المستثمر الأجنبي في اليورو، خاصة البنوك الدولية التي ستقوم بإستخدام اليورو كعملة "ملاذ" أو عملة "إحتياط" أو عملة "تحوط".

المعيار الرابع: سعر الفائدة طويل الأجل

وهو معيار نقدي إئتماني حاكم ومتحكم في عمليات الإستثمار، وفي توازنات هذا الإستثمار، خاصة وان هذا المعيار في إطاره العام يرفض أثره وينتج تأثيره، ويعطي مدلولاته العامة والخاصة لكل من: المستثمر الفرد، والمستثمر الجماعي، المدخر الفرد، والمدخر الجماعي، وفي الوقت نفسه يضع من الآليات التي هو واحد منها ما يساعد على إستكمال مسيرة التوحد.... وهذا المعيار ينص على أن: "لا تزيد أسعار الفائدة في الأجل الطويل عن 7.8% سنويا".

المعيار الخامس: وهو معيار زمني ترجيحي

يتم إستخدام الوقت والزمن فيه كعنصر فاعل في تأكيد نجاح اليورو، وفي الوقت ذاته يتم بموجب هذا المعيار إعطاء فترة مناسبة للدولة طالبة الإنضمام لمراجعة أوضاعها، وحتى لا يكون دخولها إلى منطقة اليورو مجرد إنفعال لحظة، أو لاعتبارات ظرفية، مصلحية طارئة ومؤقتة وينص هذا المعيار على ما يلي: "أن تتم دراسة طلب إنضمام الدولة لليورو خلال فترة عامين، يبدأ حسابها عند تقديم الطلب، ويتم خلالها دراسة ملف عملية هذه الدولة، وأوضاعها النقدية والإئتمانية (المصرفية) فضلا عن أوضاعه الإقتصادية العامة".

الجدول رقم (01-01): يمثل معايير التقارب للإنضمام للإتحاد الأوروبي وفق معاهدة ماستريخت

ما يقاس	كيف تقاس	معايير التقارب
إستقرار الأسعار	معدل تضخم لأسعار المستهلكين	لا تزيد عن 1.5% فوق معدل لأفضل ثلاثة دول أعضاء أداء في الإتحاد
سلامة المالية العامة	العجز الحكومي منسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	قيمة مرجعية لا تزيد عن 3%
مالية عامة مستدامة	الدين الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	قيمة مرجعية لا تزيد عن 60%
متانة التقارب	سعر الفائدة طويل الأجل	سعر الفائدة يجب لا يزيد عن 2% من معدل أفضل ثلاث دول أعضاء أداء.
إستقرار سعر الصرف	الإنحراف عن السعر المركزي	المشاركة في آلية سعر الصرف لمدة عامين دون حدوث توترات

Source: European commission, One currency for one europe- The road to the euro, belgium, p 8.

نشأ خلاف كبير داخل الإتحاد الأوروبي حول كيفية تحقيق الوحدة النقدية، ولكن اتفاقية ماستريخت حددت مجموعة من المعايير الاقتصادية كشرط للإنضمام الى النظام النقدي الأوروبي والعملية النقدية الموحدة على الدول تحقيقها قبل الانضمام الى هذا النظام، وهذه المعايير موضحة في الجدول اعلاه.

المعيار السادس: إستقرار أسعار الصرف

يجب أن تكون تقلبات العملة في خلال السنتين الماضيتين على الأقل على نطاق التقلبات الطبيعية لنظم الصرف الأجنبي⁽¹⁾.

¹ زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، "رسالة ماجستير"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013، ص 60.

المطلب الثالث: اليورو والسياسة النقدية الموافقة له

أولاً: العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"

1- منطقة اليورو "الدول المعتمدة لليورو"

اليورو هي العملة الموحدة التي تتقاسمها حالياً 19 دولة عضو في الإتحاد الأوروبي، والتي تشكل مجتمعة منطقة اليورو، وقد تم إستحداث التعامل باليورو سنة 1999 وكان ذلك خطوة رئيسية للتكامل الأوروبي، ومن أهم نتائج إستخدام اليورو أكثر من 337.5 مليون من مواطني الإتحاد الأوروبي يتداولون الآن العملة الموحدة، عندما تم إطلاق اليورو في 1 جانفي 1999، أصبحت العملة الرئيسية الجديدة لـ 11 دولة عضو في الإتحاد لتحل محل العملات الوطنية القديمة، مثل المارك الألماني والفرنك الفرنسي وذلك على مرحلتين المرحلة الأولى إستخدام اليورو إلى جانب العملات الوطنية، ومنذ 1 جانفي 2002 بدأ تداول اليورو بشكله المادي أي الأوراق النقدية والنقود المعدنية، واليورو لم يكن العملة الرسمية في كامل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وإختارت الدنمارك والمملكة المتحدة عدم الإنضمام إلى منطقة العملة الموحدة⁽¹⁾.

¹ ليندة رزقي، أزمة منطقة اليورو وضرورة تفعيل الإستثمارات العربية البينية، "أطروحة دكتوراه"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 33.

الجدول رقم (01-02): الدول الاعضاء المعتمدة لليورو بالإضافة إلى تاريخ إنضمامها إلى منطقة اليورو

دولة	إعتمد رسميا	عدد السكان
النمسا	1 جانفي 1999	8356707
بلجيكا	1 جانفي 1999	10741048
قبرص	1 جانفي 2008	801622
فنلندا	1 جانفي 1999	5325115
فرنسا	1 جانفي 1999	64105125
ألمانيا	1 جانفي 1999	82062249
اليونان	1 جانفي 1999	11262539
إيرلندا	1 جانفي 1999	4517758
إيطاليا	1 جانفي 1999	60090430
لاتفيا	1 جانفي 2014	2034
ليتوانيا	1 جانفي 2015	2944
لوكسمبورغ	1 جانفي 1999	491702
مالطا	1 جانفي 2008	412614
هولندا	1 جانفي 1999	16481139
البرتغال	1 جانفي 1999	10631800
سلوفاكيا	1 جانفي 2009	5411062
سلوفينيا	1 جانفي 2007	2053393
إسبانيا	1 جانفي 1999	45853045
إستونيا	1 جانفي 2011	1340021
منطقة اليورو	-	329937369

Source: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

وعليه يقصد بـ "منطقة اليورو" مجموعة الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، والتي تنتمي إلى إقليم إقتصادي معين، وارتضت فيما بينها إتمام إجراءات الوحدة النقدية بين أعضائها من خلال محورين، يتعلق المحور الأول بإنشاء البنك المركزي الأوروبي بإعتباره أعلى سلطة نقدية أوروبية، أما المحور الثاني فيتعلق بإحلال العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" محل عملات الدول الأوروبية الأعضاء في منطقة اليورو⁽¹⁾.

¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص 200، 201.

2- تعريف اليورو

يمثل الأورو EURO إسم العملة الأوروبية الموحدة، وقد تم الإتفاق على هذه التسمية في إجتماع مدريد سنة 1995 بعد خلافات كبيرة بين ألمانيا وفرنسا حول التسمية الرسمية، ليتدخل المجلس الأوروبي ويحسم الأمر لصالح عملة EURO، وقد إعتمد شعار العملة الموحدة الأورو، حيث يمثل E الحرف الأول لكلمة EUROPE يخترقه خطان أفقيان يرمزان إلى الإستقرار، أما بالنسبة لقيمة الأورو "EURO"، فقد تم الإتفاق بتاريخ 1 جانفي 1999 على أن تكون قيمة 1 أورو = 1 أيكو، كما ستكون كل عملات دول المنطقة مثبتة بالنسبة للأورو بخمسة أرقام بعد الفاصلة، مثلا قيمة الفرنك تثبت 1 أورو = 6.55957 فرنك فرنسي، أما الشكل والألوان والتخطيط والرموز المكونة للعملة الموحدة فقد خضعت لمفاوضات طويلة وصعبة تم الإتفاق عليها سنة 1996 بقمة "Dublen" وتم تحديد قيمة الأورو مقابل عملة من عملات البلدان الأوروبية التي وافقت على التعامل بالعملة الحسابية الجديدة (الأورو)⁽¹⁾.

الجدول رقم (01-03): قيم عملات دول الإتحاد النقدي الأوروبي مقابل الأورو سنة 1999

العملة الوطنية	مقابل €1	العملة الوطنية	مقابل €1
فرنك بلجيكي	40.3399	فرنك لوكسمبورج	40.3399
مارك ألماني	1.95583	الجلدر الهولندي	2.20371
بيزيتا إسبانية	166.386	الشلن النمساوي	13.7603
فرانك فرنسي	6.55957	الاسكودو البرتغالي	200.482
البانت الإيرلندي	0.787564	المارك الفنلندي	5.9473
الليرة الإيطالية	1936.27	الدراخما اليونانية	340.750

المصدر: نفس المرجع، ص 19.

تم تقديم الاورو في بداية 1999، وقد تم تصميمه ليصبح اكثر العملات أهمية في العالم، وكان الهدف من هذه الفترة هو تحقيق وخلق العادة و الاعتياد على المعاملات بالاورو. وهناك حاليا 18 دولة أوروبية تستخدم العملة المشتركة، ويتمتع الأورو بحضور دولي قوي مدعوما بالأنظمة الاقتصادية القوية للدول الاعضاء في صندوق النقد الأوروبي، وقد وصل الأورو حاليا الى أعلى مستوياته على الاطلاق مقابل الدولار الأمريكي.

¹ شريف بودي، تنافس العملات الإرتكازية على المعاملات المالية الدولية في ظل لا إستقرار النظام النقدي الدولي التحديات المستقبلية للتكامل النقدي العربي، "أطروحة دكتوراه"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بمعلي، الشلف، 2015-2016، ص 19.

3- أهداف اليورو ومراحل تحول دول الإتحاد الأوروبي إلى استخدامه في التعاملات اليومية

سعت منطقة اليورو إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال اعتماد اليورو كوحدة نقدية ، حيث مر اليورو بعدة مراحل ليتم تداوله في مختلف التعاملات اليومية، حيث يمكن إبرازها من خلال ما يلي⁽¹⁾:

3-1 أهداف اليورو

لقد كان الهدف الرئيسي لليورو هو تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية، التي تعتبر بدورها أهم حلقات الوحدة الاقتصادية الأوروبية المستهدفة، وذلك لأن وجود عملة موحدة سيؤكد هذه الوحدة الاقتصادية، وسيد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء، خاصة في المجال النقدي وأسعار الصرف إلى جانب ذلك تهدف دول الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية أهمها:

- خلق سوق مالي أوروبي يقوم على أسس اقتصادية موحدة.
- إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية على المستوى الدولي.
- إتباع سياسة نقدية موحدة في الإتحاد الأوروبي بالتوازي مع السياسة التجارية والسياسة الزراعية المشتركة في دول الإتحاد.
- تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالإتحاد ولتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات، وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- خلق مزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

3-2- مراحل تحول دول الإتحاد الأوروبي إلى استخدام اليورو في التعاملات اليومية

المرحلة الأولى: (من ماي 1998 - جانفي 1999)

تم خلال هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء باليورو، وهي الدول التي إستكملت شروط الإنضمام، كما تم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي، كما قامت الدول الاعضاء بإجراء بعض التعديلات التشريعية، والتصديق على تشريعات التحول إلى اليورو، كما تم إتخاذ الترتيبات الخاصة ببنك الوحدات المعدنية وإصدار أوراق البنكنوت لليورو.

¹ www.eu-avabic.org/euro.html , 20/03/2018, 15:00 h.

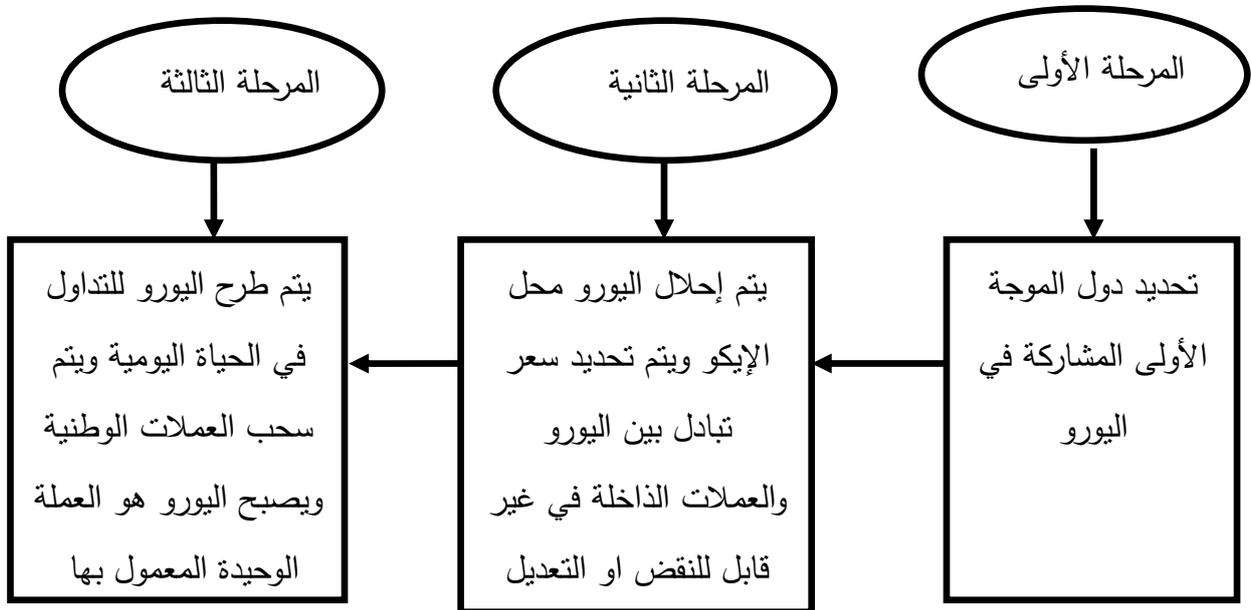
المرحلة الثانية: (جانفي 1999 - جانفي 2002)

في بداية هذه المرحلة تم ميلاد اليورو، وتحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة فيه، وتم خلال هذه المرحلة استخدام اليورو كوحدة حسابية فقط دون أن تكون في صورة عملة ورقية حقيقية في التداول، وتم استخدام هذه الوحدة الحسابية في تسوية التعاملات بين البنوك والبورصة، كما تم إصدار السندات الحكومية خلال هذه الفترة باليورو، وبالذات التي سوف تستحق بعد جانفي 2002، وفي هذه المرحلة تم التحول بصورة جزئية إلى اليورو إختياريا، واطلق على هذه المرحلة مرحلة التعامل المزدوج، حيث أمكن استخدام اليورو أو العملة الوطنية، دون اي تمييز مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل عملة وطنية في هذه الفترة ما هي إلا تسمية لإستخدام اليورو أو العملة الوطنية.

المرحلة الثالثة: (جانفي 2002 - جوان 2002)

تم في هذه المرحلة طرح الاوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو للتداول في الحياة اليومية للدول الأعضاء بالإتحاد النقدي الأوروبي، وسحب العملات الورقية والقطع المعدنية الوطنية للدول المشاركة في اليورو.

الشكل رقم (01-01): مراحل تحول دول الإتحاد الأوروبي إلى استخدام اليورو في التعاملات اليومية



جانفي 2002 - جوان 2002

جانفي 1999 - جانفي 2002

ماي 1998 - جانفي 1999

المصدر: مغاروي شلبي، اليورو والآثار على إقتصاد البلدان العربية والعالم، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،

2000، ص 156.

ثانيا: السياسة النقدية لمنطقة اليورو

تضم السياسة النقدية لمنطقة اليورو مجموعة من الأهداف الأدوات، تتمثل ما يلي⁽¹⁾:

1- أهداف السياسة النقدية لليورو

تهدف السياسة للمنطقة النقدية لنظام اليورو إلى المحافظة على إستقرار الأسعار وتدعيم السياسة الإقتصادية العامة للإتحاد الأوروبي دون الإخلال بهدف الإستقرار وتعطي السياسة النقدية لنظام اليورو الأولوية لإستقرار الأسعار بإعتباره أهم الشروط اللازمة لتعزيز النمو المتواصل للإنتاج وخلق مزيد من فرص العمل وتحقيق مستوى معيشي مرتفع في دول الإتحاد الأوروبي.

وبالتالي يلاحظ أن إستراتيجية السياسة النقدية لنظام اليورو موجهة بالأساس نحو الإستقرار وقد قدم مجلس المحافظين تعريفا كميًا لإستقرار الأسعار حيث عرفه على أنه: "تحقيق زيادة سنوية في الرقم القياسي المنسق لأسعار المستهلك بالنسبة لمنطقة اليورو ويقل عن 2%"، ومن الملاحظ أن هذا التعريف يوافق على إرتفاع الأسعار ولكن بنسبة محددة، وبالتالي يمكن القول أن السياسة النقدية لنظام اليورو تنظر إلى الإنكماش على أنه لا يتفق مع أهداف الإستقرار الإقتصادي وبالتالي هذا يعكس تخوف الإتحاد الأوروبي من الوقوع في فخ السيولة الذي وقعت فيه اليابان في السنوات الأخيرة وأصبحت الأسعار لا تستجيب بزيادة عرض النقود في الإقتصاد الياباني وهذا التصرف من جانب الإتحاد الأوروبي يجنب الدولة الوقوع في نفس المشكلة.

وقد أعلن مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي أيضا أنه يجب على السياسة النقدية في الإتحاد الأوروبي أن تحافظ على إستقرار الأسعار في الأجل المتوسط وليس في الأجل الطويل فقط، ولذلك فإن السياسة النقدية لمنطقة اليورو يتم تعديلها في حالة التغيرات غير المتكررة في مستويات الأسعار أو في معدلات التضخم ولتحقيق إستراتيجية السياسة النقدية لنظام اليورو فإن السياسة النقدية سوف تركز على عنصرين أساسيين هما:

- **النقود:** حيث يستند عليها دورا بارزا في هذا الصدد وذلك إنطلاقا من ان التضخم ظاهرة نقدية على الأقل في الأجل الطويل، ولذلك فإن مجلس المحافظين قد وضع ضوابط لعملية التوسع النقدي تتفق مع المحافظة على الإستقرار الأسعار وينسجم مع تحقيق معدل نمو مناسب للإنتاج.

¹ نفس المرجع، ص ص 40 - 45.

- **بعض المؤشرات الإقتصادية والمالية:** ومن أهمها سع الفائدة طويل الاجل ومنحنى العائد والمؤشرات ثقة المستهلكين ودوائر الأعمال، والأجور، وتكلفة وحدة العمل وأسعار إستيراد السلع، وهذه المؤشرات سوف يستخدمها مجلس المحافظين في إجراء تقييم مبني على أساس واسع للمخاطر التي تواجه إستقرار الاسعار، وسوف يتم إجراء هذا التقييم بصفة دائمة وبصورة دقيقة مع مراعاة أي أخطاء في البيانات بسبب حداثة نظام إحصائيات منطقة اليورو وعدم إنسجام البيانات من المصادر الوطنية.

2- أدوات السياسة النقدية

لقد تم وضع إطار السياسة النقدية الأوروبية بحيث تقوم على مجموعة من الأدوات هي كما يلي:

2-1- عمليات السوق المفتوحة: حيث ستكون هي الأداة الرئيسية للعمليات النقدية في الإتحاد الأوروبي بحيث توجه أسعار الفائدة وتوفر السيولة للنظام المالي.

2-2- التسهيلات الدائمة: وهي التسهيلات التي تهدف إلى تحقيق الإستقرار الذاتي لمنطقة اليورو وتخفيف نقص السيولة أو عدم الإستقرار في أسعار الفائدة، وتقسم هذه التسهيلات إلى تسهيلات "تسهيل لومبارد" وتستطيع البنوك من خلاله الحصول على سيولة بصورة فورية والتسهيل الآخر هو "تسهيل الإيداع" وتقوم البنوك من خلاله بإيداع فوائضها فيه بصورة فورية، وتلعب تسهيلات لومبارد والإيداع دورا أساسيا في تحديد حدود سعر الفائدة في السوق، ومن خلالها يمكن الحد من تقلبات سعر الفائدة.

2-3- شروط الإحتياطي: مازالت دول الإتحاد الأوروبي لم تتفق على الشروط التي يتحدد على أساسها الإحتياطيات لدى البنوك المشاركة في النظام الأوروبي للبنوك المركزية وسوف يراعي في تحديد هذه الشروط العمل على خلق إستقرار في السيولة والمساهمة في إيجاد أسعار فائدة أكثر إستقرارا.

2-4- نظام المدفوعات الأوروبي: وهو نظام المدفوعات الخاص بالبنوك المركزية الأوروبية، والذي يبدأ مع بداية عام 1999، وسيكون هذا النظام للمدفوعات عبر الحدود عنصرا أساسيا في السياسة النقدية الأوروبية، حيث يساهم في خلق وتطوير نظام مستقر وآمن للمدفوعات في أوروبا الموحدة يربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية بحيث يضمن إستقرار سعر اليورو، وسعر الفائدة عليه، وسوف يقوم نظام المدفوعات الأوروبي TARGET بربط أنظمة المدفوعات في الدول الأعضاء من خلال شبكة واحدة، حيث يقوم هذا النظام على محورين، المحور الأول هو النظام الوطني للتسوية الإجمالية في كل الدول الأعضاء، والمحور الثاني وهو النظام الذي يربط بين الأنظمة الوطنية وسوف يكون إستخدام النظام الموحد للدفع إجباريا لكل العمليات النقدية في الإتحاد النقدي الأوروبي.

- وفي حال إنضمام الدولة إلى منطقة اليورو، يصبح المصرف المركزي الأوروبي هو المسيطر على أدوات السياسة النقدية وهدفه الرئيسي الحفاظ على إستقرار الأسعار وتتضمن الوظائف الرئيسية⁽¹⁾:
- الحفاظ على إستقرار الأسعار مثله مثل البنوك المركزية الأخرى، وهو يعد الهدف الرئيسي والأول للمصرف طبقا لمعاهدة ماستريخت:
 - إصدار النقود- العملة الأوروبية الموحدة- سواء الأوراق النقدية أو العملة المعدنية.
 - تحديد معدلات الفائدة قصيرة الأجل في دول منطقة اليورو.
 - تشجيع الأسلوب الهادئ والبسيط في إدارة نظم الدفع.

المبحث الثاني: ماهية أزمة الديون السيادية الأوروبية

يعد مصطلح الديون السيادية مصطلح حديث النشأة، بدأ تداوله في الآونة الأخيرة في بعض الدول الأوروبية على رأسهم اليونان التي كانت في حقيبتها ديون كبيرة عجزت عن الإلتزام بسدادها، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث من خلال تبيان نشأة أزمة الديون السيادية ، وأهم الأسباب المؤدية لها ومؤشرات هاته الأزمة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم أزمة الديون السيادية

أولاً: نشأة أزمة الديون السيادية

تواجه الحكومة أزمة دين سيادي إذا أساءت تقدير هيكل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية في المستقبل، فإذا تمت المغالاة في تقديرات هذه التدفقات بما يوحي بإمكانها من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لسداد إلتزاماتها بسهولة، أو إذا تعرضت الدولة لصدمة خارجية تؤثر على تدفقات النقد الأجنبي لهذه الدولة بالشكل الذي يؤدي إلى تعرض مجمع النقد الأجنبي فيها (أرصدة النقد الأجنبي التي تمتلكها الحكومة لدى البنك المركزي) إلى عجز عن الوفاء بكافة الإحتياجات اللازمة للدولة من العملات الأجنبية، ومن ثم فإن أخذ الحيطة من جانب الحكومات في هيكلة ديونها بالعملات الأجنبية من الناحية

¹ لهذه الأسباب لا تستخدم هذه الدول الأوروبية اليورو، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.syr-res.com/article/6924.html>، تاريخ الإطلاع: 2018/03/22، 18:00 سا.

الزمنية بالشكل الذي يمكنها من إستيفاء متطلبات خدمة هذه الديون وفي المواعيد المحددة وبقدر كبير من الثقة الذي، يعد أمرا ضروريا حتى لا تقع الدولة في أزمة ديون سيادية⁽¹⁾.

بدأت الأزمة الأوروبية في نهاية عام 2009، وبداية عام 2010، حيث تراكم الدين الحكومي في بلدان منطقة اليورو⁽²⁾، منذ عام 2009 بدأت مخاوف تراكم الديون على الحكومات الأوروبية تخيم على المستثمرين وقد حاولت الدول الأوروبية مثل كثير من الدول إنقاذ المؤسسات المالية من خلال تحويل الديون الخاصة لدى المؤسسات المالية إلى دين عام على الدول وعمل برامج التحفيز المالي المختلفة للحيلولة دون إنتشار الكساد ومحاولة الخروج منه على نحو سريع وقد ساهم ذلك في تراجع الإيرادات العامة للدول نتيجة إنخفاض مع معدلات الفائدة في ظل مناخ الأزمة، وهو ما أعزى الدول المدينة على الإفراط في إقتراض ما تحتاج إليه بمعدلات فائدة متدنية، على الأقل في المراحل الأولى للأزمة، ووفقا لبيانات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD يقدر إجمالي الديون السيادية لدول المنظمة بنحو 30 تريليون دولار في 2010، وذلك مقارنة بـ 19 تريليون فقط في عام 2005 وقد بلغ إجمالي مديونية الإتحاد الأوروبي ما يمثل 56% من إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول في عام 2011⁽³⁾.

ثانيا: مفهوم أزمة الديون السيادية

1- تعريف الدين السيادي

هناك عدة تعريفات مختلفة للديون السيادية منها⁽⁴⁾:

✓ **التعريف الأول:** الدين السيادي هو التعبير المطلق على مجموع دين الدولة، ويشمل هذا المبلغ أوجه العجز المتراكمة من جانب الدولة نفسها، ولكن أيضا من الكيانات والمنظمات المرتبطة به، يتم تمويل الدين السيادي بشكل أساسي عن طريق إصدار سندات الدين في الأسواق المالية.

¹ رحمة يونس، تداعيات أزمة الديون السيادية على العملة الموحدة في منطقة اليورو - دراسة حالة اليونان ضمن منطقة اليورو، "مذكرة ماستر"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 13.

² راضية خبيزة، الأزمة الإقتصادية لمنطقة اليورو وتأثيرها على الإتحاد الأوروبي، "مذكرة ماستر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 38.

³ عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الإقتصادية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 289.

⁴ Mourad Saadi, Cherif Tenkhi, **Impact de la crise de la Dette Souveraine Européenne sur les pays du Maghreb (Algérie Maroc et Tunisie)**, "Mémorie Master", Option Finance et commerce International, Département des Scieinces Commerciales, Faculté des Sciences de Gestion, Universite Abderrahmane mira, Bejaia, 2013-2014, P4.

✓ **التعريف الثاني:** يتم تقسيم الدون السيادية إلى ديون محلية (إذا كان الدائنون مقيمين) والديون الخارجية (إذا كان الدائنون غير مقيمين)، يأخذ شكل السندات أو سندات الخزنة التي تبيعها الدولة على ناقلات لتمويل ديونها، ما يسمى " السوق الأولية"، فقد تختلف فترة الإصدار من بضعة أشهر إلى 50 سنة، التبادلات التي تجرى بعد ذلك تنتمي إلى السوق الثانوية.

وعليه الديون السيادية هي الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادية، وتتخذ أغلب هذه الديون شكل السندات، وعندما تقوم الحكومات بإصدار سندات تسلك سبيلين لا ثالث لهما⁽¹⁾:

- طرح سندات بعملتها المحلية، وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين.
- إصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بالعملة الأجنبية، والتي غالبا ما تكون بعملة دولية مثل الدولار أو اليورو، وفي كلا الحالتين يسمى دين حكومي.

2- تعريف أزمة الديون السيادية

يقصد بأزمة الديون السيادية فشل الحكومة في أن تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الإلتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي، وتجدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد إلتزاماتها نحو ديونها السيادية، وذلك حرصا منها على الحفاظ على تصنيفها الإئتماني في سوق الإقتراض من التدهور، ذلك أن توقف الحكومة عن السداد، أو نشوء إشارات تشير إلى ذلك يؤدي إلى فقدان المستثمرين في الأسواق الدولية الثقة في حكومة هذه الدولة وتجنبهم الإشتراك في أي مناقصات لشراء سندات الدولة، والمستقبل، أكثر من ذلك فإن ردة فعل المستثمرين لا يقتصر على أولئك الذين يحملون سندات الدولة، وإنما يمتد الذعر المالي أيضا باقي المستثمرين الأجانب في هذه الدولة والذين لا يحملون هذه السندات⁽²⁾.

حيث يتم ترتيب دول العالم وفقا لأسرة الديون السيادية لدول العالم أمانا أو أكثر الديون السيادية لدول العالم خطورة وفقا للجدول الآتي:

¹ سالم محمد سالم، الديون السيادية.... الدين العام الأمريكي في ظل المطالبة برفع سقفه، 2018/03/30، 15 سا، على الموقع الإلكتروني: <http://marsadpress.net/?=16211>، تاريخ الإطلاع: 2018/03/30، 15:00 سا.

² محمد إبراهيم السقا، ما هي الديون السيادية، نشر في 2010/05/13، على الموقع الإلكتروني: <http://alphabetargaan.com/article/detail/14786>، 2018/04/01، 17:30 سا.

الجدول رقم(01-04): يمثل الديون السيادية الأخطر في العالم

الترتيب السابق	تصنيف الضمني CMA	الإحتمال التراكمي للتوقف عن السداد	الدولة	الترتيب الحالي
بدون تغيير	CMA- CCC	54.2	فنزويلا	1
بدون تغيير	CMA- CCC	48.7	اليونان	2
بدون تغيير	CMA- B-	40.4	الأرجنتين	3
بدون تغيير	CMA- B-	34.6	باكستان	4
بدون تغيير	CMA- B-	32.3	أوكرانيا	5
دولة جيدة	CMA- B-	33	إيرلندا	6
تحسين بدرجة واحدة	CMA- B+	26.5	دبي	7
تحسين بدرجة واحدة	CMA- B+	26.6	العراق	8
دولة جيدة	CMA- B+	30.2	البرتغال	9
تحسين بدرجتين	CMA- BB	22.1	رومانيا	10

المصدر: عيسى سعد صالح، محمد عماد عبد العزيز، "الأزمة المالية المصرفية والسيادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية لعام 2008"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، العدد 33، المجلد 11، 2015، ص330.

يوضح لنا الجدول رقم (01-04) ان الدول الخمس الاولى لديها ارتفاع درجة المخاطر المحيطة بديونها السيادية وهي الاسوأ في فنزويلا واليونان والارجنتين وباكستان واوكرانيا التي تؤدي الى حدوث حالة التوقف عن السداد بالنسبة لهذه الدول بالنسبة لهذه الدول، ان من اهم نتائج التقرير ومن خلال الجدول الموضح اعلاه هو دخول دولتين من الدول الاعضاء في اليورو لأول مرة في قائمة الدول صاحبة اخطر الديون السيادية في العالم وهي ايرلندا نتيجة الاوضاع السيئة المحيطة بالاقتصاد الايرلندي وقطاع المال فيها وكذلك البرتغال نتيجة للاوضاع السيئة على مستوى الاقتصاد الكلي.

الجدول رقم(01-05): أفضل عشرة ديون سيادية في العالم

الترتيب السابق	تصنيف CMA الضمني	الإحتمال التراكمي للتوقف عن السداد(5سنوات)	الدولة	الترتيب الحالي
بدون تغيير	CMA-aaa	2.8	النرويج	1
بدون تغيير	CMA aaa	2.7	فنلندا	2
تحسين بدرجتين	CMA-aaa	2.8	السويد	3
بدون تغيير	CMA-aaa	3	الدنمارك	4
تحسين بدرجة واحدة	CMA-aaa	3.4	ألمانيا	5
تحسين بدرجة واحدة	CMA-aaa	3.4	سويسرا	6
تحسين بدرجة واحدة	CMA-aaa	4	هولندا	7
تحسين بدرجتين	CMA-aaa	4	أستراليا	8
تراجع بست درجات	CMA-aa+	4.2	أمريكا	9
تراجع بدرجة واحدة	CMA-aa+	4.2	هونج كونج	10

المصدر: عيسى سعد صالح ، المرجع السابق، ص 331.

يلاحظ من خلال الجدول رقم(01-05) بأنه على الرغم من كل ما يحدث في أمريكا من أزمة دين فان الدين في أمريكا يصنف على انها من افضل الديون السيادية في العالم، واستمرار بقاء أمريكا في قائمة الدول صاحبة اكثر الديون امانا في العالم هذا يعكس الثقة في قدرة أمريكا في خدمة ديونها لان أمريكا وببساطة شديدة تقود اقوى اقتصاد في العالم.

المطلب الثاني: أسباب أزمة الديون السيادية

في أعقاب الأزمة المالية في الولايات المتحدة (2007-2008)، حيث تحتاج جميع الدول في أوروبا تقريبا إلى إنقاذ نظامها المصرفي والإستثمار من أجل إنعاش إقتصادها، هناك عدد كبير من هذه البلدان مثقلة بالديون مع نمو إقتصادي منخفض، مما يثير مخاوف بين المستثمرين بشأن قدرة السداد لهذه الحكومات⁽¹⁾.

¹A'lexandre Jeanneret, elian chouaib, **la crise de la dette en europe** , l'actualité économique, Revue d'analyse économique, vol 91, n°04, montréal, 2015, P603.

وترجع أسباب هذه الديون إلى مايلي⁽¹⁾:

1- الأسباب الاقتصادية والمالية

- الفساد في النظام المصرفي وضعف الرقابة عليه حيث تبين أن العديد من المصارف قامت بعمليات تزوير في أسعار الفائدة وتلاعبت في أسعار الصرف وتهربت من دفع الضرائب وقدمت قروضا لمؤسسات متعثرة بدون دراسة علمية وأعطت قروضا عقارية لأفراد دون مراعاة لمستوى دخولهم ودون مراعاة للقيمة الفعلية للعقار.

- عدم الإلتزام بما جاءت به معاهدة ماسترخيت وعدم إحترام ما نص عليه ميثاق الإستقرار والنمو وخاصة فيما يخص العجز في الموازنة العامة والذي يجب ألا يزيد عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

- الأزمة الاقتصادية الأمريكية التي تم تصديرها إلى منطقة اليورو نتيجة للتدخل في الإستثمارات المتبادلة بين الحكومات والمصارف والأفراد.

- الخلل في الميزان التجاري حيث خسر العديد من دول جنوب أوروبا حصص في السوق لصالح دول الشمال كألمانيا بسبب الضعف في التنافسية والتنظيم وكذلك خسارة أوروبا لحصصها من السوق العالمية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بسبب إنخفاض سعر الدولار ولصالح الصين والهند بسبب الأسعار المنافسة.

- مشكلة بنية منطقة اليورو الاقتصادية حيث توجد وحدة نقدية دون وجود تشابه أو إنسجام في بنية المؤسسات وبوجود إختلاف في قوانين الضرائب والتقاعد ومستوى التطور والنمو.

- عدو وجود مرونة في الجهاز النقدي الأوروبي حيث لا يسمح للدول بصك النقود لتغطية إحتياجاتها لتسهيل تجارتها وهذا دفع الدول إلى رفع الضرائب للحصول على سيولة نقدية مما أدى إلى خفض قدراتها التنافسية.

- التنافس بين الدول الأوروبية في كثير من الأحيان يفوق التنسيق وذلك بسبب الصراع بين مراكز القرار السياسي والاقتصادي لعدم وجود هوية أوروبية موحدة ففي كثير من الأحيان يكون السعي إلى معاقبة الدول أكثر من السعي لمساعدتها.

¹ نور الهدى شيحة، تداعيات أزمة منطقة اليورو على تدفق الإستثمار الاجنبي المباشر على منطقة اليورو دراسة حالة -فرنسا-، مذكرة ماستر"، تخصص مالية وإقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص ص 48،

2- الأسباب السياسية

- إنقسام أوروبا إلى شطرين شمالي وجنوبي وإلى دول كبيرة وأخرى صغيرة، وإلى مانحة وأخرى مديونة كما أن السمعة الدولية وجاذبية الإتحاد الأوروبي تأثرتا سلبا بسبب إخفاق الدول المعنية في إيجاد حلول ذات مصداقية لمشاكلها السياسية والمالية.

-أزمة الهوية داخل الإتحاد الأوروبي، حيث وفي سنة 2005 رفض الدستور الأوروبي في إستفتاء في فرنسا وهولندا، والذي كان يمثل تحديا للحفاظ على الإتحاد لأن هذين البلدين هما مؤسسا التكامل الأوروبي ولتطبيق المعاهدة فإنه يتطلب التصويت الإيجابي والجماعي في جميع البلدان وتفاقت هذه الأزمة عندما رفض الإيرلنديين " معاهدة الدستور".

المطلب الثالث: مؤشرات أزمة الديون السيادية

تتمثل أهم مؤشرات أزمة الديون السيادية فيما يلي⁽¹⁾:

1- الدين العام والنتاج المحلي الإجمالي

إن العلاقة بين الدين العام والنتاج المحلي الإجمالي علاقة عضوية، حيث انه يتم تمويل إنتاج هذا الناتج من مصادر ذاتية للوحدات المساهمة فيه ومصادر خارجية من وحدات أخرى، وإن القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الحكومي يساهم في إنتاج هذا الناتج، وما يدفع من فوائد وأعباء سدادا للديون يمثل أحد بنود تكاليف الإنتاج عن قروض سابقة ربما لم تساهم في هذا الناتج، وتكون هذه مشكلة فإذا تزايد كثيرا فإننا نكون قد وصلنا إلى مرحلة الأزمة الخطرة.

2- مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات

يعتبر مؤشر خدمة استدامة لأنه يقيس نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة المديونية وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع في الصادرات، كم يعكس أهمية الديون القصيرة في خدمة المديونية، إن مستوى المستدام لهذا المؤشر يتحدد بمستوى أسعار الفائدة وكذلك بنية آجال المديونية، حيث أن ارتفاع نسبة الدين القصير ترتفع من هشاشة خدمة الدين.

3- الدين العام وعجز الموازنة

ويستدل بها على مدى قدرة المال العام لمواجهة مشكلة ومخاطر تزايد الديون، ومنه يمكن التعرف على مدى قدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل أم لا ؟ بمعنى تحمل الأعباء

¹ خالد رواق، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، "رسالة ماجستير"، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص ص 57، 58.

الموجودة منها وتقليل الإعتماد على الديون في المستقبل ويتم التعرف على ذلك بعدة مؤشرات من أهمها ما يلي:

- مدى تناسب معدل النمو في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث يكون الوضع سليماً إذا تساوى المعدل في كل منهما أو زاد معدل نمو الإيرادات عن معدل نمو النفقات.
- مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام، حيث يدل زيادة سعر الفائدة أو تساويها لمعدل نمو الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام وإمكان كبح جماحه، أما لو قل سعر الفائدة عن معدل النمو في الدين العام، فإن الأمر يندرج بالخطر.

4- مؤشر الإحتياطي إلى الديون القصيرة

مؤشر سيولة معرف على أساس الإحتياطي من المعدلات التي تحت تصرف السلطات النقدية إلى مخزون الدين قصيرة الأجل.

المبحث الثالث: أزمة الديون السيادية وآثارها على منطقة اليورو

هددت الأزمة اليونانية إستقرار منطقة اليورو بعد ما تعرض الإقتصاد اليوناني إلى أزمة دين سيادي أثرت على اليونان وإمتدت لتشمل باقي دول منطقة اليورو لينجر عنها آثار هددت منطقة اليورو وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث من خلال إبراز أزمة الديون السيادية في اليونان وتداعياتها على بقية دول المنطقة، واهم الآثار الناجمة عنها.

المطلب الأول: أزمة الديون السيادية في اليونان

أولاً: طبيعة الإقتصاد اليوناني

يمثل الإقتصاد اليوناني واحداً من إقتصاديات اليورو الأقل نمواً والأضعف تطوراً مقارنة ببقية الدول الأوروبية وذلك لعدة عوامل وخصائص تمتاز بها الطبيعة الجغرافية والإقتصاد التي لا تسمح لها بمماثلة ومنافسة بقية دول أوروبا المتطورة⁽¹⁾.

حيث يقوم الإقتصاد اليوناني على ثلاث دعائم أساسية⁽²⁾: قطاع الخدمات ويساهم بحوالي 75.5% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 68% من قوة العمل، وقطاع الصناعة ويساهم بحوالي 20.6% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب حوالي 20% من قوة

¹ خالد رواق، نفس المرجع، ص 64.

² نور الدين بوالكور، أزمة الدين السيادي في اليونان- الأسباب والحلول-، مجلة الباحث، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 13، 2013، ص 59.

العمل، وقطاع الزراعة ويساهم بحوالي 3.7 من إجمالي نسبة المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 12% من قوة العمل، هذا وتبلغ نسبة البطالة حوالي 9%، وهي نسبة تمثل مؤشرا مرتفعا مقارنة بدول الإتحاد الأوروبي الأخرى.

إذ إمتاز الإقتصاد اليوناني بالحقائق التالية⁽¹⁾:

- الإعتدال بشكل كبير في التصدير للأسواق الأوروبية على قطاع المنسوجات والسياحة والسكن.
- تعمل العديد من المؤسسات عند مستويات منخفضة من الكفاءة والإنتاجية ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية القادمة من تقلبات العملة وانخفاض الطلب.
- معظم المؤسسات تعاني إستدانة مفرطة وبالتالي إمكانية التعرض لخطر ضائقة مالية شديدة في أوقات الأزمات.
- نقص الأدوات المالية الوسيطة بين المذخرين والإستثمار المحتمل التي تمكن الشركات من تحسين إدارة المخاطر الإنتاجية التي يتعرضون لها.
- هناك نقطة ضعف كبيرة في مجال التخطيط الإستراتيجي طويل الأمد للشركات ما يجعل من الصعب بالنسبة للإقتصاد اليوناني التكيف مع دينامية الإقتصاد العالمي وإغتنام الفرص من ذلك.
- تنوع المهارات وإرتفاع الخدمات ذات القيمة المضافة والإقتصاد القائم على المعرفة.
- هناك مشكلة حادة في القدرة على تنفيذ البنية التحتية العامة في الوقت المحدد مما يحدث تأخير شديد في الإستعداد لمواجهة التحديات الجديدة وإغتنام الفرص المتاحة.

ثانيا: مفهوم أزمة الدين السيادي

أزمة الديون السيادية هي فشل الحكومة في أن تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الإلتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي⁽²⁾. وقع الإقتصاد اليوناني في فخ المديونية العامة صعبة السداد، فقد توسعت اليونان في الإقتراض من أجل الإنفاق العام وتحسين المعيشة ورفع الرواتب ومعاشات التقاعد وإنعاش الإقتصاد، لكن هذه

¹ رحيمة بوصبيح صالح، التكتلات الإقتصادية في ميزان الأزمة العالمية- دراسة في العلاقات السببية بين إنتشار الأزمات والتكتل الإقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي-، "رسالة ماجستير"، تخصص إقتصادي دولي، قسم العلوم الإقتصادية، 2010-2011، ص 139.

² محمد سحنون، يونس شعيب، "دور الصكوك الإسلامية والحكومية في التقليل من أزمات الديون السيادية"، ملتقى وطني حول: الأسواق المالية والعولمة المالية والإقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أبق أمموك بتانمغت، ص 4.

الديون تفاقمت بشكل مبالغ فيه حيث بلغت نحو 406 مليارات دولار (300 مليار يورو) بنهاية عام 2009، وهذه الديون تمثل نحو 120% من الناتج المحلي الإجمالي لأنها تستحق على آجال قصيرة وليست طويلة، أي يصعب ترحيلها، والخطورة الأكبر أنها مصحوبة بعجز في الموازنة العامة في حدود 14% ونسبة بطالة نحو 10% وهو ما جعل حل المشكلة معقدا من الناحية الاقتصادية، حيث أن تسديد هذه الديون أو تقليصها يتطلب سياسات اقتصادية لا تتوافق مع أهداف مواجهة البطالة وزيادة الانتعاش الاقتصادي ورفع معدلات النمو⁽¹⁾.

وقد تبين في عام 2004 بأن اليونان خفضت قيمة نسبة عجز الموازنة عن النسبة الحقيقية، حيث كانت 3.8% إلى الأقصى المسموح به والبالغ 3% وفي عام 2010 تم إكتشاف بان الحكومة اليونانية قد دفعت إلى بنك Goldman Sachs وبنوك أخرى مئات الملايين من الدولارات، كرسوم مقابل ترتيب عمليات لإخفاء الدين الحقيقي، وذلك بإستعمال أدوات مالية مشتقة معقدة، بدأت الأزمة اليونانية نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2007، حيث أن السياحة والنقل البحري يتأثران كثيرا في الأزمات، ونتيجة لذلك بدأ الدين الحكومي يتضخم بسرعة، وفي بداية 2010، بدأ القلق يزداد إتجاه النمو المتزايد للدين الحكومي، وقد طلبت الحكومة اليونانية من صندوق النقد الدولي خطة إنقاذ، وخفضت ستاندرد بورز التصنيف الإئتماني لليونان لتصبح BB+ حيث أصبح العائد على السندات لأجل سنتين 15.3% وبهذا إنخفضت أيضا الأسواق المالية للأسهم، وفي 2011 ظهر الدين الحكومي كمسألة خطيرة ومزعجة للحكومة اليونانية وبالضبط في منتصف جوان 2011 خفضت ستاندرند بورز التصنيف الإئتماني للحكومة اليونانية إلى CCC، مع العلم بأن هذا التصنيف هو من أقل التصنيفات للدول في العالم، وأن اليونان دولة متعثرة لا تستطيع تسديد ديونها⁽²⁾.

ثالثا: أسباب أزمة الدين السيادي في اليونان

هناك عدة عوامل داخلية وأخرى خارجية أدت إلى وقوع اليونان في أزمة الدين السيادي نذكر منها

ما يلي:

¹ سليمان شيبوط، تداعيات أزمة الديون الأوروبية على الاقتصاديات المغاربية- مقارنة نظرية-، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 6، الواد، 2014، ص 145.

² نور الدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص 60.

1- العوامل الداخلية

حقق الإقتصاد اليوناني إنتعاشا ونشاطا خلال الفترة (2001-2007) حيث نما الإقتصاد بنسبة 4% وساهم ذلك بتسهيل التوسع بمنح القروض والتسهيلات الإئتمانية من قبل البنوك مما أدى إلى زيادة إستهلاك القطاع الخاص وإزدياد الإنفاق خلال هذه الفترة بنسبة 87% بينما زادت الإيرادات بنسبة 31%، كما ساهم ضعف التحصيل الضريبي في زيادة عجز ميزان المدفوعات، بسبب الفساد المتفشي في جهاز القطاع العام، وتقدر قيمة التهرب الضريبي بمبلغ 20 بليون يورو سنويا، وزادت الرواتب بمعدل 5% سنويا، بينما بلغت الزيادة في الإتحاد الأوروبي نصف هذه النسبة مما أدى إلى ضعف التنافسية وزيادة عجز الميزان التجاري⁽¹⁾.

ومن الأسباب التي ساهمت في خلق الأزمة الإقتصادية في اليونان نجد⁽²⁾:

- حماس اليونان للإنضمام إلى دول اليورو، بسبب الإمتيازات المالية، والإقتصادية، التي حصلت عليها هذه الدول، مما دفع المسؤولين فيها للتوقيع على العديد من الإتفاقيات، التي تلحق الضرر بالدولة والشعب، ولم يضعوا في الإعتبار التفكير بالتطورات المستقبلية.
- إستبدلت اليونان عملتها القديمة (الدراخما)، باليورو بعد إنضمامها إلى دول اليورو، مما أدى إلى حاجتها لضخ كميات كبيرة من العملة الجديدة، مع التكلفة المترتبة على إزالة العملة القديمة من التداول.
- إنتشار الفساد في الحكومات اليونانية، بسبب ظهور ظاهرة الرشوة، التي إعتمدت عليها المعاملات حتى تسير بسهولة.
- التأثير بالأزمة الإقتصادية العالمية، والتي أثرت على دول العالم، وأدت إلى إرتفاع أسعار العديد من السلع والخدمات.
- إرتفاع السعر العالمي للبترو، والذي أثر على العديد من المصانع، ووسائل النقل وغيرها من القطاعات التي تعتمد على مشتقات البترول.

¹ نفس المرجع، ص 60.

² مجد خضر، أسباب أزمة اليونان الإقتصادية، على الموقع الإلكتروني:

http://mawadoo3.com/%D8%A3%D8%A8%D8%A7%D8%A8_%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8

2- العوامل الخارجية

ومن بين العوامل نذكر⁽¹⁾:

2-1- الدخول في عضوية العملة الأوروبية

أصدرت الحكومة اليونانية بيانات إقتصادية غير حقيقية تتماشى مع إتفاقية ماستريخت نسب الدين العام وعجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي وذلك لكي يتسنى لها الدخول عضوية العملة الأوروبية مما أدى إلى التأخير في إتخاذ إجراءات مالية وإقتصادية لحل هذه الأزمة. كذلك نجد⁽²⁾:

2-2- المبالغة في الدين العام

منذ نهاية عام 2009 إزدادت مخاوف الدائنون والمستثمرون في بعض الدول الأوروبية (اليونان، إيرلندا، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال) وهذا أدى إلى ظهور أزمة ثقة في السندات الحكومية اليونانية، إن مصاحبة تخفيض التصنيف الائتماني لليونان لهذه المبالغة في الدين العام، أدى إلى قرع جرس الإنذار في الأسواق المالية.

2-3- الأزمة المالية العالمية 2008

"أزمة الرهن العقاري" هي أزمة مالية خطيرة ظهرت على السطح فجأة فجرها في البداية تهافت البنوك على منح قروض عالية المخاطرة وإعتبرت الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929، بدأت الأزمة أولا بالولايات المتحدة الأمريكية ثم إمتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط إقتصادها مباشرة بالإقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي إنهارت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2008 إلى 19 بنكا، كما توقع آنذاك المزيد من الإنهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنك⁽³⁾، حيث تأثرت اليونان بالأزمة المالية العالمية ودخلت في ركود إقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري

¹ نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروبيةمتوسطة- دراسة حالة الجزائر-، "رسالة ماجستير"، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص78.

² محمد مداحي، منال خلخال، أزمة الدين السيادي في اليونان وأثره على منطقة اليورو وإقتصاديات الدول العربية، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد7، 2017، ص 62.

³ رقيقة صباغ، الأزمات المالية العالمية واثرها على الدول النامية دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على إقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربي، " أطروحة دكتوراه"، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص

وضعف التنافسية، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة لتصبح 9% في عام 2009، وبلغت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي 13.6% في عام 2009، إضافة إلى⁽¹⁾:

- زيادة الطلب المحلي لـ*GIIPS بفعل النمو السريع للأجور والتي تجاوزت الإنتاجية، وتآكل القدرة التنافسية الخارجية لهذه الدول.

- إنخفضت أسعار السندات على الصعيد العالمي فقد فقدت أسواق المال في جميع أنحاء العالم بين 8 و17% في سنة 2010 مع خسائر أعلى عمومياً في الدول ذات الدخل المرتفع كما كان هناك إنخفاض كبير في تدفقات رؤوس الأموال على الصعيد العالمي.

المطلب الثاني: عدوى أزمة الديون السيادية في باقي دول منطقة اليورو

أولاً: دول الجنوب

تأثرت دولتي إيرلندا والبرتغال بأزمة الديون السيادية كالاتي⁽²⁾:

1- أزمة الديون السيادية في إيرلندا

تكاد عوامل أزمة الديون في إيرلندا تختلف عما هي عليه في اليونان، ذلك لأن دولة إيرلندا كانت تتمتع بالإزدهار الإقتصادي، وإنتعاش النمو في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات منذ سنين عديدة، بدليل أنها سجلت معدلات للنمو الإقتصادي قدره 60% خلال الفترة 1996-2007، إلا أنها تعرضت للأزمة الإقتصادية من جراء تأثيرها الشديد بالأزمة المالية الدولية عام 2008 نتيجة لإفراط البنوك الإيرلندية في تقديم القروض العقارية الأمريكية، والذي أسفر عن تراكم ديون القطاع المصرفي الإيرلندي حتى بلغت 45 مليار يورو لإنقاذ بنوكها، وحينما لم تفلح تلك المحاولة في معالجة الأزمة، اضطرت الحكومة الإيرلندية إلى شراء الأصول المالية المصرفية المعرضة للخطر، لغرض حماية الودائع في تلك البنوك، والحيلولة دون لجوء المستثمرين إلى سحب ودائعهم، وظهور حالة من الذعر المالي التي يتعذر معالجتها عند حصولها، وبعد ذلك تهاوى بنك "أنكلوايرش" المشهور في إيرلندا، وهو ما اضطرت الحكومة الإيرلندية إلى تأميمه تجنباً لإفلاسه، وحينما بدأت وسائل الإعلام تتحدث عن إنخفاض مستوى التصنيف الائتماني

¹ نادية بلورغي، مرجع سبق ذكره، ص ص 78، 79.

* اليونان، إيطاليا، إيرلندا، البرتغال، إسبانيا، كما تدعى أيضاً PHGS، أو PIGS

² عبد الأمير رحيمة العبود، أزمة الديون الدولية أبعادها وآثارها على دول العالم، مجلة الحوار المتدمن، نشر في يوم 2011/09/03، على الموقع الإلكتروني: www.m.ahewar.org/s.asp?aid=274131&r=0، تاريخ الإطلاع:

2018/05/03، 12:05 سا.

لدولة إيرلندا، الذي يشير إلى احتمال عجزها عن وفائها بدونها، اضطرت الحكومة الإيرلندية إلى طلب المساعدة من الإتحاد الأوروبي لإنقاذ إقتصادها من الإنهيار وقد إستجاب الإتحاد الأوروبي لهذا الطلب فقدم قرضا إلى إيرلندا بمبلغ 90 مليار يورو على أن تلتزم بتطبيق الإجراءات التقشفية المعهودة في قطاعات الصحة والتعليم والإعالة الإجتماعية ورواتب المتقاعدين.

2- أزمة الديون السيادية في البرتغال

البرتغال من الدول الضعيفة إقتصاديا بالقياس إلى غالبية الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، بدليل أن معدل النمو فيها كان لا يتجاوز 0.05% و 0.07% منذ عقد من السنين، وقد إزدادت فيها مستويات البطالة حتى وصلت إلى 20% في عام 2010، وحينما أصبحت البرتغال عضوا في الإتحاد الأوروبي راحت تتوسع مجالات الإنفاق العام خاصة الإنفاق على سبل الرعاية الإجتماعية بمستويات تفوق إمكانياتها الإقتصادية، في سبيل التناغم مع مستويات الرعاية الإجتماعية لدول الإتحاد الأوروبي، وكوسيلة لتحقيق المكاسب للأحزاب الحاكمة من خلال الإدعاء بتحقيق الرفاهية الإجتماعية للفئات متوسطة الدخل والفقيرة، في حين كانت مستويات الضرائب وهي المعين الرئيسي لتمويل الإنفاق منخفضة بالقياس إلى مستوياتها في الدول الأوروبية الأخرى، ولهذا كانت البرتغال تعتمد على الدين العام كوسيلة لتمويل ذلك الإنفاق، إضافة إلى ما كانت تعانيه البرتغال من تعثر قطاعها الصناعي نتيجة لمنافسة السلع الصينية لمنتجاته، وفشلها في كبح الزيادات في مستويات الأجور، وقد إنعكست هذه الحالة من إزدياد مستويات الإنفاق على مستويات الإيراد في توسع مستوى العجز في الموازنة المالية لتلك الدولة، وكان لإرتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، وتعرض صادرات البرتغال إلى المنافسة من قبل صادرات بقية الدول الأوروبية دور كبير في تقاوم ذلك العجز حتى بلغت نسبة العجز في الموازنة 9.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 واصبحت الديون العامة تشكل 85% من الناتج المحلي الإجمالي، ولهذا تعرضت البرتغال إعتبارا من عام 2010 إلى حالة العجز عن الوفاء بديونها الحكومية واضطرت إلى تقييم الطلب إلى الإتحاد الأوروبي بغية الحصول على قرض بمقدار 90 مليار يورو.

ومست الأزمة كذلك أيضا كل من:

3- أزمة الديون السيادية في إسبانيا

يحتل الإقتصاد الإسباني المرتبة الرابعة في منطقة اليورو وهنا تكمن أهمية إسبانيا وتأثيرها على منطقة اليورو، وقد وصل الدين الإسباني إلى 820 مليار دولار في عام 2010 وهو ما يتجاوز ديون

اليونان وإيرلندا والبرتغال مجتمعة، وغالبية ديون إسبانيا تحت السيطرة وهي ناتجة عن الإنفاق العام على القطاع العام.

واجهت إسبانيا ضغوطا من الدائنين لخفض العجز، وقد تفادت الحكومة ذلك للضغوط وطبقت إجراءات التقشف، ونجحت في خفض العجز من 11.2% في عام 2009 إلى 9.2% في عام 2010 وإلى 8.5% في عام 2011، وبسبب الأزمة الأوروبية والإنفاق العالي لم تتجح إسبانيا في إيصال العجز إلى 6% وهو الهدف المنشود نتيجة لأزمة العقار وعجز مصارف القطاع الخاص عن مواجهة الأزمة وإضطرت الحكومة الإسبانية إلى تغطية الهوة المالية الناتجة، وبهذا احتاجت إسبانيا إلى 100 مليار دولار، حصلت عليها من الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لتغطية مصاريفها، ومن المتوقع أن ينخفض النمو الإقتصادي ليصل إلى 1.7% وأن ترتفع البطالة إلى 25%، وأن يحدث هبوط في أسعار العقار، وعجز قد يصل إلى 5.4% وقد كانت على وشك الانهيار بسبب مشكلة سنداتها⁽¹⁾.

4- أزمة الديون السيادية في إيطاليا

يحتل الإقتصاد الإيطالي المرتبة الثالثة بين إقتصاديات منطقة اليورو، لذلك تهدد أزمنا بشكل كبير، ولقد كانت نسبة الدين الحكومي الإيطالي قبل الأزمة المالية العالمية هي الأكبر في الإتحاد الاوروبي (103% سنة 2007)، وإزادت نسبته خلال الأزمة، حيث إرتفع الدين العام إلى 120% من الدخل القومي أي ما يعادل 204 تريليون دولار في عام 2010، ووصلت نسبة العجز إلى 4.6% من الدخل القومي لعام 2010 وبقي مستويات النمو الإقتصادي ولأكثر من عشر سنوات، أقل من المستوى الأوروبي حيث لم يتجاوز معدل النمو سنة 2009 فقط 5%، لذلك إتخذت الحكومة الإيطالية إجراءات لتوفير 124 مليار يورو لتجاوز أزمنا ولكن المؤشرات حتى هذه اللحظة لا تدل على أن إيطاليا تجاوزت أزمنا⁽²⁾.

5- أزمة الديون السيادية في قبرص

رغم أن عدد سكان قبرص يقل عن المليون نسمة، ورغم أن النظام المصرفي والتجارة يوفران لقبرص مداخل عالية إلا أنها تأثرت بالأزمة اليونانية، حيث يقدر قيمة ما لديها من سندات يونانية بحوالي 22 مليار يورو، ومن أجل المحافظة على المستوى الإئتماني لمصارفها، سعت قبرص إلى الحصول على 2.5 مليار من المؤسسات المالية الدولية.

¹ نور الهدى شيحة، مرجع سبق ذكره، ص، 57.

² نفس المرجع، ص 58.

ثانياً: دول الشمال

لم تسلم دول الشمال كذلك من تبعات أزمة الديون السيادية اليونانية حيث تسببت في إلحاق أزمة لهاته الدول، ويمكن إظهار ذلك من خلال ما يلي⁽¹⁾:

1- أزمة الديون السيادية في بلجيكا

وصل دين بلجيكا إلى 110% من الدخل القومي وهي أعلى نسبة دين بعد اليونان وإيطاليا، وتصل نسبة العجز إلى 5%، قامت الحكومة بتمويل الدين الخارجي من صناديق التأمين ما حافظ على سمعتها في الأسواق المالية العالمية حيث أنها تلجا إلى قروض خارجية، والمطلوب من بلجيكا إتباع خطة تقشف لتوفير 11 مليار وخفض نسبة العجز إلى 2.8% من الدخل القومي ولا يزال ثمة شك في أن نظامها المصرفي سيتجاوز أزمته.

2- أزمة الديون السيادية في فرنسا

تكمن أهمية فرنسا لمنطقة اليورو في أن إقتصادها يحتل المركز الثاني بين إقتصاديات دول منطقة اليورو ويصل الدين العام لفرنسا إلى 2.1 تريليون دولار أي حوالي 83% من الدخل القومي وتصل نسبة العجز إلى 7% في عام 2011 وقد تأثر الإقتصاد الفرنسي بالأزمة الأوروبية، وهي من بين المرشحين لحزمة المساعدة المالية بعد إسبانيا وإيطاليا، لذلك تبنت الحكومة الفرنسية خطة تقشف قاسية لتفادي ذلك.

3- أزمة الديون السيادية في ألمانيا

يحتل الإقتصاد الألماني المرتبة الأولى بين إقتصاديات دول منطقة اليورو، وهو إقتصاد عملاق ومنظم وهذا يساعد ألمانيا في الحصول على قروض من مؤسسات دولية وإعادة إقراض دول منطقة اليورو، وهذا بحد ذاته يحقق أرباحاً طائلة لألمانيا، وقد إستفادت ألمانيا من الوحدة النقدية الأوروبية حيث سهلت عليها غزو الأسواق الأوروبية، فتلت إنتاجها يذهب إلى أوروبا، كما نجحت في إبقاء السوق الداخلية ونظامها المصرفي في منأى عن الأزمات الإقتصادية وتداعياتها.

تصل نسبة البطالة في ألمانيا إلى 6.8% أي أن عدد العاطلين عن العمل يصل إلى 2.88 مليون شخص، ويمكن القول: أن إقتصاد ألمانيا قادر على حمل أعباء الشعب الألماني، وأنه عملاق ولكنه صغير جداً لكي يتمكن من تحمل أعباء منطقة اليورو كاملة، حيث أنه يلعب الدور الأساسي في

¹ خالد رواق، مرجع سبق ذكره، ص ص 90، 91.

الدعم المالي للدول المتعثرة إقتصاديا، وكيف يمكن ذلك ومنطقة اليورو بحاجة إلى أكثر من 1.6 ترليون يورو لمواجهة ازمته المالية؟

وعلى الرغم من هذا الوضع المتشائم هناك تسعة بلدان من الإتحاد الأوروبي (بلغاريا، جمهورية التشيك، النمسا، مالطا، الدنمارك، إستونيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، رومانيا، سلوفينيا، وسلوفاكيا) الدين العام أقل من 40% في عام 2010 منها أربع دول هي من نادي اليورو.

المطلب الثالث: آثار أزمة الديون السيادية على منطقة اليورو

تجلت آثار أزمة الديون السيادية في اليونان إلى ما يلي:

أولا: الآثار المترتبة على هذه الأزمة في اليونان

تتمثل آثار الأزمة على اليونان كما يلي⁽¹⁾:

- إرتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتجاوز حاليا نسبة الـ 100% وذلك بسبب ما تعانيه من تركز إستحقاقات الدين في فترة زمنية قصيرة وإرتفاع العجز المالي بصورة لا تمكنها من إستيفاء الإستحقاقات المطلوبة منها في غضون هذه المدة الزمنية القصيرة، ولذلك يتم تصنيف سندات الدين اليوناني على أنها من سندات الخردة، وقد أدت علاوة الخطر التي أضيفت إلى السندات اليونانية على بيعها والتخلص منها الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات الفائدة عليها إلى هذه المستويات المرتفعة.

- إن جهود الإصلاح سوف تعقد الوضع الإقتصادي، ذلك أن البرامج المقترحة لمعالجة الأزمة اليونانية تصب بشكل أساسي في رفع معدلات الضرائب وخفض مستويات الرواتب ودخول الموظفين في الحكومة، وتقليل الإنفاق الحكومي لمعالجة الأوضاع الحادة للميزانية العامة، ومثل هذه الإجراءات لا بد وأن يترتب عليها تراجع في معدلات البطالة فإن هذه الإجراءات ترفع من إحتتمالات دخول اليونان في كساد طويل الأجل، خصوصا مع ضعف فرص التعامل محليا مع الأزمة من خلال إستخدام السياسات النقدية التوسعية لتحفيز الطلب، نظرا لتسليم الدول الأعضاء في اليورو لسلطة إستخدام هذه السياسات للبنك المركزي الأوروبي، الأمر الذي يزيد من صعوبة عملية التكيف الإقتصادي إذا ما تعرض أحد الأعضاء لأزمة على مستوى الأزمة التي تواجهها اليونان.

¹ مصطفى رديف، مراد إسماعيل، "أزمة اليونان وتداعياتها على دول منطقة اليورو"، واقع الأزمات المالية..... الأسباب والتداعيات والحلول، مجلة الدراسات والمالية والمحاسبة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 03، 2012.

ثانياً: الآثار المترتبة على الأزمة بالنسبة إلى الإتحاد الأوروبي

لا شك أن ما حدث في عام 2008 بعد إنهيار بنك ليمان براذرز في الولايات المتحدة وتفاقم أزمة الرهن العقاري والتي أدت إلى إنهيار الأسواق العالمية والسبب الرئيسي في تباطؤ النمو في غالبية الإقتصاديات العالمية والكبرى منها، إذا ما تمت مقارنة ذلك بإنهيار دولة في الإتحاد الأوروبي كاليونان لا شك بأن ذلك كان أعظم ووقعه أشد، وأشارت غالبية التقارير التي حملت تنبؤات وتوقعات إقتصادية إلى أن سقوط اليونان كان له أثر سلبي في غاية الشدة على أغلب الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تدهور العملة الأوروبية اليورو، عطفاً على تأثير الطلب العالمي على النفط، ما انعكس سلباً على الإنتاج والتصدير في الجانبين، وهذا ما أخشاه عدد كبير من الإقتصاديين، إلا أن الأمر الإيجابي أنه من الممكن إيجاد حلول سريعة لمثل هذه المشكلة والإستفادة من درس 2008 والكساد الذي حصل في تلك الفترة، ويمكن تلخيص هذه العوامل كما يلي⁽¹⁾:

- حدوث إضطراب كبير في الأسواق المالية التي من الممكن أن تستجيب على نحو أسوأ مما يتوقعه المراقبون، حيث ستزداد في هذه الحالة الشكوك حول إحتمالية إنهيار الدول الأخرى المضطربة مالياً في الإتحاد الأوروبي مثل البرتغال وإسبانيا، وأن وجود هذه الدول كأعضاء في كتلة إقتصادية أو في إتحاد نقدي لا يعني أن شيئاً بالنسبة إلى إحتتمالات المساندة الممكن الحصول عليها من مثل هذا التكتل، ومن ثم سوف ترتفع معدلات الفائدة على السندات الأوروبية جميعاً، بما في ذلك سندات الدول غير المضطربة مثل ألمانيا وفرنسا، وهو ما يؤدي إلى رفع تكلفة إعادة سداد الديون الأوروبية ويقلل من إحتتمالات إستمرار تعافي إقتصاديات الدول الأوروبية.

- تراجع أسعار السلع الدولية، بصفة خاصة النفط نظراً لإحتتمال إنتشار التوقعات التشاؤمية حول مستقبل النمو الإقتصادي العالمي نتيجة لإستغلال أزمة ديون سيادية في أوروبا، وستعاني ميزانيات دول الخليج إنخفاض الإيرادات النفطية بصورة واضحة نتيجة لذلك ومن ثم عودة إقتصادياتنا وأسواقنا مرة أخرى إلى الحالة التي سادت في أعقاب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة عام 2008، في الوقت الذي سترتفع فيه أسعار الذهب بإعتباره الملجأ الذي يلجأ إليه العلم في أوقات الأزمات.

¹ مريم طنبلي، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية 2002-2012، "رسالة ماجستير"، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 136، 137.

- إنتشار برامج التقشف الإقتصادي، حيث سوف تضطر الدول ذات الدين العام الضخم، أن تخضع نفسها لبرامج تقشف قاسية للتعامل مع أوضاعها المضطربة وتعديل أوضاع ميزانياتها العامة، بصفة خاصة من خلال زيادة معدلات الضرائب وتخفيض مستويات الإنفاق ومن الصحيح أن مثل هذه الحزم التقشفية تساعد الميزانية العمة لتلك الدول وتعمل على خفض العجز فيها، ولكنها في الوقت ذاته تحمل آثارا سلبية على النمو ومن ثم فرص إستعادة النشاط الإقتصادي والخروج من الأزمة، ومثل هذه النتائج سوف تؤدي إلى إستمرار إرتفاع معدلات البطالة بصورة أكبر في تلك الدول.

- إزدياد الضغوط بصورة حادة على اليورو، وإستمرار تراجع معدلات صرفه أما الدولار وتراجع الثقة التي إكتسبها العالم فيه كعملة دولية نتيجة ضعف الدولار، خصوصا في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، وربما يترتب على ذلك أسوأ الفروض إنهيار الإتحاد النقدي بين الدول الأعضاء وإختفاء اليورو، وذلك إذا اضطرت الدول المضطربة ماليا إلى الخروج من منطقة اليورو وعودتها مرة أخرى إلى مجرد كتل إقتصادي من دون عملة موحدة، حيث ستتهار الثقة في اليورو، ومن ثم ستفقد دول الإتحاد النقدي الأوروبي الفوائد التي تحققت من إدخال هذه العملة بدلا من عملاتهم الوطنية.

- إرتفاع معدلات الفائدة على المستوى العالمي، وبالتالي إرتفاع تكاليف الإقتراض بصفة خاصة بالنسبة إلى الحكومات التي تواجه عجزا في ميزانياتها، وكذلك سوف تزداد حدة القيود على عمليات الإئتمان على المستوى الدولي نتيجة إرتفاع المخاطر المصاحبة لعمليات الإقتراض، ما سيجعل الإقتراض مسألة في غاية الصعوبة عالميا، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع مستويات الإستثمار والنمو على المستوى العالمي، ومن ثم إحتمال دخول العالم في تراجع مزدوج الأول نتيجة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والثاني كنتيجة لأزمة الديون السيادية في أوروبا.

-إنخفاض حجم التجارة الدولية، بسبب تراجع مستويات النشاط الإقتصادي في الدول شركاء التجارة للإتحاد الأوروبي، بصفة خاصة الدول المتوسطية ودول جنوب وشرق آسيا وباقي الدول النامية بسبب التراجع الكبير المتوقع في النشاط التجاري الأوروبي، وهو ما ترتب عليه تراجع الآمال بحدوث إنتعاش في مستويات التجارة العالمية مرة أخرى في عام 2010 بعد تراجعها بصورة حادة في أعقاب الأزمة المالية العالمية في العام الماضي.

المبحث الرابع: الحلول والجهود لإحتواء أزمة الديون السيادية والدروس المستقاة منها

نظرا للأثر البالغ الذي إنجر عن أزمة الديون السيادية التي عرفتها منطقة اليورو والتي مست عديد من الدول خاصة اليونان، تطلب القيام بمجهودات من أجل إيجاد حلول أو حتى الحد من أثرها سواء على منطقة اليورو أو في اليونان أو على مستوى الدول التي تأثرت بها وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الحلول المقترحة لمعالجة أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو

أولاً: سياسة التقشف

إستخدمت ثلاث دول أوروبية (اليونان، وإيرلندا والبرتغال) مساعدات مالية للحكومة لتمويل ديونها بمعدل أقل من تلك التي تم الحصول عليها في أسواق رأس المال والتي تأخذ في الإعتبار مخاطر الملاءة، من أجل الحصول على هذه المساعدة، يجب على الدول المعنية الشروع في برامج تقشف واسعة النطاق لوضع ديونهم تحت السيطرة، الخطوط العريضة للتدابير التقشفية تتكون من تخفيضات كبيرة في الأجور في الخدمة العامة، وكذلك في حجم القطاع العام، ووجدت الحكومات الأوروبية المختلفة نفسها مجبرة على زيادة الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة، فضلا عن فرض الضرائب على الأفراد الذين لديهم أولوية أعلى في الدخل، كما تم فرض ضرائب مختلفة على الكحول والتبغ والبنزين⁽¹⁾. ولقد إتخذت الحكومة اليونانية حزمة إجراءات تقشفية من أجل كبح جماح عجز الميزانية، وإستهدفت الإجراءات الحكومية خفض إجمالي النفقات العامة على الأجور والرواتب من 1% إلى 5.5% عبر تجميد رواتب الموظفين الحكوميين وتقليص مكافآت العمل الإضافي وبدلات السفر، كما وافق البرلمان اليوناني على مشروع قانوني يهدف إلى توفير 4.7 مليار يورو على اثر مخاوف من إفلاس الحكومة اليونانية وتخلفها عن السداد، تضمن القانون رفع الضرائب على القيمة المضافة وعلى السيارات المستوردة وعلى المحروقات وخفض رواتب القطاع العام وتقليص المكافآت وبدلات الممنوحة للموظفين الحكوميين⁽²⁾.

¹Alexandre Jeanneret, Elian chouaib, *La crise de la dette en Europ*, 2014 P12.

² نور الدين بوالكور، "أزمة الدين السيادي اليوناني: الأسباب، التداعيات والحلول"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد2، المجلد15، 2013، ص 114.

المشكلة الأساسية مع حزمة التقشف هي أنه على الرغم من أنها قد تساعد على تخفيض العجز المالي فإنها سوف تتسبب في تراجع معدلات النمو الإقتصادي لليونان⁽¹⁾.

ثانياً: فكرة الإنسحاب من منطقة اليورو

بدأت الفكرة تطرح مع إستمرار الخلل في الدول التي تعاني الديون السيادية ولا بد من معرفة أنه ضمن منطقة اليورو فإن خروج دولة منه سيكون له تأثيرات سيئة على كامل دول المنطقة بسبب الآثار على عملة اليورو، وأكثر دولة مهددة باللجوء إلى ذلك هي اليونان خاصة في جوان 2015 مع إقترابها من إعلان عدم القدرة على السداد، غير أنها نجحت من ذلك مع إتفاقية جويلية 2015 وتم التعارض نهائياً عن هذه الفكرة لحد الساعة، إلا أن بعض الإقتصاديين ترى أن ألمانيا دولة لا تريد المشاركة الفعلية في المجموعة، وغير مستعدة لتحمل أعباء المشاركة مع الآخرين، حيث رفضت إصدار السندات الأوروبية المشتركة كما كانت قد إقترحت فرنسا، وهذا لأنها ستجعل قروضها أكثر كلفة وتتحمل أعباء إضافية ليست السبب فيها كما رفضت تغيير مهام البنك المركزي الأوروبي لتمثال مهام البنك الفدرالي الأمريكي ليكون الملجأ الأخير للإقراض ويمارس سياسات التسيير الكمي حتى خروج الدول من الأزمة⁽²⁾.

ثالثاً: إنشاء صندوق الإستقرار المالي الأوروبي EFSE وآلية الإستقرار المالي الأوروبي EFSM
تم ذلك كالاتي⁽³⁾:

1- صندوق الإستقرار المالي الأوروبي EFSF

تم إنشاء هذا الصندوق من قبل الدول الأوروبية على وجه السرعة وذلك بدعم من صندوق النقد الدولي بعد منح أول خطة إنقاذ بقيمة 110 مليار دولار لليونان في ماي 2010، إعتبر كطريقة مؤقتة لحل مشاكل تمويل الديون لدول منطقة اليورو، حيث يقدم صندوق الإنقاذ الأوروبي المبلغ المقترض إلى البلدان التي تكافح من أجل تمويل نفسها بمعدلات مستدامة، حيث يمثل الغرض من هذا الصندوق هو الإستفادة من المدخرات في معدلات الإقتراض، ويمكن لهذا الصندوق التدخل في سوق السندات الأساسي للحكومات بشكل مباشر مع الدولة المعنية، وكذلك على مستوى السوق الثانوية، كما أنه يمكن أن يوفر

¹ بعد حزمة إنقاذ اليونان هل تنظم باقي الدول المضطربة مالياً إلى الطابور، ، تاريخ الأطلاع: 20/03/2011، 2018، سا، على الموقع الإلكتروني:

http://economyofkuwait.blogspot.com/2015/05/blog-post_05.htm?;=1

² لمياء بوعروج، "الإقتصاديات الأوروبية في مواجهة الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47، المجلد ب، جوان 2017، ص ص 446، 447.

³Alexandre Jeanneret, Elian chouiab, Op.Cit, p14.

EFSF أيضا الدعم المالي للدولة في شكل خط ضمان إذا كانت بحاجة إلى إعادة رسملة مؤسسة مالية، منذ أكتوبر 2011 بلغت ضمانات منطقة اليورو إلى صندوق الإنقاذ الأوروبي 780 مليار، الذي يوفر مرفق مع قدرة القرض من 440 مليار يورو، حيث أن إيرلندا والبرتغال واليونان هي الدول الثلاث التي تستفيد من صندوق الإنقاذ الأوروبي.

2- آلية الإستقرار المالي الأوروبي EFSM

هو أيضا ترتيب مؤقت مع قدرة مضمونة لجمع التبرعات من 60 مليار دولار من قبل الدول الأعضاء 28 من الإتحاد الأوروبي، ويهدف MESF تحت إشراف المفوضية الأوروبية لتوفير الدعم المالي لدول الإتحاد الأوروبي، أيضا النظر في دعم صندوق النقد الدولي والتي يمكن أن يصل إلى 250 مليار يورو، تبلغ القدرة على المساعدات المالية 750 مليار يورو، ولقد تعرض صندوق الإتحاد الأوروبي للعديد من الإنتقادات، تعرض لهجوم خاص قبل توسعه الأخير حول قدرته على توفير ما يكفي من الأموال لإنقاذ المزيد من مدخرات المناطق المهددة بالإفراض مثل إسبانيا أو إيطاليا والتي تثير القلق.

رابعاً: هيكله الديون السيادية

مع تصاعد حدة أزمة الديون اليونانية، إزدادت الدعوات لإعادة هيكله الديون العامة لليونان تبعا لذلك، ودافع البعض عن إعادة هيكله الديون من أجل تخفيف عبئ الدين اليوناني، وضمان إستدامة موارده المالية العامة وتحسين آفاق نمو الإقتصاد على المدى الطويل، بالإضافة إلى ذلك قيل أن هيكله الديون التي أدت إلى خسائر لحاملي السندات من المؤسسات المالية بالأساس، من شأنها أن تقلل من المخاطر المعنوية التي نشأت عندما تلقت البلدان التي إنتهجت سياسات مالية غير مسؤولة سابقا الدعم المالي الرسمي، مثل هذه الحجج الصحيحة، ولكنها غير مكتملة، فهي لا تأخذ في الإعتبار التكاليف الباهضة والمخاطر المرتبطة بعملية إعادة هيكله الديون، ويكشف لنا تحليل أكثر للنمو في المكاسب المالية المتوقعة من إعادة هيكله الديون، من حيث خفض حجم الدين العام اليوناني وتكلفة خدمته، سيكون أقل بكثير مما كان يعتقد في كثير من الأحيان، في الوقت الذي يتوقع أن تكون فيه الآثار السلبية والمخاطر المحتملة- بالنسبة لليونان- ومنطقة اليورو ككل- كبيرة، وذات تداعيات بعد مدى وأكثر عمقا على الإستقرار المالي والأداء الإقتصادي، يعتمد صافي القوائم المالية من إعادة هيكله الديون السيادية من قبل أي دولة في منطقة اليورو التي تؤدي إلى تكبد حاملي السندات خسائر بالأساس على عاملين، الأول هو توزيع الديون على الدائنين ومدى قدرتهم على تحمل هذه الخسائر دون الحاجة إلى دعم الحكومة، والعمل الثاني هو القيود المفروضة على التمويل والعلاقات المالية المتشابكة الناجمة عن وحدة

النقد الأوروبية والترابط بين الأسواق المالية، في نهاية يوليو 2011 كانت القيمة الاسمية لديون الحكومة اليونانية 366 مليار يورو، ويمتلك اليونانيون وأكثرهم من المصارف وشركات التأمين والمعاشات نحو 104 مليارات يورو من الديون، أي نحو 30% من إجمالي الدين، ويتخذ أكثر من ثلث الدين شكل السندات والأوراق المالية قصيرة الأجل، في هذه اللحظة من الضروري أن تحول الدعم المالي الحكومي دون حدوث انخفاض كبير في القيمة الاسمية للديون اليونانية التي يملكها هذه المؤسسات والذي يكافئ سعرها قيمتها الاسمية لسعر السوق، من أجل إعادة رسملة المصارف ودعم وضع أموال المعاشات والمؤسسات الأخرى، ومن المحتمل أن تحتاج الأسواق إلى دعم وضع أموال المعاشات و المؤسسات الأخرى ومن المحتمل ان تحتاج الأسواق إلى دعم الوضع المالي للمصارف اليونانية من خلال مبالغ أكبر من مقدار القيمة الاسمية للديون السيادية خاصة في حالة تخفيض القيمة الدفترية لأصولها بشكل كبير، بالنظر إلى تأثيره المحتمل على الثقة والآثار المترتبة على الإقتصاد الحقيقي، في حال إذا ما كان تخفيض القيمة الدفترية لأصول المصارف كبيراً، قد يؤدي إعادة رسملة المصارف من قبل صندوق الإستقرار المالي الأوروبي إلى تأميمها مؤقتاً، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض القيمة الاسمية لأصول صناديق المعاشات التي تمتلك حصة كبيرة في المصارف، في كل الأحوال سوف يتعين على الحكومة اليونانية تقديم دعم كبير لصناديق المعاشات، التي شهدت بالفعل إنخفاضاً حاداً للقيمة السوقية لأصولها التي تتضمن أسهما وعقارات على مدى السنوات الثلاث الماضية، إضافة إلى ذلك سيكون للخسائر الكبيرة التي تكبدها مالكو الديون الحكومية (القطاع المنزلي والشركات غير المالية) تأثير كبير على النشاط الإقتصادي وعائدات الضرائب، لذا من المرجح أن يكون صافي الفوائد المالية للدولة اليونانية من إعادة هيكلة ديونها المملوكة لليونانيين وما يرتبط به من خفض لصافي الديون ضئيلاً للغاية حتى دون الوضع في الإعتبار التأثيرات المباشرة على الأموال اليونانية العامة، جراء إعادة هيكلة الديون، على السبيل النقدية في المصارف وشروط الإئتمان والنشاط الإقتصادي، كذلك يمكن القول أنه ينبغي أن لا تنتج عن إعادة هيكلة الديون اليونانية من قبل دولة في منطقة اليورو أي خسائر من حصة هذه الدولة في الديون التي إشتراها المصرف المركزي الأوروبي بهدف تحسين وتسهيل آلية السوق وتسهيل تطبيق السياسة النقدية في دول منطقة اليورو وحماية الإستقرار المالي، وينبغي أن تتم حماية البنك المركزي الأوروبي من أية خسائر محتملة في حصته من الديون اليونانية جراء إعادة هيكلة الديون لأسباب تتعلق بالمبادئ ولما ينجم عن ذلك من آثار في النهاية على الوضع المالي لدول منطقة اليورو الأخرى، سيتم تحقيق صافي الفوائد من خلال إعادة هيكلة 144 مليار يورو أي 40% من إجمالي حجم الديون اليونانية

التي يمتلكها مستثمرون أجانب عن طريق تقليل حجم الديون وتكاليف الخدمات بإنشاء القروض والسندات من الديون اليونانية التي يمكن إعادة هيكلتها 136 مليار يورو، سينتج عن خفض القيمة الإسمية لهذا الجزء من الديون بنسبة 50%، خفض إجمالي حجم الديون بمقدار 68 مليار دولار أو بنسبة 19%⁽¹⁾.

خامسا: التوقيع على إتفاقية الإنضباط المالي

تم التوقيع على إتفاقية الإنضباط المالي في 2 مارس 2012 ببروكسل من قبل رؤساء دول وحكومات 25 دولة عضو في الإتحاد الأوروبي ما عدا المملكة المتحدة وجمهورية التشيك، وقد دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 2013، إذ إشتطرت أن يصادق على المعاهدة 12 دولة على الأقل من البلدان الموقعة من أجل أن تدخل لإتفاقية حيز التنفيذ، وقد جاءت هذه الإتفاقية لتقوية الدعامة الإقتصادية للإتحاد الإقتصادي والنقدي الذي تفتقر إليه منطقة اليورو، وكان على الدول الإلتزام ب⁽²⁾:

- العمل سويا وبشكل منتظم مع شركائها لضمان الإستقرار الضروري وإستعادة الثقة، وهو أمر ضروري لإستعادة النمو وإيجاد فرص العمل.
- تحقيق جهود المواطنين اللازمة لإستعادة القدرة التنافسية.
- تعزيز جهود المواطنين والمؤسسات الأوروبية وحكومات الدول الأعضاء وكذلك البنك المركزي الأوروبي للخروج من الأزمة الحالية من خلال تضافي سياساتهم الإقتصادية.
- خطوة أخرى لمواجهة مخاوف الأزمة هي إستحداث منطقة مشتركة واسعة (سندات اليورو) بهدف تجنب الآثار السلبية التي تسببها هجمات المضاربة المزعزعة للإستقرار في سوق الديون السيادية داخل منطقة اليورو، الدول الأعضاء الأقوى من مخاطر فقد سندات اليورو إذا كانت أقل تكلفة من البدائل الأخرى للتقليل من مخاطر التعثر حيث يمكن تقييد هذا الإجراء بشرطين: تحديد سندات اليورو لأجل الإستحقاق قصيرة، بحيث أن الدول الغير منضبطة ستحرم بسرعة من الحصول على التمويل، الخيار الثاني هو تحديد التمويل بسندات اليورو فقط حتى تصل الديون 60 من الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة التنسيق بين السياسات المالية الوطنية يمكن أن يكون مفيدا ليكون الوضع المالي الإجمالي بمنطقة اليورو مناسبا لظروف الإقتصاد الكلي السائدة.

¹ لوكاس بابا ديموس، عقبات إعادة هيكلة الديون السيادية اليونانية، نشر يوم 2011/11/15، على الموقع الإلكتروني:

إعادة_هيكلة_الديون_السيادية_اليونانية/2011/11/15/Ganoubia.com، تاريخ الإطلاع: 2018/04/09، 21:59 سا.

² ليندة رزقي، مرجع سبق ذكره، ص ص78، 79.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة أزمة الديون السيادية في اليونان

أولاً: الإصلاحات المطبقة من قبل الحكومة اليونانية

إن الديون السيادية اليونانية مملوكة بالأغلبية من طرف المؤسسات الألمانية والفرنسية (حوالي 84 مليار يورو وأكبر من ستة أضعاف في أنحاء أوروبا الجنوبية) وأن إفلاس اليونان أو إتساع الأزمة الاقتصادية في هذا البلد يهز من إمكانية الإنتعاش الإقتصادي في دول منطقة اليورو، بالإضافة لذلك، يمكن لعدم وجود تضامن مع اليونان يلقي ضللاً من الشكوك حول الجدارة الإئتمانية لبقية الدول الأخرى مثل إسبانيا، إيرلندا والبرتغال، ولذلك من المرجح والمرغوب في هذه الحالة هو تضامن جميع الدول لمواجهة الأزمة النظامية وتحت ضغط شركائها الأوروبيين، قدمت السلطات اليونانية في 14 جانفي 2010 خطة التعزيز المالي (لدعم الوضع المالي اليوناني) يترتب عودة العجز العام في إطار ميثاق الإستقرار للإتحاد الأوروبي لعام 2012، حيث تتضمن الخطة الأولى زيادة في الإيرادات بحوالي 7 مليار يورو من خلال عمليات لتكثيف مكافحة التهرب الضريبي، فرض ضريبة على الثروات الكبيرة، والخطة الثانية تتضمن تخفيض الإنفاق بمقدار 3.6 مليار يورو، بالتركيز بشكل كبير على الخدمات العامة (تجميد التوظيف، نهاية عقود محددة المدة على مستوى الإدارة، تخفيض الأقساط والتجميد لذوي الأجور المرتفعة)، قبل أن يوافق مجلي إدارة البنك المركزي الأوروبي على هذه الخطة، تم إضافة برنامج ضريبي يشمل العناصر التالية⁽¹⁾:

- تمديد تجميد الأجور للموظفين العموميين الذين يكسبون أقل من 2000 يورو في الشهر.
- تأخير في السن القانوني للتقاعد إلى 67 عام وتخفيض أجور المعاشات التقاعدية بحوالي 7% مع تجميد معاشات التقاعد لعام 2010.
- إلتزام اليونان بتخفيض عجز الميزانية بحوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2014.
- رفع سعر الضريبة على القيمة المضافة من 19% إلى 21% ، إلى جانب رفع الضرائب على الوقود، الغاز والكحول.

- التخفيض في النفقات العمومية (تخفيض الأجور بنسبة 15% في القطاع العام) في 11 أبريل 2010، بينما تشهد اليونان تدهور تصنيف ديونها السيادية مرة أخرى، تؤيد المجموعة الأوروبية مبدأ وجود خطة وقائية، تنص على أن اليونان التي أصبحت أسعار سنداتنا مرتفعة جداً يمكنها الحصول على قروض

¹هناك عفيف، هشام بوريش، "دور المعلومة في أزمة الديون السيادية (دراسة حالة اليونان)"، مجلة العلوم الاقتصادية، باجي مختار - عنابة-، الجزائر، العدد 17، 2016، ص ص 27، 28.

بمعدلات تفضيلية ب5% ب 45 مليار يورو كمبلغ أولي، غير أن هذه الخطة جاءت في وقت متأخر، وأن الوضع في اليونان كان يتدهور كل يوم، حيث على مستوى شهر أبريل 2010 فقط ارتفع معدل فائدة السندات ل10 سنوات بمقدار 300 نقطة أساس.

ثانياً: الحلول الدولية لاحتواء الأزمة

1- صندوق النقد الدولي

من خلال مايلي⁽¹⁾:

- موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ماي 2010 على عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مع اليونان يغطي 3 سنوات بقيمة مبلغ 26.4 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 30 مليار يورو) دعماً لبرنامج السلطات متعددة السنوات المعني بالتصحيح والتحول الإقتصادي.

- موافقة المجلس التنفيذي على تقديم مبلغ قدره 5.5 مليار يورو من قبل الصندوق لليونان كجزء من التمويل المشترك مع الإتحاد الأوروبي.

2- قمة العشرين

أعلن وزراء مالية دول العشرين أن دول منطقة اليورو تحتاج إلى ضخ مزيد من الأموال في صناديق الإنقاذ قبل أن تتمكن دول المجموعة من التدخل للمساعدة، وقال الوزراء بعد إجتماعهم في المكسيك 26 فيفري 2012 أن ضخ المزيد من الأموال في صناديق الإنقاذ ضروري لتمكنهم من إتخاذ قرارهم بتوفير المزيد من الموارد التي يحتاجها صندوق النقد الدولي للمساعدة، بحيث كان زعماء منطقة اليورو في بداية فيفري 2012 أنشئوا صندوق إنقاذ بقيمة 500 مليار يورو أي ما يعادل 670 مليار دولار أمريكي، في حين أن الصين بعد إجتماع وزراء مجموعة العشرين رأت أن ضمان الإنتعاش الإقتصادي العالمي وإستقرار أسواق المال لا بد وأن يمثل أولوية للمجموعة ودعت بكين في بيان نشر على موقع البنك المركزي الصيني إلى إتخاذ إجراءات لمعالجة أزمة ديون العشرين أن المناقشات في إجتماع المكسيك كانت بناءة وإرتكزت على خطط المستهلكين والمنتجين لضمان ألا يؤثر إرتفاع أسعار النفط على الإنتعاش العالمي الهش، وأضاف أنه لم تجرى محادثات بين وزراء مالية مجموعة 20 بشأن الإستعانة ببعض إحتياطات النفط التي تحتفظ بها بلادهم في محاولة لإنهاء التكهانات حول أسعار النفط⁽²⁾.

¹ نور الهدى شبيحة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² مريم طبني، مرجع سبق ذكره، ص 143، 144.

3- قمة الثمانية

في منتجع "كامب ديفيد" بولاية ميريلاند في الولايات المتحدة الأمريكية أكدت الدول المشاركة في القمة على أنها تقف بكل قوتها إلى جانب اليونان في أزمتها كما تعهدت بدعم عجلة النمو في أوروبا والعمل لإعادة الاستقرار الإقتصادي لمنطقة اليورو⁽¹⁾.

المطلب الثالث: خطط إنقاذ دول منطقة اليورو التي مستها الأزمة

أولاً: خطة إيرلندا

بالتسيق مع المجلس الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي تم الإجماع على خطة إنقاذ لصالح إيرلندا بقيمة 85 مليار أورو من أجل⁽²⁾:

- مساعدة مستعجلة للقطاع المصرفي.
- تسوية الجباية وتصحيح العجز المفرط حتى 2015.
- إصلاحات من شأنها تعزيز النمو خاصة فيما تعلق بسوق العمل.
- حزمة الإنقاذ مخصصة كما يلي: 10 مليار أورو لإعادة رسملة البنوك المتعثرة، 25 مليار أورو لمساعدة القطاع المصرفي و50 مليار أورو لإحتياجات الميزانية وتكون كما يلي: مساهمة إيرلندا في هذه الخطة ب 17.5 مليار أورو نجد مساهمة كل من FMI: 22.5 مليار أورو، MESF: 22.5 مليار أورو، FESF+ (قروض كل من بريطانيا، الدنمارك والسويد): 22.5 مليار أورو. تمثلت الجهود لإحتواء الأزمة في كل من إيرلندا، إيطاليا وإسبانيا في⁽³⁾:

ثانياً: خطة البرتغال

بناء على طلب رسمي للحصول على المساعدة المالية التي قدمتها السلطات البرتغالية في 7 أبريل 2011، وافق وزراء مجموعة اليورو والمفوضية الأوروبية أن تمنح مساعدة مالية في 17 ماي ب78 مليار يورو، ويهدف البرنامج لتغطية الإحتياجات التمويلية في البرتغال، وتتبع خطة تقشف تتضمن

¹ نور الهدى شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، "مستقبل الإتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية"، الورقة البحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات يومي 26 و27 فيفري 2012، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، ص 15، 16.

³ السعيد بوشول، مقتضيات الإتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على إقتصاديات الدول الخليجية، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص144.

خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بقيمة 6.8 مليار يورو، وهذا بهدف خفض العجز في الموازنة العامة من 7.3% في هذا العام إلى 4.6% في العام المقبل.

ثالثا: خطة إيطاليا

أجاز البرلمان الإيطالي مجموعة من الإجراءات التقشفية من شأنها أن توفر للحكومة ما يقارب 48 مليار يورو تهدف إلى إنهاء العجز في الموازنة العامة بنهاية 2014، وتتضمن خطة التقشف مزيجا من خفض من الإتفاق الحكومي وزيادة الضرائب وتثبيت الأجور ورفع سن التقاعد، وتمتد الخطة على أربع سنوات تهدف من خلالها الحكومة إلى تقليص العجز العام إلى 3.9% في نهاية عام 2011 و إنهائه بنهاية 2014.

رابعا: خطة إسبانيا

في 25 جوان 2012 قدمت الحكومة الإسبانية طلب رسميا للحصول على المساعدة المالية من منطقة اليورو، حيث تقدر إحتياجات من رأس مال في القطاع المصرفي الإسباني ككل من 51 إلى 62 مليار يورو، وتخضع هذه الإحتياجات من تقييم كل من المفوضية الأوروبية مع البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، حيث قدرت الإحتياجات لتصل إلى 100 مليار يورو.

المطلب الرابع: الدروس المستخلصة من أزمة الديون السيادية

يمكن إستنتاج وتجميع الحلول والدروس المستخلصة من هذه الأزمة فيما يلي⁽¹⁾:

- أنه يتعين على بلدان منطقة اليورو أن تتعامل أولا مع أزمة الديون السيادية، وأن تعمل على الحد من عجزها المالي، وتعزيز قوة النظام المصرفي الذي يعاني من نقص التمويل إلى حد مروع، ولكن لكي يستثنى لمنطقة اليورو النجاة من الأزمة الحالية وتحقيق الإزدهار بعدها، فإنها سوف تحتاج أيضا إلى إصلاحات بنوية شاملة من أجل تعزيز قدرة العمالة على الإنتقال داخليا وتخفيف حدة الضغوط الناجمة عن التعديلات الإقتصادية بين الدول والمناطق المختلفة، ولكن لا أحد يدري ما إذا كان المواطنون سوف يدعمون الساسة الذين يقترحون الإصلاح في مجالات العمالة والضرائب وغيرها من الإصلاحات اللازمة لتحسين القدرة على الإنتقال، وما إذا كانت مثل هذه الإصلاحات كافية للتغلب على الحواجز اللغوية والثقافية.

¹ آيت يحيى سمير، فضيل ريسي، أزمة الديون السيادية في الإتحاد الأوروبي واثرها على مستقبل اليورو-حالة اليونان-، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، 26 و 27 فيفري 2011، ص ص 11، 12.

- ضرورة وجود شفافية مطلقة بين الدول الأعضاء وعدم اللجوء للتستر على أو التهاون بشأن الحسابات والمؤشرات الاقتصادية غير الحقيقية وهي الخطوة الأولى لضمان نجاح واستمرارية اليورو.
 - يعتبر تقليص الفجوات بين الأداءات الاقتصادية لدول الإتحاد ضروري، سيكون تكثف هش وعرضة لإنتشار العدوى بين أعضائه.
 - كما أن هناك حل آخر قد تدرك أوروبا في نهاية المطاف أنه الحل الأكثر تحقيقاً لمصالح كافة الأطراف، ويتأتى هذا الحل من خلال تنفيذ الإصلاحات الوُسسية، بما في ذلك وضع الإطار المالية الضروري، وهو الأمر الذي من الواجب أن تتم مع بداية إنشاء اليورو.
 - أما بالنسبة لبلدان الإتحاد الأوروبي الأصغر حجماً، إن لم تعمل على خفض عجز موازاناتها، فهناك خطر كبير في احتمال حدوث هجمة مضارية، مع تساؤل الأمل في الحصول على المساعدات الكافية من الجيران، أو على الأقل ليس دون فرض قيود مؤلمة وهدامة تعلق بالميزانية وتعزز من دورة الركود، وفي حين تتخذ البلدان الأوروبية هذه التدابير، فمن المرجح أن يصاب الإقتصاد في هذه البلدان بالضعف، وما يترتب على ذلك من عواقب مؤسفة تفوض التعافي الإقتصادي العالمي.
- بالإضافة إلى ذلك نجد⁽¹⁾:

- أن الازمة كشفت الضعف الجوهري لعملة اليورو نفسها، فالدول 16 المشاركة في العملة تتبع 16 سياسة إنفاق وإقراض مختلفة، ومن المفترض أن تنتظم جميعها داخل مجموعة متفق عليها من القيود، فليس هناك وحدة مالية لأنه لا توجد وحدة سياسية، وقد يستغرق الأمر جيلاً أو أكثر قبل أن يصل التطلع الأوروبي إلى وحدة سياسية حقيقية، وحتى هذا الحين يجب إيجاد طريقة لفرض لوائح مالية.
- ليس هناك زعيم واحد يستطيع تحمل المسؤولية الكاملة، لكن الزعيم الفعلي على الأقل في الأمور الاقتصادية هو ألمانيا، فقد أدارت المستشارة أنجيلا ميركل الأمور أثناء الأزمة اليونانية.
- على الإتحاد الأوروبي الإلتزام برقابة أشد وترتيبات مؤسساتية للمساعدات المشروطة التي يمكن أن تعطي لليونان وغيرها من الدول التي تعاني أزمات مالية.
- هناك إختلالات في منطقة اليورو، إذ أن عملة موحدة تامة الشروط تتطلب بنكا مركزيا وسلطة مالية مشتركة تتولى إستقطاع ضريبة الأفراد في دول المنطقة، وفي نفس الوقت لا يمكن لعملة موحدة أن يكون

¹ برهوم أسماء، برهوم هاجر، "أزمة اليونان"، ورقة بحث مقدمة إلى الملئقى الثاني حول: التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي

- لها بنك مركزي من غير أن يكون لها إدارة خزينة موحدة، اليوم الـ16 دولة عندهم 16 خزينة وبالتالي المشكلة أنهم تخلوا عن سيادتهم النقدية مع الإبقاء على السيادة السياسية.
- ينبغي أن يكون واضحاً الآن لكل دولة وفرد يفرض في الإنفاق أنه على المدى الطويل أن يستطيع العيش فوق طاقته.
- الحاجة لعمل مراجعة لمعايير قياس مخاطر رأسمال البنوك في العالم، وإبلاء إهتمام أكبر للمالية العامة وتطوير هياكل جديدة للميزانية.

خلاصة الفصل

كثيرة هي تجارب التكامل التي عرفها العالم عبر أنحائه بين مجموعة من الدول تربطها علاقات إقتصادية وجغرافية جعلتها أقرب إلى التعاون فيما بينها، وتختلف هذه التجارب من منطقة إلى أخرى، وتعتبر التجربة الأوروبية أرقى التجارب في العالم عبر تطوره، فمع وقوع الأزمة المالية العالمية تعثرت دول جنوب منطقة اليورو في خدمة ديونها فانفجرت بذلك أزمة ديون سيادية مما تسبب في أزمة ثقة في عملة اليورو، وكذا التشكيك في قوة الإتحاد الأوروبي وقدرته على مساعدة دوله الأعضاء، وسارعت دول الإتحاد الأوروبي إلى محاولة إيجاد حلول للحد من إنتشار الأزمة وذلك من خلال إتباع آليات إنقاذ إقليمية ودولية.

الفصل الثاني:

ميزان المدفوعات وآليات وسياسات
تصحيح الإختلال فيه

تمهيد

يعتبر ميزان المدفوعات أداة للتواصل مع العالم الخارجي، وصورة واضحة تعكس الحالة الإقتصادية للبلد من خلال مجموع البيانات والمعلومات التي يضمها، ومختلف العمليات التي يقوم بها بلد وما ينجر عنه من تدفقات مالية، التي من خلالها تستطيع الحكم على الحالة الإقتصادية لهذا البلد من خلال تحليل وتفسير هذه المعطيات ومعرفة حالة هذا الميزان حيث يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في الإقتصاد، وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز ما يلي:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: الإختلال والتوازن في ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: سياسات تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض المفاهيم حول ميزان المدفوعات وهيكله بالإضافة إلى تحليله واستعراض مؤشراتته.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات

تعددت تعريف ميزان المدفوعات ويمكن إدراج التعاريف التالية:

✓ **التعريف الأول:** "ذلك البيان المنظم الذي يسجل جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم في فترة معينة من الزمن (عادة سنة) بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجي أي غير المقيمين، والتي ينشأ عنها حقوق لتلك الدولة على العالم الخارجي أو ديون والتزامات عليها قبل العالم الخارجي" (1).

✓ **التعريف الثاني:** "بأنه وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة وغير المقيمين خلال مدة معينة وتكون عاماً واحداً غالباً" (2).

✓ **التعريف الثالث:** "بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات التي تتم بين الحكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة، أو هو عبارة أيضاً عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية، التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة" (3).

✓ **التعريف الرابع:** "سجل منظم أو حساب سنوي شامل للقيمة النقدية لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأشخاص المقيمين في هذه الدولة والأشخاص المقيمين في البلاد الأخرى خلال فترة معينة (هي السنة)، وبعبارة أخرى فإنه عبارة عن سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة من السنة، يلاحظ من هذا التعريف ما يلي (4):

1- أن ميزان المدفوعات عبارة عن كشف حساب سنوي.

¹ أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص47.

² طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي (نظرية التجارة الدولية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، السياسات التجارية الدولية، المنظمات الاقتصادية الدولية، التجارة الإلكترونية، الأزمة المالية العالمية)، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2010، ص49.

³ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص159.

⁴ فتحي أحمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص211.

2- انه يهتم بالقيمة النقدية لكافة العمليات الاقتصادية فقط.

3- انه يهتم بالعمليات الاقتصادية التي تتم بين الأشخاص المقيمين في الدولة وغير المقيمين ويعتبر الشخص الطبيعي مقيما في بلد معينة إذا كان يعيش فيه بصفة دائمة، وينصرف هذا المعنى أيضا إلى الأشخاص غير الطبيعيين مثل المؤسسات العامة والخاصة... الخ فهي تعتبر مقيمة في البلد الذي يوجد فيه سواء كانت هذه المؤسسات وطنية أو أجنبية، ويستثنى من ذلك المنظمات الدولية التي لا تعتبر مقيمة في البلد الذي توجد ولكن في إقليم دولي تصوري لا يدخل في الحدود لأي دولة.

✓ من وجهة نظر صندوق النقد الدولي: "هو سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم" (1).

يمكن القول في الأخير أن ميزان المدفوعات هو: ذلك السجل الذي يتم فيه تقييد جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في الخارج خلال فترة معينة وبصورة منتظمة.

ثانيا: خصائص ميزان المدفوعات

وعليه يمكن استخلاص الخصائص التالية(2):

- ميزان المدفوعات يسجل التدفقات والتغيرات التي تمت بالفعل، فهو يسجل تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال التي أضيفت بالفعل أو أخرجت بالفعل، ولكنه لا يظهر إجمالي استثمار الدولة في الخارج أو ديونها مع الخارج.

- ميزان المدفوعات يأخذ شكل محاسبي وبالتالي يأخذ مبدأ القيد المزدوج وكل تعامل بين المقيمين يؤدي إلى قيد المبلغ مرتين:

- قيد العملية المستقلة.
- قيد العملية المشتقة.

¹ محمد عبد الرزاق الحنيطي و آخرون، التمويل الدولي والتجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2012، ص18.

² طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ثالثاً: أهمية ميزان المدفوعات

تتمثل أهمية ميزان المدفوعات في النقاط التالية⁽¹⁾:

- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للبلد.
 - إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف.....الخ.
 - يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.
 - إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشراء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية .
- كما أن أهمية ميزان المدفوعات بالنسبة لمختلف البلدان من أن الأغراض التي يؤديها:
- يتيح متابعة التغيرات في موقع البلد المعني، بالنسبة للتجارة العامة من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاته عبر سنوات متتالية، وتساعد في قراءة المعطيات من طرف السلطات المعنية السلبية أم الإيجابية في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني.
 - تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل القومي للبلد المعني، ولذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في أحجامه النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل القومي والتوظيف ومعدلات الاستثمار.
 - تؤثر التغيرات في المدفوعات و المتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي لعملة البلد، ومن ثم على السياسة المالية والنقدية الواجب إتباعها.

¹ جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 160، 161.

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

يتركب ميزان المدفوعات من حسابات أساسية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، وتأتي في ميزان المدفوعات على النحو التالي⁽¹⁾:

- حساب العمليات الجارية .
- حساب العمليات الرأسمالية.
- حساب عملية التسوية.

أولاً: حساب العمليات الجارية

ويسمى حساب العمليات الجارية بحساب الدخل، وذلك لأنه يشمل كافة المعاملات الدولية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بالزيادة أو النقصان، ويعتبر حساب العمليات الجارية أهم بنود ميزان المدفوعات لأنه يسجل حركة السلع والخدمات (الصادرات و الواردات) التي تمثل أهم العلاقات الاقتصادية الخارجية لأي دولة.

وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما: الحساب التجاري وحساب التحويلات.

1- الحساب التجاري: يتضمن الحساب التجاري كافة العمليات التجارية الدولية التي تتم بمقابل، بمعنى وجود عائد سواء سلع أو خدمات أو نقود مقابل هذه العمليات، وهو بدوره يتضمن حسابين آخرين: حساب التجارة المنظورة وحساب التجارة غير المنظورة.

1-1- حساب التجارة المنظورة: يشمل حساب التجارة المنظورة الصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر عبر الحدود الجمركية للدولة خلال الفترة محل الحساب، فهو يشمل قيمة السلع أو البضائع المادية والعينية التي تصدرها الدولة إلى الخارج، وقيمتها تلك التي تستوردها من خلال فترة ميزان المدفوعات ذاتها⁽²⁾. في حالة التصدير تنتقل ملكية السلعة من المقيمين إلى غير المقيمين أما في حالة الاستيراد فإن ملكيتها تنتقل من غير المقيمين إلى المقيمين، أي أن العبارة هنا بانتقال الملكية وليس مجرد عبور الحدود الجمركية، ولذلك يستثنى من القيد في ميزان المدفوعات للدولة البضائع العابرة والبضاعة معادة التصدير، وسميت بالتجارة المنظورة أي التي ترى وتوزن وتعد عند مرورها الحدود الجمركية، والصادرات تقيد في جانب الإيرادات و الواردات في جانب المدفوعات ويطلق على مقارنة قيمة الصادرات بالواردات الميزان التجاري أو

¹ مجدي محمد شهاب، سوري عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص ص 96-99 .

ميزان التجارة المنظورة، وبمقارنة القيمتين يتضح أنه إذا كانت قيمة الصادرات تزيد عن الواردات يعتبر الميزان التجاري موافق أو في حالة فائض، وعلى العكس إذا كانت قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات يعتبر الميزان التجاري غير موافق أو في حالة عجز.

2-1- حساب التجارة غير المنظورة: يشمل حساب التجارة غير المنظورة كافة الخدمات التي تقدمها الدولة إلى الخارج أو التي تحصل عليها من الخارج، مثل ذلك: خدمات النقل والتأمين والسياحة والاستثمار والخدمات الحكومية والمصرفية وغيرها من الخدمات الأخرى، ففي مجال السياحة يشمل هذا البند مصروفات المسافرين الأجانب داخل الدولة (دائن) المقيمين عند السفر إلى الخارج (مدين).

وينصرف مجال النقل إلى قيمة خدمات النقل البحري والبري والجوي والنهري التي يقدمها المقيمون لغير المقيمين (مدين) وغير المقيمين إلى المقيمين (مدين) وقيمة خدمات النقل تتضمن ثمن تذاكر السفر ورسوم الموانئ وأجور شحن البضائع وثمان الوقود وغيرها من القيم الأخرى.

أما التأمين فيشمل كافة عمليات التأمين: تأمين على الحياة أو ضد الحوادث أو على الطائرات والسفن أو على نقل البضائع، وقيمة عمليات إعادة التأمين التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة الميزان.

وتقيد أقساط التأمين في جانب الدائن فيما يتعلق بما تستحقه مشروعات مقيمة قبل غير مقيمين، وفي جانب المدين بما تستحقه غير المقيمة قبل المقيمين، أما عند استحقاق مبالغ التأمين فالمدفوع منها إلى الداخل يقيد بالدائن والمدفوع منها إلى الخارج يقيد بالمدين.

وتتضمن الخدمات الحكومية كل الخدمات التي تقدمها الحكومة الوطنية أو الحكومة الأجنبية، ومثالها نفقات البعثات الدبلوماسية والسياسية، والنفقات الإدارية وكمساهمة الحكومة الوطنية في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية والمعاشات التي تدفعها الدولة للخارج والعمليات بالقوات المسلحة في الخارج، والضرائب التي يدفعها مواطنيها في الخارج... الخ، أما الخدمات المصرفية فتشمل الخدمات التي تقدمها البنوك الوطنية إلى الخارج والعكس، كالقروض والتحويلات وكافة عمليات الائتمان وحجم الأوراق التجارية والإعتمادات المستندية وغيرها، ومن الخدمات الأخرى كذلك حقوق التأليف، وحقوق الملكية التجارية والصناعية، وإيجار الأفلام السينمائية... الخ، ويتضح من كافة بنود حساب التجارة غير المنظورة أنها على درجة عالية من الأهمية قد تفوق في بعض الأحيان بنود حساب التجارة المنظورة.

2- حساب التحويلات: لحساب التحويلات طبيعة خاصة، حيث أنه يتضمن كافة المعاملات والمبادلات التي تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل، أي لا تؤثر بصورة مباشرة على الإنتاج والدخل المحليين، ولذلك يعرف بأنه يشمل العمليات غير التبادلية.

ويدخل في حساب التحويلات كافة الهبات والتعويضات سواء أخذت شكلا نقديا أو عينيا، وتقيد الدولة جميع الهبات التي حصلت عليها من الخارج في الدائن، بينما تقيد كافة الهبات التي دفعها المقيمون إلى الخارج في الجانب المدين.

ومن أمثلتها: التعويضات التي تدفعها الدولة إلى الخارج كالتعويضات عن حوادث الطيران، وكذلك كان تصدر الدولة كمية من القمح إلى دولة أخرى على سبيل الهبة، أو أن يحول مقيم مبلغا من المال إلى الخارج لمساعدة أو إعانة لشخص ما، وبالتالي فإن حساب التحويلات لا يحتوي إلا على نبد واحد فقط هو الهبات والتعويضات.

ثانيا: حساب العمليات الرأسمالية

أما حساب العمليات الرأسمالية فيتضمن بندين: العمليات الرأسمالية طويلة الأجل والعمليات الرأسمالية قصيرة الأجل. وتمثل التحويلات الرأسمالية حركات رأس المال بين دولة ما وبين العالم الخارجي أي (1):

- حركات تصدير أو استيراد الصكوك بأنواعها مثل الأسهم والسندات.

- حقوق الملكية.

- الأوراق التجارية.

- ودائع العملات الوطنية أو الأجنبية.

وهذه التحويلات الرأسمالية على نوعين:

- رأس المال قصير الأجل.

- رأس المال طويل الأجل.

إنما يلاحظ هنا بوجه عام أن إستيراد رأس المال هو بمثابة تصدير للسلع. ولذلك يجب أن يندرج ضمن بنود الإيرادات، لأن عملية استيراد رأس المال هي في ذات الوقت عملية تصدير صك أو حق على الدولة المقترضة للعالم الخارجي، ومقابل تصدير هذا الصك أو الحق تحصل هذه الدولة على العملة

¹ حسين عمر، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، بدون سنة نشر، ص ص

الأجنبية، والعكس صحيح، إذ أن عملية تصدير رأس المال هي في ذات الوقت عملية استيراد صك أو حق من الخارج للدولة المقرضة، ومقابل استيراد هذا الصك أو الحق تعرض هذه الدولة عملتها الوطنية وتطلب العملة الأجنبية لدفع قيمة القرض.

1- العمليات الرأسمالية القصيرة الأجل: وتصدر الدولة رأس المال قصير الأجل، إذا استوردت بعض الصكوك أو الحقوق ومنها:

- نقصان قيمة ودائع الأجانب في البنوك الوطنية.

- الحق في ودائع المواطنين في البنوك الأجنبية.

- أوراق تجارية (كمبيالات) على تجار أجانب.

وتظهر هذه التحويلات في جانب المدفوعات أو الالتزامات لأنها بمثابة واردات تمثل حيازة العالم الخارجي لقوة شرائية من الدولة بالداخل مقابل الودائع أو الأوراق التجارية.

وتستورد الدولة رأس المال قصير الأجل، إذا صدرت بعض الصكوك أو الحقوق منها:

- ودائع للأجانب في البنوك الوطنية.

- نقصان ودائع المواطنين في البنوك الأجنبية.

- أوراق تجارية (كمبيالات) على تجار مواطنين.

وتظهر هذه التحويلات في جانب الإيرادات أو الحقوق أيضا لأنها بمثابة صادرات تمثل حيازة الدولة لقوة شرائية من الخارج مقابل الودائع أو الأوراق التجارية.

2- العمليات الرأسمالية طويلة الأجل: أما رأس المال طويل الأجل فإنه يمثل استيرادا أو تصديرا لنوع من الصكوك أو الحقوق ينم عن استثمار رأسمالي طويل الأجل. ومن الأمثلة على ذلك، الأسهم والسندات وحقوق الملكية، إذ لو بيعت أسهم أو سندات من مؤسسات وطنية للأجانب في الخارج، فإن هذه العملية تتطوي على استيراد لرأس مال طويل الأجل هو بمثابة تصدير للسلع لأنه يعبر عن حيازة الدولة لعملات أجنبية، وأما إذا اشترى المواطنون بالدولة أسهما أو سندات من مؤسسات أجنبية بالخارج، فإن هذه العملية تتطوي على تصدير لرأس المال طويل الأجل هو بمثابة استيراد للسلع لأنه يعبر عن قيام الدولة بعرض عملتها الوطنية مقابل الحصول على عملات أجنبية.

ثالثاً: حساب عملية التسوية

يضم هذا الحساب مايلي⁽¹⁾:

1- صافي السهو والخطأ: في التقديم السابق لمكونات ميزان المدفوعات بين أنه لكل مبلغ دائن مقابل مساوي له في الجانب المدين وبالعكس، لكن قد نجد في نهاية سنة الميزان أن الجانبين غير متساويين في القيمة، والسبب يعود إلى أنه من الناحية العملية يصعب الحصول على معلومات دقيقة ومكتملة عن كل العناصر التي يتم تسجيلها في الميزان دائنة أو مدينة، لأن هذه الأخيرة يتم إحصائها وجمعها من مصادر مختلفة، ويتم تدارك هذا الفارق بين الدائن والمدين من أجل تحقيق التوازن المحاسبي للميزان بواسطة بند يطلق عليه صافي السهو والخطأ، الذي يوضع بإشارة الجانب الأقل قيمة.

ومنه يمكن القول أن هذا البند هو تعويض لخطأ نتج عن المغالاة أو التقليل في تقدير العناصر المسجلة، السهو في تسجيل عملية جرت في تلك السنة أو عدم دخول معاملة كلية في الميزان مثلاً في دقة المعلومات التي استعملت في إعداد هذا الميزان، بحيث كلما كان صافي السهو والخطأ كبيراً، أنبأ عن عيوب أو التعامل مع معطيات الميزان بحذر.

2- حساب صافي الاحتياطات الرسمية: ويطلق عليه بالميزان الكلي، هو القسم الأخير من ميزان المدفوعات ويعبر عن صافي التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية خلال فترة الميزان، وهو يمثل الطريقة التي يتم بها تسوية الإختلال في الميزان الناتج عن الرصيد الدائن والمدين لبند الميزان مجتمعة، أي حساب المعاملات الرأسمالية وحساب المعاملات الجارية، لأن ضرورة توازن الميزان لا تحتم توازن كل حساب فيه على حدى، فقد يكون حساب المعاملات الرأسمالية، وتعبير آخر يمثل هذا الحساب العمليات التعويضية للاختلال الموجودة بين الجانب الدائن والمدين للميزان، ومن خلاله يمكن معرفة قدرة أو احتياج التمويل للميزان الكلي باستخدام أو حيازة هذه الأصول الاحتياطية أو أية بنود مالية ذات صلة.

✓ **الذهب النقدي:** على اعتبار أن الذهب أهم وسائل الدفع الدولية، بالإضافة لأثره على الحالة النقدية للبلاد، ودوره في تسوية ميزان المدفوعات، فإن المعاملات الدولية التي تنصب حوله تكتسي أهمية بالغة، ويتمثل الذهب النقدي في الذهب الموجود لدى السلطات النقدية أي البنوك المركزية، وقبل التطرق إلى كيفية تقييم حركات الذهب النقدي، لا بد أن نشير إلى الفرق الموجود بينه وبين الذهب في شكل سلعة (حلي، مصوغات، سبائك)، أي الذهب غير النقدي، أو الذهب الذي يملكه الأفراد، المؤسسات أو الحكومات المنتجة

¹ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-، "رسالة ماجستير"، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص ص 13-17.

له، مثلا كجنوب إفريقيا حيث يعامل في ميزان المدفوعات كأى سلعة أخرى في حالة التصدير والاستيراد، ويكون الغرض منه المتاجرة لا غير.

تقييد الذهب النقدي لا يختلف تقييده عن بقية العناصر التي يتشكل منها الميزان، فيسجل خروج الذهب في الجانب الدائن على أساس أنها عملية تصدير، رغم أنه يترتب عن هذه العملية نقص في حيازة السلطات النقدية له، أي نقص في الأرصدة الذهبية، لكن في المقابل يترتب عن مقبوضات إلى البلد، في حين سجل دخول الذهب في الجانب المدين على أساس أنها عملية استيراد، يترتب عنها مدفوعات نحو الخارج وزيادة في الأرصدة الذهبية لدى السلطات النقدية.

لكن الشيء الوحيد الذي يخرج فيه هذا البند عن قاعدة التقييد في ميزان المدفوعات أنه لا يقتصر على تقييد المعاملات الخارجية على الذهب فقط، وإنما يضم أيضا عمليات البيع والشراء فيما بين المقيمين، أي السلطات النقدية من جهة، والقطاع الخاص من جهة أخرى، بمعنى آخر تحول الذهب غير نقدي في حيازة الأفراد والمشروعات، ولا بد أن تظهر العمليتان في ميزان المدفوعات لما لهما من أثر على الأرصدة الذهبية وبالتالي الاحتياطات الرسمية.

✓ **الودائع والأرصدة من العملات الأجنبية:** تتمثل في رصيد الدولة من العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تمتلكها السلطات النقدية والبنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها وذلك في البنوك التجارية الأجنبية والبنوك التابعة لها لدى البنوك التجارية الوطنية.

3-2- الأصول قصيرة الأجل: تتمثل في:

أصول أجنبية قصيرة الأجل لدى السلطات النقدية وتتمثل هذه الأصول في أدونات الخزينة والأوراق التجارية الأجنبية، وتكون للسلطات حرية التصرف بها بالبيع عند الضرورة.

الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك التجارية، وتعتبر التزاما على الحكومة والمقيمين لعكس الأصول الأجنبية التي تمثل التزاما على الحكومة الأجنبية ومواطنيها اتجاه الدولة.

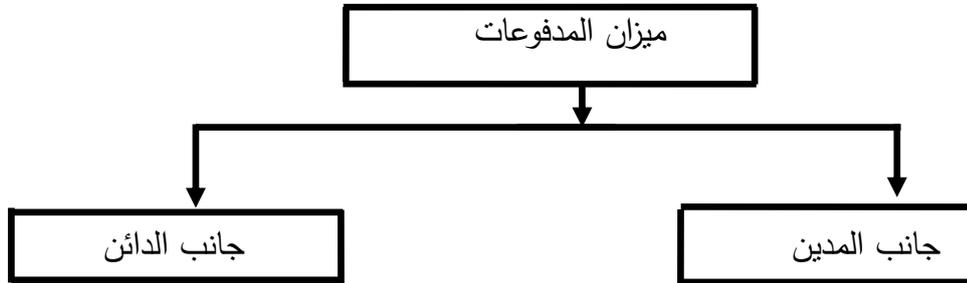
يتم تقييد العنصرين (الودائع والأرصدة والأصول قصيرة الأجل) بنفس الطريقة، حيث تسجل الأصول السائلة للسلطات النقدية، أي الودائع في البنوك الأجنبية، أو العملات القابلة للتحويل، والتخفيض في أدونات الخزنة الأجنبية في الجانب الدائن، على أساس أنها صادرات، يترتب عنها نقص في الأصول، في حين أن زيادة الأصول عند التخفيض من الودائع أو الزيادة من الأدونات الأجنبية، فهو يعتبر عملية استيراد تترتب عنها مدفوعات للخارج يتم تقييدها في الجانب الدائن للميزان.

أما بالنسبة لالتزامات الدولة اتجاه الأجانب، فكلما كانت هناك زيادة في حيازة الأجانب للأصول الوطنية قصيرة الأجل، أو زيادة ودائعهم في البنوك الوطنية، كلما أدى إلى تدفقات نقدية للداخل في شكل صادرات ويتم تقييدها في الجانب الدائن، في حين نقص حيازة الأجانب للأصول قصيرة الأجل أو نقصان ودائعهم لدى البنوك الوطنية يؤدي إلى تدفقات نقدية من الداخل نحو الخارج أي عملية استيراد يتم تقييدها في الجانب المدين.

2-4- موارد السلطات النقدية لدى صندوق النقد الدولي: وتتمثل في أرصدة الدولة من حقوق السحب الخاصة (DTs) والاحتياطيات من الذهب لدى الصندوق التي يتم إيداعها كنصيب الدولة في عضوية الصندوق أو الحصول على قروض قصيرة من الصندوق تلقائياً بدون مسائلة منه، وتفيد كل ما تحصل عليه الدولة في الجانب الدائن، في حين كل تسديد تقوم به للصندوق يتم تسجيله في الجانب المدين. بالإضافة إلى الاحتياطيات السابقة، يمكن للدولة اللجوء إلى الحكومات والهيئات الأجنبية من أجل الحصول على قرض لإعادة التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات.

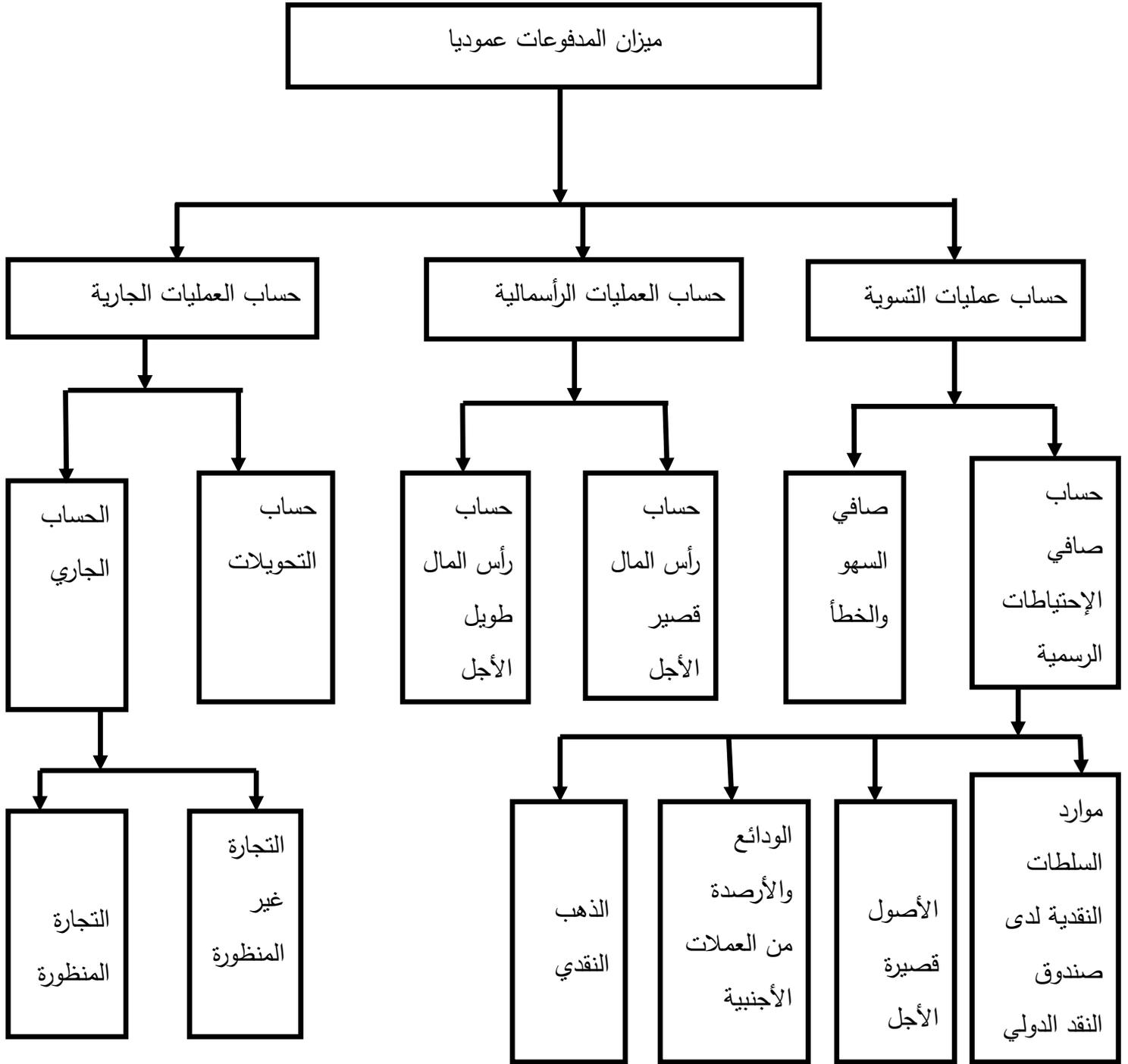
من خلال ما سبق يمكن تمثيل عناصر ميزان المدفوعات كالتالي

الشكل رقم (02-01): مكونات ميزان المدفوعات أفقياً



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص ص 50، 51.

الشكل رقم (02-02): مكونات ميزان المدفوعات عموديا



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: (عادل حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 23، 24) و(حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-17).

الجدول رقم(02-01): حسابات ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي

دائن	مدين	البيان
		<p>- حساب العمليات الجارية</p> <p>السلع والخدمات</p> <p>السلع</p> <p>سلع عادية</p> <p>سلع مستوردة أو مصدرة للتنقل</p> <p>الخدمات</p> <p>النقل</p> <p>النقل البحري</p> <p>الأسفار</p> <p>أسفار المواطنين</p> <p>خدمات الإتصال.....</p> <p>الدخل</p> <p>تعويضات الأجراء</p> <p>دخل الأستثمارات</p> <p>التحويلات الجارية</p> <p>الإدارات العامة، قطاعات أخرى</p> <p>- حساب رأس المال والعمليات المالية</p> <p>رأس المال</p> <p>التحويلات الرأسمالية</p> <p>الإدارات العامة</p> <p>قطاعات أخرى</p> <p>الإستلام والتنازل عن الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية</p> <p>العمليات المالية</p> <p>الإستثمار المباشر</p> <p>الإستثمار في القيم المنقولة</p> <p>حساب السهو والخطأ وينود الموازنة الأخرى</p>

Source: FMIMannel de la balance de paiement.

المطلب الثالث: تحليل ميزان المدفوعات ومؤشراته

من أجل إدراك الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات، ينبغي تحليل كل الجوانب التي يقوم عليها بمعرفة أهم الأرصدة الموجودة في الميزان، وكذا المبادئ الواجب إتباعها في تقييد المعاملات من أجل التوصل لحساب الأرصدة دون أخطاء، بالإضافة للمؤشرات الاقتصادية المميزة للدولة والتي يمكن استسقاؤها من الميزان.

أولاً: الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات

التقديم السابق لميزان المدفوعات، كان في شكل مجموعة من البنود التي تترتب عن عمليات دائنة ومدينة، متوازنة في آخر فترة الميزان، ومن أجل فهم هذه التشكيلة تقوم بتجميع هذه البنود في مجموعات كبيرة ومتجانسة، ينتج عنها أرصدة تتراوح بين العجز والفائض والتوازن، ويمكن إيجاد العلاقات المختلفة بين هذه الأرصدة والمتغيرات الاقتصادية السائدة والأرصدة الأكثر أهمية هي:

1- رصيد الميزان التجاري: الذي يترجم تطور المبادلات مع الخارج في السلع بكل أنواعها، وقد يكون تطوراً إيجابياً إذا فاقت صادرات البلد للخارج وارداته، أو يكون تطوراً سلبياً إذا كانت صادراته أقل من وارداته، ويمكن تقسيم الميزان التجاري حسب⁽¹⁾:

- **المنتج:** منتج غذائي، طاقوي، صناعي، سلع أو منتجات أخرى.
- **المنطقة الجغرافية:** المجموعة الأوروبية، شمال إفريقيا....الخ.

ويحسب في الميزان التجاري بصفته العامة أو حسب المنتج، أو حسب المنطقة نسبة تغطية الصادرات للواردات وذلك بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التغطية} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times 360 \text{ يوم}$$

مثلاً إذا وجدت النسبة = 1، هذا يعني أن الصادرات تغطي سنة واحدة من واردات البلد، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان التطور إيجابياً للميزان التجاري.

¹ محمد بوجوجو، محددات تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2013، "مذكرة ماستر"، تخصص النقود والمالية الدولية، تخصص النقود والمالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2015-201، ص ص 18، 19.

وعليه يمكن القول أن الميزان التجاري يعتبر مؤشرا على صحة اقتصادية جيدة أو سيئة، وهو ما يعني قياس قدرة بلد ما على مواجهة منافسيه، أي قدرته على الحفاظ على توازنه وخاصة لرفع أسهم هذا البلد سواء على الصعيد الوطني أو الخارج⁽¹⁾.

بالإضافة إلى⁽²⁾:

2- رصيد التجارة غير المنظورة: يعتبر مؤشرا هاما للمبادلات التجارية الخارجية أيضا، لأنه يهتم بالخدمات المرافقة لكل العمليات التجارية، بالإضافة إلى خدمات أخرى، وهو يمثل الفارق بين مقبوضات الدولة من الخدمات التي تقدمها ومدفوعاتها عن الخدمات التي تحصل عليها، ويكون في حال عجز إذا فاقت المدفوعات المقبوضات، أو فائضا إذا تحقق العكس.

3- رصيد المعاملات التجارية: هو أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، لأن المعاملات الجارية تحتل حجم كبير نسبيا مقارنة بالمعاملات الأخرى، وهذا يعني أن أي تغير في هذا الرصيد يكون مصحوبا بتغير في الإنتاج، وبالتالي التشغيل، كما أنه يبين سلعة واتجاها لإقراض الدولي، ويتمثل هذا الرصيد في مجموع الرصدين السابقين (تجارة منظورة وتجارة غير منظورة) بالإضافة إلى صافي التحويلات أحادية الجانب وهو عادة يكون صغير القيمة.

4- رصيد المعاملات الرأسمالية: وهو يمثل الفرق بين مجموع رؤوس الأموال (استثمارات مباشرة، استثمار في المحافظ المالية، استثمارات أخرى وحتى رؤوس الأموال قصيرة الأجل) الخارجة من اقتصاد البلد ومجموع رؤوس الأموال الداخلة، وتجدر الإشارة إلى أن تعليمات الدليل الخامس لميزان المدفوعات المنشور من طرف صندوق النقد الدولي في عام 1993 ألغت تقسيم حركات رؤوس الأموال إلى طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وقد برز ذلك بالاختلاف غير الصحيح الموجود في الأسواق المالية بين استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل فمثلا لم يصبح الاستثمار في المحافظ المالية يعتبر كتوظيف طويل الأجل خاصة أن المستثمر مغطى بدرجة كبيرة من خطر الصرف، ويكون الرصيد عجزا إذا فاقت التدفقات الخارجة لرؤوس الأموال التدفقات الداخلة، أما الفائض فيكون في حالة العكس.

¹ Martine Peyrard - Moulard , les paiements internationaux monnaie- finance, ellipses, Paris, 1996, P15.

² محمد بوجوجو، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-21.

5- **رصيد التغير في الاحتياطات الدولية:** وهو يمثل في ما يظهر في ميزانية البنك المركزي من صاف ناتج عن حركات الذهب، العملة الصعبة واحتياطاتها لدى صندوق النقد الدولي، بما فيها إعانات وحقوق السحب الخاصة.

6- **الرصيد الإجمالي:** هو مجموع الأرصدة السابقة، ما عدا رصيد التغير في الاحتياطات الدولية و هو يوضح الوضعية الحقيقية لميزان المدفوعات للبلد، ما إذا كان في حالة فائض أو عجز، ويستدعي تعديلا أو تصحيحا أو يكون في حالة توازن وهي حالة تعتبر نادرة الحدوث.

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

تحاول الدول التوفيق بين إيراداتها ومدفوعاتها الخارجية خلال فترة الميزان، الذي تظهر أهميته سواء خلال الفترة الواحدة له، أو خلال تطوره في فترات زمنية متتالية، وهذا من خلال دلالات تعبر عن:

- أهمية المبادلات الاقتصادية إما بمعرفة أهم السلع والمنتجات التي يتم تصديرها، وبالتالي معرفة وزن القطاعات الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد الوطني، وقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على المنافسة الخارجية والاستجابة لحاجيات الاقتصاد العالمي.

- توقع تطورات سعر الصرف والعوامل المحددة له في فترة زمنية محددة، والحكم على مدى ملائمة القيمة الخارجية للعملة المحلية، وتطوراتها مع مقتضيات المركز المالي والاقتصادي.

وإذا تمت الدراسة على فترات، فإن الميزان يعكس الدلالات التالية:

- إمكانية رسم منحى لتغيرات الصادرات والواردات، وتغيرات أثمان السلع وأسعار الصرف من أجل معرفة العلاقة السببية الموجودة بين هذه المتغيرات، واستنتاج تغيرات الطلب المحلي والأجنبي على السلع والخدمات المستوردة والمصدرة في البلد.

- متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة خاصة بعد انتهاء سياسات اقتصادية تنموية صناعية بالدرجة الأولى من أجل تغليب الإنتاج الصناعي في الصادرات، وإحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات وذلك بدراسة تأثير دخول رؤوس الأموال الأجنبية في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

- معرفة أثر السياسة الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، أي حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.

المبحث الثاني: الإختلال والتوازن في ميزان المدفوعات

سننتظر في هذا المبحث إلى تحليل التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات وتبيان أهم السياسات المتبعة في تصحيح هذا الإختلال الذي من شأنه أن يؤدي إلى عدم الاستقرار في الميزان.

المطلب الأول: الإختلال في ميزان المدفوعات

أولاً: مفهوم الإختلال في ميزان المدفوعات

الإختلال في الميزان يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في الميزان، وعندما نتكلم عن الإختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعات ومقبوضات خارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان⁽¹⁾.

ولإختلال الميزان صورتان، الأولى هي الفائض وذلك عندما تزيد قيمة جانب الدائن في العمليات التلقائية أو المستقلة عن قيمة جانب المدين، والثانية هي العجز وذلك عندما تزيد قيمة جانب المدين في هذه العمليات عن قيمة الجانب الدائن، ويوصف ميزان المدفوعات في حالة تحقيق فائض بأنه موجب أو في صالح الدولة، أما في حالة تحقيق عجز فإنه يوصف بأنه سالب أو في غير صالح الدولة، وأحياناً توصف العمليات التعويضية أو الموازنة بأنها عمليات مولدة بمعنى أنه قد في العمليات التعويضية أو الموازنة بأنها عمليات مولدة بمعنى أنه قد ولدها عدم التعادل أو الإختلال بين قيمة الجانب الدائن وقيمة الجانب المدين في العمليات التلقائية أو المستقلة⁽²⁾.

ثانياً: أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات

تتمثل أهم الأسباب التي تؤدي إلى إختلال ميزان المدفوعات فيما يلي⁽³⁾:

1- التغيير في الدخل النقدي: وهذا التغيير في الدخل مستقلاً في دولة أو أكثر، وقد يكون تغيراً تضخيمياً يؤدي إلى زيادة الدخل أو تغيراً انكماشياً يؤدي إلى نقص الدخل، ومن الطبيعي أن لا نهتم بالتغيير الانكماشى كونه يؤدي إلى نقص الواردات وبالتالي حدوث فائض في ميزان المدفوعات، أما التغيير التضخمي يحدث عندما يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات وعند الأسعار الجارية على الإنتاج الكلي مضافاً إليها قدر

¹ بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، "رسالة ماجستير"، تخصص

مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص 7.

² مجدي شهاب، عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 198.

³ ناهض قاسم القدرة، إختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه، "رسالة ماجستير"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،

جامعة الأزهر - غزة، 2013، ص 36-39.

عادي من واردات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وعادة ما يصاحب ذلك زيادة في عرض النقود، فزيادة النقود وبمعدل أسرع من معدل الإنتاج المحلي الحقيقي يؤدي إلى ظهور التضخم ومن ثم زيادة عجز ميزان المدفوعات، أو قد يحدث عن طريق الإنفاق من خلال استخدام النقود المكتتزة، وعادة ما يصاحب ذلك ارتفاع في الأسعار مما يترتب على ذلك اختلافاً في الأسعار النسبية، حيث أن أسعار السلع المختلفة لن ترتفع بنفس النسبة وتتوقف خطورة التضخم في ميزان المدفوعات على اعتماد الدولة على التجارة الخارجية، وتجدر الإشارة هنا إلى التفرقة بين تضخم الناتج عن زيادة الطلب الذي تتم معالجته عن طريق ضغط الطلب النقدي بهدف التأثير على الدخل القومي، وبين تضخم الناتج عن زيادة الأجور والذي يتم القضاء عليه من خلال سياسة الأسعار، وبصفة خاصة تقييد الأجور ومنعها من الارتفاع، فالتضخم الإنفاقي هو زيادة في الطلب على الإنتاج المتاح المحلي وبالتالي الزيادة في الواردات ونقص في الصادرات وعجز مستمر في ميزان المدفوعات، ويحدث بسبب وجود الحروب والإنفاق عليها، أو قد يحدث نتيجة محاولة الحكومة المحافظة على مستوى استهلاك وإستثمار عند مستوى أعلى من إمكانياتها، أو عند محاولة زيادة مستوى الإستثمار عند مستوى الادخار المحلي بعد إضافة رؤوس الأموال المتدفقة للداخل، وأخيراً يحدث التضخم الإنفاقي عندما يفشل البنك المركزي في أن يوقف رغبة المستهلك والمنتجين في زيادة الاقتراض.

2- الدورات الاقتصادية لميزان المدفوعات: لنفترض أن العلم يمر بمرحلة من الوفاء أدت إلى حدوث زيادة في دخول جميع الدول فإن هذا الأمر سوف يؤدي إلى زيادة واردات كل الدول وأيضاً زيادة في صادراتها، ويحدث العكس في حالة الكساد، وما نريد قوله أنه في الواقع لا يحدث هذا التطابق في الزمن، فالكساد يبدأ في دولة ثم بعد فترة ينتقل للدولة الأخرى، كما أن دول العالم ليست على درجة واحدة من الأهمية الاقتصادية، فعندما حدث الكساد في الولايات المتحدة الأمريكية وانخفاض دخلها للنصف أدى إلى هبوط في الواردات والاستثمارات الخارجية، مما أثر ذلك على الدول التي كانت تتعامل معها بعجز كبير في موازين مدفوعاتها.

ونستخلص مما سبق أن اختلال ميزان المدفوعات الناتجة عن حدوث الدورات الاقتصادية يتوقف إلى الميل للاستيراد في الدولة، فكلما كان الميل للاستيراد في الدولة منخفضاً عن متوسط الميل للاستيراد للدولة الأخرى، فإن واردات هذه الدولة سوف تهبط بأقل من هبوط صادراتها في حالة الكساد، أما في حالة الرخاء فإن هذه الواردات سوف تزداد بنسبة أقل وأي كان الأمر فالقانون الذي يحكم هذه المسألة هو قانون النمو المتفاوت الساري المفعول بدرجات متفاوتة منذ مطلع القرن 20 في الرأسمالية العالمية.

3- التغيرات الهيكلية: تعتبر التغيرات الهيكلية من الأسباب الرئيسية لاختلال ميزان المدفوعات ويمكننا التفريق بين الإختلالات القصيرة ويحدث ذلك بالنسبة للسلع والخدمات، والإختلالات الهيكلية الطويلة وتلحق بعناصر الإنتاج ونكون بصدد اختلال هيكل بالنسبة للسلع والخدمات إذا حدث تغير في ظروف العرض والطلب.

3-1- التغير في ظروف العرض والطلب المحلي: يحدث التغير في ظروف العرض نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الصناعة، أو نتيجة لظهور اختراع جديد أو تحسين وسائل الإنتاج.

3-2- اختلال هيكل على مستوى عناصر الإنتاج: ونكون بصدد اختلال هيكل على مستوى عناصر الإنتاج إذا كانت أسعار عناصر الإنتاج عن الوفرة النسبية لهذه العناصر في الدولة، فإذا حدث أن تخصصت الدولة في إنتاج سلعة تستخدم بها عناصر الإنتاج متوفرة بها نسبيا يعتبر ذلك إساءة في استخدام عناصر الإنتاج، وعليه وإن كان ميزان المدفوعات متوازن فإن ذلك سوف يظهر في الاقتصاد الداخلي على شكل بطالة لبعض عناصر الإنتاج وهو ما يعرف بالبطالة الهيكلية.

3-3- معدل تدفق رؤوس الأموال: إن زيادة تدفق الأموال داخل دولة ما سوف يؤدي إلى زيادة صادرات السندات، وبالتالي حدوث فائض في ميزان مدفوعاتها، بينما الدولة المستمرة أو المقرضة فإنها تحتاج إلى العمل على تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها نتيجة للاختلال الذي ترتب على استيراد السندات.

3-4- تقلبات سعر الصرف: إن أي تغير ناتج عن آلية السوق أو قرار حكومي في سعر الصرف، ينعكس فورا على وضعية ميزان المدفوعات، فأسعار الصادرات والواردات تتغير حسب قيمة العملة الوطنية، وبالتالي تتأثر كمية الصادرات والواردات وأيضا مدى تدفق رؤوس الأموال، فعند انخفاض سعر الصرف لبلد ما يزيد حجم صادراتها، ويقل الطلب المحلي على الواردات الأجنبية، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل، أدى ذلك إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وإذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقاتها بالأثمان في الخارج أدى ذلك إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.

3-5- الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية: يتأثر ميزان المدفوعات بالصراعات السياسية والعسكرية في بلد ما، حيث تحتم عليها توجيه مواردها الاقتصادية والبشرية والمالية والإنتاجية، إلى الإنفاق غير المدني، مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج والتصدير وزيادة الواردات والديون الخارجية وهروب القوى العاملة الماهرة، وكذلك هروب رؤوس الأموال المعدة للاستثمار مما يؤدي إلى خلل كبير في ميزان المدفوعات.

4- عدم توفر المرونة الكافية في القطاع الإنتاجي للاستجابة بمواجهة الطلب المتزايد على السلع، مما يحول الإنفاق الاستهلاكي في الدول النامية نقمة وليس نعمة بسبب ارتفاع الأسعار لغياب مثل هذه المرونة الإنتاجية⁽¹⁾.

5- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر صرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الاستيراد مما يؤدي أيضا إلى اختلال في الميزان، لذلك هذه الإختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان⁽²⁾.

ثالثا: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الاختلال: الاختلال الطارئ أو العرض، الاختلال الموسمي، الاختلال الدوري، الاختلال الإتجاهي أو الطويل الأمد، اختلال النقدي أو المنبثق عن مستوى الأسعار، الاختلال البنوي وهي⁽³⁾:

1- **الاختلال الطارئ:** وهو الاختلال الذي ينجم عن حدث طارئ لا يعبر عن حقيقة الوضع الاقتصادي للبلد، كالعجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بأفة زراعية، وهو يحدث عادة في البلدان التي تعتمد صادراتها على بعض السلع الزراعية أو المواد الأولية الأساسية، وهذا الاختلال قد يكون سالبا وقد يكون إيجابيا، والمثال على ذلك الفائض الذي يمكن أن يحققه ميزان مدفوعات دولة تعتمد صادراتها بصورة أساسية على مادة أولية ارتفع الطلب عليها لأسباب طارئة (النفط مثلا) هذا الاختلال عادة مع زوال الأسباب الطارئة التي أدت إليه.

¹ مجدي محمود شهاب، عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² كاظم عبادي حمادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 108، 109.

³ محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، 2010، ص ص 178-180.

2- الإختلال الموسمي: يظهر هذا النوع بصورة أساسية في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها في الخارج، أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض ربما يتحول إلى عجز.

3- الإختلال الدوري: وهو الإختلال الناتج عن التقلبات الاقتصادية على الصعيد الدولي التي تتميز بفترات قصيرة من الازدهار تليها فترات قصيرة من الركود الاقتصادي.

4- الإختلال الإتجاهي أو طويل الأمد: وهو الإختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصورة خاصة، خلال انتقالا لاقتصاد الوطني من مرحلة تخلف إلى مرحلة نمو، ذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات بنسبة كبيرة، في حين تكون القدرة على زيادة الصادرات اضعف إلى حد كبير، أما السبب في زيادة الواردات فهو الطلب المتزايد على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي ويفسر ذلك بنقص المدخرات المحلية عن حاجة الاستثمار، ولذا تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار ويمكن معالجة هذا الإختلال عن طريق حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل.

5- الإختلال النقدي (المنبثق عن مستوى الأسعار): من المعروف أن مستوى أسعار مختلف السلع، وقد يحدث في كثير من الحالات أن تتخفف القيمة الداخلية لعملة دولة ما، بسبب ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بالأسعار في الدول الأخرى، ومع ذلك تصر هذه الدولة على البقاء على سعر صرف عملتها على ما هو عليه، وهذا ما يترتب عنه عاجلا أم آجلا ظهور اختلال في ميزان المدفوعات يطلق عليه مصطلح "الإختلال النقدي"، وذلك لارتباطه بقيمة النقد الوطني و الأسعار السائدة، و يعتبر التضخم المحلي مثلا واضحا لهذا النوع من الإختلال.

6- الإختلال البنيوي: وهو الإختلال الناجم عن أسباب عدة كضعف قدرة البلد الإنتاجية، و البنية المشوهة الأحادية في جانب الاقتصاد الوطني و ارتفاع مستوى تكاليف الإنتاج و تدني المستوى التقني، و تراجع الطلب العالمي على بعض المواد الأولية.... الخ، هذا النوع من الإختلال لا يصلح لعلاجه تغيير سعر الصرف ولا تغيير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار، كما هو الأمر بالنسبة للإختلال الدوري أو النقدي، و إنما يلزمه تغييرات جذرية في بنية الاقتصاد الوطني كتطوير القطاعات الإنتاجية و الارتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تتخفف تكاليف الإنتاج في الداخل، و كذلك الاتجاه نحو الفروع الإنتاجية الجديدة، كما يتطلب إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني:التوازن في ميزان المدفوعات

يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بعد معرفة أسباب و أنواع الاختلال الموجودة فيه، وقبل ذلك لابد ممن فهم المعنى الحقيقي للتوازن المتمثل في التوازن المتمثل التوازن المحاسبي والاقتصادي، بالإضافة إلى أهم النظريات المساعدة على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، و أهم الآثار الناتجة عن عدم توازنه.

أولاً: مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات

يقسم التوازن في ميزان المدفوعات إلى قسمين هما⁽¹⁾:

1- التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات **Equilibriumaccount**: تتمثل حتمية التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات فيما يلي:

- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد وأن يكون في حالة فائض وبالقائمة نفسها.

- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد وأن يكون في حالة توازن أيضاً.

ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم في ميزان المدفوعات على الشكل التالي:

➤ رصيد الميزان التجاري+ رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد+ رصيد ميزان رأس المال+ رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي+ السهو والخطأ= صفر.
أو بمعنى آخر:

➤ رصيد الميزان التجاري= (رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد+ رصيد ميزان رأس المال+ رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي+ السهو والخطأ).

2- التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات **Economie Equilibrium**: إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة، ومن هذه الزاوية فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق، ويتحقق التوازن إذا تعادل مفهوم القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان، حيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن، والمدين للميزان، وإنما على رصيد أو أجزاء أو

¹ محمد عبد الرزاق الحنيطي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 201، 202 .

حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها وهي العمليات التلقائية أو المستقلة والعمليات التعويضية أو الموازنة⁽¹⁾.

ويمكن إبراز مفهوم العمليات التلقائية والتعويضية فيما يلي⁽²⁾ :

✓ **العمليات التلقائية أو المستقلة:** فهي تلك التي تجرى لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان، وذلك نظرا لما يحققه من ربح أو إشباع لمن يقوم بها، ومثال هذا تصدير السلع أو إستردادها وتقديم الخدمات أو الحصول عليها، وتلقي استثمارات أجنبية أو القيام بها، فهذه العمليات كلها إنما تتحقق دون النظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات.

✓ **العمليات التعويضية أو الموازنة:** فهي تلك التي لا تجرى لذاتها وإنما تجرى بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، ومثال ذلك استيراد عمليات الذهب وتصديره والزيادة في قيمة الأوراق التجارية المسحوبة على غير المقيمين، أو على المقيمين أو النقص فيها، فهذه العمليات كلها لم تكن لتجرى لو لم تكن هناك عمليات تلقائية، أو مستقلة سبق القيام بها، وهي لا تتحقق إلا من أجل تعويض أو تسوية أو موازنة ما تم من عمليات تلقائية أو مستقلة ويلاحظ أن صفة (موازنة) هنا إنما تنصرف إلى معنى التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي بمعنى أنه يقصد بهذه العمليات تحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي في ميزان المدفوعات، وإذن تكون هذه العمليات متوازنة محاسبيا وليست متوازنة اقتصادية، وتقاديا لما قد يحدث من لبس في هذا الصدد فإننا نفضل وصف العمليات المذكورة أنها تعويضية.

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما يركز النظر على قيمة العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها، وهكذا فإن تعادل قيمة جانب الدائن في هذه العمليات (الإيرادات) مع قيمة الجانب المدين (المدفوعات) إنما يعطي توازن الميزان، في حين أن عدم تعادل هاتين القيمتين إنما يعني اختلال الميزان.

ثانيا: نظريات التوازن في ميزان المدفوعات

تتمثل أهم النظريات المفسرة لتوازن ميزان المدفوعات فيما يلي⁽³⁾:

1- **النظرية الكلاسيكية:** تهتم هذه النظرية بصيغة أساسية بتحليل توازن الميزان التجاري دون غيره من حسابات ميزان المدفوعات، وعليه يعتبر هذا الإسهام الفكري ناقصا منذ البداية، وتعتمد النظرية الكلاسيكية

¹ نفس المرجع، ص 202.

² مجدي شهاب، عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص 197، 198.

³ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 261 - 264.

على نظرية التدفقات النسبية في التجارة الخارجية ونظرية كمية النقود، وذلك حيث تفسر هذه النظرية من ناحية حركات السلع بين البلدان المختلفة على أساس الفروقات النسبية في أسعارها، وترتبط من ناحية أخرى قيمة العملة الوطنية بكمية عرضها.

وهنا فإن تغيير مستويات الأسعار في بلد ما، سيتبعه بالضرورة تغيير حجم السلع المتبادلة واتجاهاتها، وبالتالي يحدث اختلال في ميزان المدفوعات بالسلب أو الإيجاب، وأن هذا الاختلال لا يستمر طويلا، وإنما يزول في المعتاد وبصورة تلقائية دون أدنى تدخل حكومي، حيث أن زيادة قيمة الإستيرادات على قيمة الصادرات ولأي سبب كان مثلا تنطوي بطبيعة الحال على وجود عجز في الميزان التجاري، وفي ظل نظام الذهب لا بد من تغطية هذا العجز بالذهب، وهو ما يعنى خروج النقود الذهبية من البلد المعنى بمبلغ هذا العجز ويؤدي ذلك حتما إلى قلة عرض هذه النقود وبالتالي إلى انخفاض الأسعار المحلية، ويكون هذا الانخفاض مغريا للمستوردين الأجانب فيزداد طلبهم على المنتجات المحلية، وأن يؤدي ذلك بالطبع زيادة الصادرات بالنسبة للإستيرادات أي بمعنى آخر دخول نقود جديدة بما يعادل العجز السابق فيحدث التوازن في ميزان المدفوعات.

وهكذا تنحصر العلاقة في إعادة التوازن في النظرية الكلاسيكية في العلاقات السعرية، أي فيما بين مستويات الأسعار المحلية، والأسعار الأجنبية للسلع المتبادلة وذلك بالاعتماد على دور كمية النقود في الداخل والخارج، وعلى تبعية هذه الكمية النقدية (من حيث الزيادة أو النقصان) لكمية الذهب الصادرة أو الواردة، نتيجة لما تفترضه هذه النظرية من أن زيادة أو نقصان هذا الطلب تؤثر في مستويات الأسعار والنفقات دون مستويات التشغيل والدخل القومي وفي نفس الوقت تفترض هذه النظرية أن كمية النقود المتغيرة (بسبب تغيير الحسابات الخارجية) في ظل نظام الذهب هي كمية الذهب النقدي التي تدخل هذه الحسابات فقط.

ولكن في الواقع لم يكن نظام الذهب جامدا كما تصوره الكلاسيك، أي في أن تعتمد كمية النقود على كمية الذهب تماما، فعند دخول الذهب إلى القطر المعني (أو خروجه من هذا القطر) كان على البنك المركزي أن يزيد (أو يقلل) من عرض النقود بإضعاف كمية الذهب الداخلة (أو الخارجة) وذلك لأنه كان عليه أن يشتري (أو يبيع) بجانب الذهب كمية من السندات الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن نظام الذهب الذي اعتمده النظرية الكلاسيكية لم يضمن في الواقع وخلال جميع الفترات التي طبق فيها تحقيق التوازن المنشود في ميزان المدفوعات، وإنما كان عاملا من عوامل تحديد حجم المعاملات الاقتصادية على الرغم مما ساهم فيه من تقليل حجم الاختلال.

كما ولا شك أن الاتكال على دور النقود ونتائجها التلقائية في تعديل ميزان المدفوعات جعل هذه النظرية تهمل إلى حد كبير الآثار الاقتصادية الفعلية لإختلالات ميزان المدفوعات في الداخل وخاصة في التشغيل والدخل القومي، حيث أنها حصرت هذه الآثار في الأسعار والنفقات.

وبالتالي استمرت هذه النظرية تسقط في اعتبارها تأثير الانعكاسات الاقتصادية المحلية في إعادة التوازن إل أن ظهرت النظرية الكينزية.

2- النظرية الكينزية: رفضت النظرية الكينزية الدور الذي تلعبه كمية النقود في النظرية الكلاسيكية بل و أكدت على دور المؤثرات غير النقود و الأسعار و خاصة التشغيل و الدخل القومي في إعادة التوازن وحسب هذه النظرية عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات الخاصة بالبلد (A) مثلا فإن هذا العجز يمول بالذهب و الحسابات قصيرة الأجل و مهما كانت وسيلة التمويل هذه؛ و بالتالي تزداد حصلة الصادرات الصافية في البلد (B) الذي يستورد منه البلد (A) و تنتشر آثار هذه الزيادات لكميات متراكمة في التشغيل و الدخل القومي خلال مضاعفات كل من التجارة الخارجية و الاستثمار و التشغيل و مهما كانت الآثار التي تعقبها الإجراءات التعقيمية للبنك المركزي فإن الصناعات التصديرية بالضرورة تتأثر بهذه الزيادة، وهو مايقضي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة من القطر (أ) بجانب نمو نقطة التوازن (ولو بصورة جزئية) و بالعكس فإن وجود الفائض في ميزان المدفوعات في القطر (أ) يؤدي (خلال المضاعفات المذكورة) إلى تغييرات متراكمة في الدخل القومي و التشغيل، ومع أخذ عاملي التسرب الرئيسيين: الميل الحدي للإستراد و الميل الحدي للإدخار.

نجد أن جزءا من هذا الفائض يعود إلى القطر (ب)، (خلال زيادة الطلب على السلع المستوردة) إلى أن يتجه ميزان المدفوعات نحو نقطة التوازن فيحدث ذلك ولو بصورة جزئية .

وهكذا فإن هذه النظرية تعتمد على التأثيرات التي تباشرها اختلالات ميزان المدفوعات على مستويات التشغيل و الدخل القومي، فإن لم تحدث هذه التأثيرات أي إذا كانت التغييرات في ميزان المدفوعات ناتجة عن تحويلات رأسمالية بغرض المضاربة مثلا، بحيث لا يتأثر تيار الدخل بها بشكل ملموس فإن عملية التعديل لن يكون لها وجود.

ومع التقاء النظريتين الكينزية و الكلاسيكية في وجود نوع من الديناميكية في الاتجاه التوازني في ميزان المدفوعات ،فإن نوع عملية التعديل نفسها يختلف بينهما، وفي النظرية الكينزية هناك بديلان في ميزان المدفوعات وهما: إما استقرار مستوى التشغيل و الدخل القومي وإما التوازن الدولي ولكن الواقع إن عملية التعديل التلقائية (أو شبه التلقائية) سواء كانت عن طريق الأسعار و الأجور في ظل نظام الذهب أو عن

طريق التشغيل و الدخل القومي في ظل نظرية المضاعف، لم يبق منها إلا صورة باهتة لا نجد في الواقع شيئاً يذكر، حيث ركزت الدول على التوازن الداخلي وتركت إلى حد الإهمال الوازن الخارجي وذلك اعتماداً على القيود المصطنعة في التجارة الخارجية و النقد الأجنبي، و اتكالا على موارد الاحتياط الدولي و خاصة الذهب والائتمان قصير الأجل وتحصيلات حقوق السحب الخاصة، وقد تولد عن هذا الاتجاه انهيار النظام الذي اعتمده اتفاقية Brehon-Woods في العام 1944 وذلك في العام 1973 بسبب التدفقات التضخمية المتزايدة للتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل والتي رافقت انهيار الأسس التي قام عليها النظام السابق و التي كانت مهنا:

- ثابت سعر الذهب مع إدخال السوق الثنائية (أو المزدوجة) في شهر مارس من عام 1968.
- قابلية تحويل العملات الأجنبية إلى الذهب عندما تم إيقاف قابلية الدولار الأمريكي للتحويل إلى الذهب في شهر أوت من عام 1971.

- إنهاء نظام صندوق النقد الدولي (IFM) لأسعار الصرف الثابتة في العام 1973.
لقد بلغت التدفقات التضخمية - في ظل الالتزام الشديد بنظام أسعار الصرف الثابتة المعتمد إلى الدولار الأمريكي - حدا فوضت السياسات الموضوعة لمقاومة التضخم في بعض البلدان (مثل ألمانيا وسويسرا) والتي كانت تعتبر جزر الاستقرار في العالم الرأسمالي، ففي ألمانيا كان للتدفقات الوافدة خلال السنوات الثلاث من ربيع 1971 وحتى ربيع العام 1973 أثر بالغ في القاعدة النقدية، حيث أن عبئها كان يتجاوز مجموع الزيادة في عرض النقد الداخلي، وفي سويسرا كان تدفق بضعة مليارات من الدولارات الأمريكية إليها في صرف العام 1971 كافيا لشل السياسة النقدية طوال عامين تقريبا.

المطلب الثالث: آثار عدم التوازن لميزان المدفوعات

يختلف الأثر في حالة العجز عنه في حالة الفائض، وفي الإختلال الدائم عنه في المؤقت كما يلي⁽¹⁾:

✓ في حالة العجز: بما أن خط الدفاع الأول بالنسبة للدولة هي الاحتياطات الرسمية من ذهب وأرصدة نقدية سائلة، فتقوم باستعمالها بالإنقاص من أجل القضاء على العجز أو زيادة التزاماتها اتجاه الخارج، مما يؤدي مع استمرار هذا العجز دون تدخل سريع إلى تدهور حجم الاحتياطات الدولية سنة بعد أخرى، حتى تصل إلى خط لا يمكن معه النزول، وكذا ارتفاع التزاماتها اتجاه الخارج تهدد قدرتها على الوفاء بها.

¹ حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 50، 51.

- لجوء الدولة ذات العجز الخارجي إلى التمويل الأجنبي خاصة إذا كانت الدولة تنتهج سياسة اقتصادية تنموية، لكن هذه القروض قد تصل إلى حد لا يمكن الزيادة فوقها وتقل معها ثقة الدول المقرضة في قدرة هذه الدولة على الوفاء بها نتيجة العجز الدائم في ميزانها.

- يكون الاختلال أثر على الدخل القومي، فيؤدي العجز إلى انخفاض وبالتالي تدهور الإنتاج وانتشار البطالة وانخفاض الإنفاق الاستثماري وزيادة الإنفاق الوطني على السلع الأجنبية مقارنة بالإنفاق الأجنبي على السلع الوطنية، أي بصفة عامة التأثير على حجم النشاط الاقتصادي في الاتجاه السالب، خاصة إذا كان الميل الحدي للاستيراد مرتفع ويزيد من حدة الانكماش.

- الاختلال يؤدي إلى إجراءات تصحيحية تؤدي بدورها إلى انخفاض نسبي في معدل النشاط الاقتصادي خلال فترة العجز بالإضافة إلى أنها قد تخضع لشروط الدول الدائنة من أجل ضمان سداد التزاماتها.

✓ أما في حالة الفائض: كما سبق ذكره أيضا يؤدي إلى زيادة الاحتياطات الرسمية للبلد، لكن استمرار الفائض لا يعني أن الدولة في أوضاع جيدة، لأن هذا التراكم هو أموال جامدة يؤدي إلى مشاكل دولية، صحيح أقل حدة من العجز لكنها تؤثر، حيث يؤدي إلى ندرة العملة المحلية للبلد ذو الفائض في السوق الدولية، لأنها تصدر أكثر مما تستورد، فتصبح الدول الأخرى غير قادرة على التعامل معها فتجد نفسها مضطرة إلى تقييد علاقتها التجارية بينها وبين البلد ذو الفائض، الذي تجد نفسه في أزمة تهدد توازنه الخارجي، وبالتالي اضطراره إلى إتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل إنقاص الفائض، كمنح الإعانات أو إقامة استثمارات أو غيرها من الأساليب لتخفيض صادراتها وزيادة وارداتها لتفادي الوقوع في أزمة.

المبحث الثالث: سياسات تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات

إن الإختلال الذي يعرفه ميزان المدفوعات يتطلب إتباع مجموعة من السياسات من أجل محاولة إعادة التوازن له، ومن بين أهم السياسات نجد:

- السياسة النقدية والمالية.

- السياسة التجارية.

- سياسة الرقابة على الصرف.

المطلب الأول: السياسة النقدية والمالية

أولاً: السياسة النقدية

• تعريف السياسة النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية، بأنها عبارة عن جميع الوسائل المختلفة التي تطبقها السلطات المختصة على شؤون النقد والائتمان لتحقيق هدف اقتصادي محدد وذلك بأحدث التأثيرات على النقود في أي ناحية من نواحيها أي أن السياسة النقدية بالمفهوم الواسع، تمثل موقف السلطة السياسية اتجاه النظام النقدي للمجتمع الذي تحكمه، وبناءاً عليه فإن السلطة السياسية تقوم بتحديد عدد من الأهداف القومية التي تسعى لتحقيقها على الصعيد الاقتصادي ومن ثم تستخدم الوسائل المختلفة لتحقيق هذا الهدف أو الأهداف عن طريق اتباع السياسة النقدية المناسبة والتي تساعد على خلق الظروف الملائمة لتحقيق هذه الأهداف باستخدام أدوات السياسة النقدية والتي سيتم شرحها لاحقاً، ولزيادة التوضيح نقوم بدراسة أهم أهداف السياسة النقدية والتي تلعب دوراً فعالاً في تحقيق الأهداف القومية على المستوى الإقتصادي ولعل من أهمها⁽¹⁾:

1- رفع معدل نمو الناتج القومي.

2- تخفيض معدل البطالة .

3- تحقيق الاستقرار في الأسعار عن طريق تخفيض معدل التضخم.

وهذه الأهداف تمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية والتي يكون من الصعب الحكم عليها إلا إذا ما كانت السياسة النقدية المتبعة تسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق هذه الأهداف أم لا، ولهذا تلجأ السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي باختيار أهداف وسيطة تتميز بالسرعة استجابتها لأدوات السياسة النقدية في نفس الوقت تكون وثيقة الصلة بتحقيق الأهداف النهائية، ومن أهم الأهداف الوسيطة:

¹ هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 190 - 193.

1- عرض النقود.

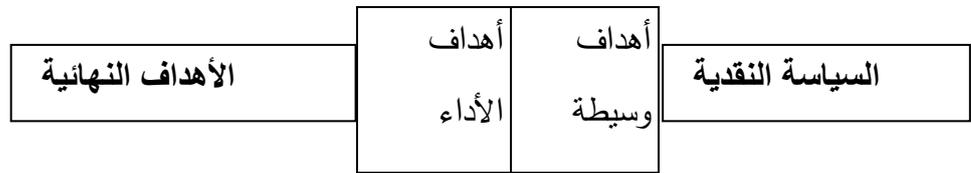
2- أسعار الفائدة طويلة الأجل.

ويتم التأثير على الأهداف الوسيطة من خلال التأثير على:

1- الأساس النقدي (النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي).

2- احتياطات البنوك

وهو ما يعرف بأهداف الأداء وخلصه القول أن أهداف الأهداف الوسيطة هما حلقتا الوصل بين السياسة النقدية والأهداف النهائية التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها.



وذلك عن طريق استخدام عدد من الأدوات التي تسمى أدوات السياسة النقدية والتي يتم من خلالها التأثير والسيطرة على عرض النقد وحجم الائتمان الممنوح وشروطه، وهذا ما نتناوله لاحقا بشكل عام.

• أدوات السياسة النقدية

تتمثل أدوات السياسة النقدية في:

1- الأدوات التقليدية والكمية: وتنقسم إلى ثلاثة أقسام (أدوات):

1-1- عمليات السوق المفتوحة.

1-2- آلية سعر الخصم.

1-3- سياسة الاحتياطات أو تغير الاحتياطات.

2- الأدوات النوعية: وهي عبارة عن الأدوات التي تستخدم لمعالجة إحدى المشاكل أو الإختلالات الاقتصادية سواء كانت نقدية أو مالية.

1-1 عمليات السوق المفتوحة: وهي عبارة عن عمليات شراء أو بيع البنك المركزي الأوراق المالية

الحكومية في السوق المالية والهدف من هذه العمليات:

- تخفيض أو زيادة الأرصدة النقدية لدى البنوك.

- التأثير بطريقة غير مباشرة على سعر الفائدة طويلة الأجل الأمر الذي يترتب عليه التأثير على الفائدة الحقيقية للسندات التي يبيعها أو يشتريها البنك المركزي وتعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة والتي تمتلك سوق مال متطور، حيث يقوم البنك المركزي ببيع أو شراء سندات حكومية في السوق

المالي للمساهمة في خفض أو زيادة حجم النقد المتداول في الاقتصاد بقصد خدمة سياسة نقدية تسعى إلى خلق الاستقرار النقدي.

فعند وجود حالة تضخم في الاقتصاد وتسعى السلطات النقدية إلى تقليل النقود المتداولة في أيدي الجمهور وفي الجهاز المصرفي ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي ببيع سندات حكومية بأسعار فائدة مغرية تجعل أي فرصة بديلة لاستثمار عالية، مما سيدفع الأفراد إلى شراء هذه السندات الأمر الذي يؤدي إلى تقليل النقد المتداول لدى الأفراد والبنوك وبالتالي يقل حجم وآلية خلق النقد من قبل البنوك عن طريق مضاعف عرض النقد (وهذه السياسة تسمى بالسياسة الانكماشية)، أما في حالة وجود ركود اقتصادي فإن البنك المركزي يقوم بعمليات شراء السندات الحكومية بهدف حقن الاقتصاد بالنقود للمساعدة في إدارة عجلة الاقتصاد (وتسمى هذه السياسات بالسياسة التوسعية).

1-2- سعر إعادة الخصم: وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على أموال أو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك.

والهدف من هذه السياسة في حال إتباعها هو زيادة التكاليف التي تتكبدها البنوك التجارية في حال أرادت اللجوء إلى البنك المركزي لتعزيز احتياطياتها، وتؤدي زيادة التكاليف على البنوك التجارية للحصول على القروض من البنك المركزي إلى إحداث تغيير مقابل في سعر الفائدة التي تتقاضاه البنوك عند إقراضها لأفراد والمشروعات، الأمر الذي سيؤدي إلى التأثير على حجم الائتمان لدى البنوك ويمكن تلخيص آلية استخدام سعر إعادة الخصم كما يلي:

- في حالة وجود ركود اقتصادي أو وجود مؤشرات في إمكانية حدوث ركود اقتصادي: فإن البنك المركزي يقوم بإتباع سياسة توسعية من أجل إنعاش الاقتصاد أو منع حدوث الركود الاقتصادي وذلك عن طريق تخفيض سعر إعادة الخصم مما يحفز البنوك التجارية للاقتراض من البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأموال المتاحة للبنوك التجارية من أجل إقراضها للأفراد حيث أن انخفاض سعر الخصم سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة التي تأخذها البنوك على القروض المقدمة لأفراد في هذه الحالة يزيد عرض النقد عبر آلية المضاعف مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد.

- أما في حالة وجود تضخم أو توقع حدوث تضخم في الأسعار فإن البنك المركزي يرجع إلى رفع سعر إعادة الخصم وبالتالي زيادة تكاليف على البنوك التجارية إذا ما لجأت إلى البنك المركزي للاقتراض المر الذي سيؤدي إلى أن يقل الطلب على النقود ومن خلال آلية المضاعف يؤدي ذلك إلى تقليل حجم النقد

وتقليل القدرة الشرائية المر الذي يساعد على محاربة التضخم من أقدم السياسات النقدية التي استخدمتها البنوك المركزية على نطاق واسع في القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحالي حيث ظلت سياسة السوق مفتوحة في الثلاثينيات من هذا القرن مكان سياسة سعر إعادة الخصم.

1-3 نسبة الاحتياطي الإلزامي: تعتبر هذه الأداة من أقدر وأكف أدوات ووسائل السياسات النقدية التي يأخذها البنك المركزي في الرقابة على الائتمان، فقد استخدمتها كثير من البنوك المركزية في بلدان العالم، وبصفة خاصة فيالبلدان الحديثة العهد بالنظم المصرفية، لمكافحة الكساد أو الحد من الاتجاهات التضخمية وذلك عن طريق زيادة أو إنقاص حجم الائتمان في مجتمع ما من خلال التزام كل بنك تجاري باحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد نقدي يودع لدى البنك المركزي، ولقد كان الهدف من تجنب تلك النسبة في بداية الأمر هو حماية المودعين ضد الأخطار الناجمة عن التصرفات غير الرشيدة للبنوك، ثم أصبحت بمثابة وسيلة فنية تستخدم للتأثير على السيولة النقدية وعلى مقدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان من خلال ما يمنحه المشرع من سلطات البنك المركزي تتيح له تغيير هذه النسبة عند الزوم تحقيق لأغراض السياسة النقدية فعند ظهور الاتجاهات التضخمية في المجتمع فأن البنك المركزي يبدأ في التدخل لتقليل وخفض تلك الموجات عن طريق رفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي المطلوب إيداعه بالبنك المركزي بل قد يزيد البنك المركزي في المغالاة في رفع هذه النسب إلى درجة تقوم بها البنوك باستدعاء بعض قروضها مما يساهم في انخفاض حجم الائتمان الممنوح للعملاء فعلا، وبالتالي تفرض هذه الأداة قيود شديدة تحد من حجم النقود المتداولة ومن قدرة البنوك على خلق النقود (الودائع) وبالتالي منع الائتمان فيقل الطلب النقدي وتنخفض الأسعار وتأخذ هذه الأداة أشكال أهمها⁽¹⁾:

- تعديل نسبة الاحتياطي القانوني المتعين الاحتفاظ بها كنسبة من رأس المال البنك التجاري لدى البنك المركزي.
- فرض نسبة تصاعدية تتزايد شريحتها أو مقدارها كلما زاد حجم الودائع أو زاد مقدار الالتزامات البنك اتجاه الغير.
- تعديل نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع الواجب فاحتفاظ بها لدى البنك المركزي.
- إلزام البنوك بإيداع احتياطات إضافية في شكل ودائع خاصة بفائدة أو بدون فائدة لدى البنك المركزي.

¹ توفيق محب خلة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص ص 367-368.

- بإضافة إلى أشكال مختلفة لنسبة الاحتياطي، فإن نسبة السيولة أصبحت أيضا تستخدم فكثير من الدول كأداة للرقابة على قدرة البنوك في التوسع في منح الائتمان فقد أصبحت البنوك ملزمة بتجميد جانب من الأصول في شكل أصول سائلة بدلا من توجيهها لأغراض الإقراض والاستثمار.

ثانيا: السياسة المالية

• مفهوم السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية سياسة حكومية في تحديد المصادر المختلفة لإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى، تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي الإنفاق العام بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. هذا وقد ارتبط مفهوم السياسة المالية مع المالية العامة تاريخا لتنظيم إيرادات الحكومة ونفقاتها وسياساتها الائتمانية، وفي خلال الحرب العالمية الثانية استخدم تعبير السياسة المالية يعني استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام لتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي للحيلولة دون حدوث التضخم الاقتصادي وتشكل الضرائب في العديد من دول العالم المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة أما الإنفاق العام فيأخذ صورا عديدة تشمل مصروفات الدولة على رواتب وأجور العاملين بالقطاع الحكومي ومؤسسات القطاع العام، وما تنفقه على المشاريع الائتمانية المختلفة بما فيها مشاريع الهياكل الأساسية كالطرق والموانئ والماء والكهرباء والمرافق العامة الأخرى، ويتحقق ما يسمى بالفائض إذا ما زادت الإيرادات العامة للدولة عن إجمالي ما تنفقه أما إذا حدث العكس، أي زاد إجمالي الإيرادات يتحقق ما يسمى بالعجز، وتمول الحكومات هذا العجز بالافتراض من المؤسسات النقدية المحلية والمواطنين عن طريق إصدار السندات الحكومية (الدين العام) (public debt)، تأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية ، فهي تدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها المختلفة، والإنفاق الحكومي بأنواعها خاصة في مجال الصحة والتعليم والإسكان والطرق والمواصلات والكهرباء والماء ويكمن القول أن السياسة المالية والتي تتعامل مع الضرائب والإنفاق العام ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها جنب إلى جنب والسياسة النقدية إلى تحقيق معدلات تشغيل واستقرار نسبي في الأسعار⁽¹⁾.

¹ إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص ص 183، 184.

• أدوات السياسة المالية

هناك نوعان من أدوات السياسة المالية هما: الأدوات التلقائية Automatic Instruments، والأدوات المقصودة Discretionary.

ويقوم النوع الأول على تحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة تلقائية أو ذاتية وتسمى في العادة أدوات أو ضوابط تلقائية "Built-in stabilizer".

وتأتي العملية التلقائية هنا في يكون هذه الأدوات تعمل دون الحاجة إلى تدخل من الحكومة أما الأدوات المقصودة فتحتاج إلى كل التدخل الدائم من صانع القرار بحيث يقوم باتخاذ ما يلزم لتغيير أوجه الإنفاق أو الإيرادات، ويلزم ذلك ضرورة متابعة الأوضاع الاقتصادية ثم اتخاذ ما يحقق هدفا معينا إما عن طريق زيادة الضرائب أو تغيير هيكلها أو إعادة النظر أو تغيير هيكله الإنفاق الحكومي.

هذا وتشمل الأدوات التلقائية للسياسة المالية مايلي⁽¹⁾:

- **نظام الضرائب التصاعديّة:** وهي الضرائب التي تزيد مع زيادة الدخل وتتنخفض مع انخفاض، وبالتالي، فهي تراجع في حالات الركود وتزيد في حالات الراج، مما يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفيزه حسب الظروف التي تمر بها البلاد.

- **المدفوعات التحويلية Transfer payment:** وهذه عبارة عن تحويلات من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات ومساعدات، ويتم هنا مساعدة الفئات الأكثر احتياجا مما يساعد على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

- **سياسات الدعم Subsidies Policy:** وخاصة في مجال الزراعة وهذه تشمل دعم قطاع المزارعين خاصة عند انخفاض دخولهم نتيجة تأثر الموسم الزراعي بأية عوامل خارجية، سواء من ناحية الطقس أو انخفاض مستوى الأسعار العالمية أو غيرها.

أما الأدوات المقصودة للسياسة المالية فهي تتطلب دخول الحكومة في نشاطات معينة تهدف إلى الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية في مجالات الأسعار، والتوظيف والنمو وغيرها وفي هذه السياق فإن الأدوات المقصودة تندرج تحت:

¹ أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص ص 324 - 326.

- برامج الأشغال العامة: وهي عبارة عن مشروعات تهدف إلى تزويد خدمة عامة مثل إنارة الطرق، أو مد المياه أو تنمية القرى، وتحتاج هذه المشاريع إلى توظيف العمالة، وبالتالي خلق فرص العمل مما يؤدي إلى مكافحة الركود وتحريك مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

- مشروعات التوظيف العامة: وهذه العبارة عن وظائف مؤقتة تخلقها الحكومة لإيجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة إلى أن يتمكن الاقتصاد من توفير فرص العمل الدائمة أو المناسبة للعاطلين عن العمل.

- تغيير معدلات الضرائب: وتؤثر هذه الأداة عندما يتوقع أن يكون هناك كساد مؤقت، مما يعني أن تخفيض معدلات الضرائب سيسمح بانتعاش الاقتصاد نتيجة لزيادة مستوى الدخل بسبب خفض الضرائب، ويعتقد البعض أن هذه الأداة من الوسائل الناجعة لإعادة الاستقرار بشكل سريع نسبيا نظرا لإمكانية الاستجابة الفورية لأفراد مع تغير دخولهم، مما يساعد على حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد .

المطلب الثاني: السياسة التجارية

• مفهوم السياسة التجارية

يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية ويرجع ذلك إلى مدى رغبة كل دولة في محاولة تأثيرها على جوانب اقتصادية مختلفة، قصد تحقيق أهداف خاصة بها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، منها⁽¹⁾:

من التعاريف المتداولة تلك التي ترى بأن السياسة التجارية هي عبارة عن مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة كما تعرف السياسة التجارية بأنها : مجموعة من الأساليب و الإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقتها الدولية لتحقيق أغراض و أهداف عديدة تختلف من دولة إلى أخرى ولكنها تدور حول علاج خلل في الميزان المدفوعات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، واستقرار قيمة عملتها الوطنية.

كما يقصد بالسياسة التجارية لحكومة بلد ما تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غيرها على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاتها.

¹ يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 69، 70.

• أدوات السياسة التجارية

تتمثل أهم أدوات السياسة النقدية فيما يلي⁽¹⁾:

1- التعريف الجمركية

يقصد بالتعريف الجمركية مجموع الرسوم الجمركية المطبقة في بلد ما في فترة زمنية معينة على الصادرات والواردات وتختلف الدول عادة ف(أي وضع سياسة للتعريف الجمركية بما يناسب وظروفها الاقتصادية وحالتها الاجتماعية وأهدافها السياسية، ومدى الحاجة إلى السلع في ضوء ما تخطه من مخطط، وتحت ظروف المنافسة الخارجية، عند وضع تعريف جمركية أو تعديل ما هو قائم منها. وتتضمن عدة أنواع أهمها:

- **تعريف جمركية تجارية:** تطبق هذه التعريف على كافة الواردات من جميع الدول دون تمييز أو تفرقة.
 - **تعريف جمركية تفضيلية:** تطبق على دول معينة ورغبة في تنشيط التعامل التجاري فيها وغالبا ما تكون هذه التعريف سببا في قيام اتحاد جمركي لمحاولة إيجاد روابط اقتصادية.
 - **تعريف جمركية إضافية:** نظرا لما يترتب من تطبيق التعريف الجمركية العادية من تقلبات حادة في الأزمات الاقتصادية نتيجة لتدهور سعر العملة أو القيام ببعض الدول بالإغراق أو دفع إعانات التصدير فقد اتجهت الدول إلى إيجاد تعريف جمركية إضافية تطبق في مثل هذه الحالات.
- ويطلق عليها أيضا التعريف الجمركية الحد الأدنى والحد الأعلى وبموجب هذه التعريف لكل سلعة فئتان للرسم، فئة عليا وفئة دنيا، ويطبق الحد الأعلى على كافة واردات السلع ما لم تكن هناك اتفاقيات جمركية بين الدول التي تتعامل معها، وتكون التعريف بهذه الصفة وسيلة للمفاوضة للاتفاقيات التجارية.

2- نظام الحصص

ينحصر هذه النظام في وضع حد أقصى للكمية التي يجوز استيرادها من سلعة معينة في بحر مدة معينة، فإذا كان السير الطبيعي للتجارة الدولية يؤدي إلى استيراد عشرة آلاف طن من القمح سنويا، فإن الدولة تحد من كمية المستوردة منه بخمسة آلاف طن، وعندما تثبت إحصاءات الجمارك أن الحصص قد استنفذت، فإن عملية الاستيراد تتوقف، وقد تعددت صور هذا النظام منذ نشأته إبان فترة الكساد العظيم إلى الوقت الحاضر وهناك نظام الحصص الإجمالية وفيه تحدد الدولة الكمية التي يجوز استيرادها من سلعة معينة دون أن توزع هذه الكمية على البلاد المصدرة سلعة أو على المستوردين الوطنية، ويعيب النظام الحصص الإجمالية هذه، أنه كثيرا ما يؤدي إلى انفراد إحدى الدول المصدرة بالحصص كلها، وهي الدولة التي تتمكن

¹ محمد جاسم، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 146-149..

من التصدير قبل غيرها وقد لا يكون هذه البلد أكثر البلاد المصدرة كفاءة، وإنما أقربها إلى البلد المستورد، كذلك يؤدي النظام الحصة الإجمالية إلى سابق المستورد دون الوطنيين على استفادها في بداية كل عام، ويترتب على ذلك تراكم السلعة في وقت معين من السنة مع احتمال قصورها في وقت آخر، لذلك لم يتم تطبيق نظام الحصة الإجمالية طويلا، وحل محله نظام الحصة الموزعة، وفيه يحدد نصيب كل بلد من البلاد المصدرة وفي وقت نفسه أصبح الإستيراد خاضعا لشرط الحصول على " ترخيص استيراد" من السلطات العامة وأصبح في مقدور هذه السلطات أن تتحكم في الكمية المستوردة من كل بلد وأن تنظم منح التراخيص على مدار السنة، وقد تطور هذا النظام في ضوء ما أسفرت عنه التجربة من عيوب، فليس من المصلحة في شيء أن توزع الحصة بأكملها على عدد معين من البلاد المصدرة، فإن ذلك يربط البلد المستورد بمصادر معينة للحصول على السلعة، وهذا من شأنه القضاء على المنافسة بين البلاد المصدرة، هذا فضلا عما ينطوي عليه من انفراد هذه البلاد بالسوق مع استبعاد ما عسى أن يكون هناك من بلاد أخرى، ومن ثم يقتصر التوزيع على أجزاء من الحصة مع بقاء الجزء الآخر شائعا دون توزيع فإذا كان الحد الأقصى لما يمكنه استيراده من القمح 7 آلاف فإن 5 آلاف منها مثلا توزع على بلاد التصدير الرئيسية، وما زاد عن ذلك يبقى دون توزيع وللسلطات العامة أن تتصرف في هذه الحصة الباقية وفقا لما يترأى من مصلحتها، وقد تعتمد بعض الدول إلى الجمع بين نظام الحصص، في بداية صورة من صوره ، وبين الرسوم الجمركية وفي هذه الحالة تسمح باستيراد كمية معينة على دفع رسوم جمركية منخفضة، وما زاد عن هذه الكمية يكون خاضعا لرسوم مرتفعة⁽¹⁾.

3- الإعانات

وهي عبارة عن دعم الدولة للمؤسسات المحلية والتي جزء من إنتاجها موجه لأسواق العالمية وهذا تشجيعا لما على دخول الأسواق العالمية، وتشمل هذه الإعانات عددا محدودا من الإجراءات الهادفة إلى تسيير المر على المصدرين، ولذا فهي تسمى في الغالب "إعانات التصدير" ويمكن التفريق بين نوعين من الإعانات⁽²⁾:

- **الإعانات المباشرة:** والتي تشمل في تقديم مبالغ نقدية إلى المنتجين المصدرين، وهو الشكل الأبيض والأكثر انتشارا في الماضي لتسهيل الدخول الآلي الأسواق العالمية، وهي تستخدم اليوم في الغالب في دعم

¹ كامل بكري، زكي إيمان محمد محب، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص ص 350-352 .

² منير خروف، المالية والتجارة الدولية، "موجه لطلبة السنوات الثالثة تجارة دولية"، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمه،

السلع الزراعية، غير أن هذه السياسة تسبب تدابير مضادة من قبل الدول الأخرى، وتؤدي في نهاية المطاف إلى زعزعة التجارة الدولية ولذا فإن المنظمة العالمية للتجارة تدعو اليوم إلى الحد من تقديم الدعم في شكل إعانات مباشرة، ولذا فإن هذا الشكل من إعانات التصدير يتراجع اليوم.

- **الإعانات الغير مباشرة:** وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات بهدف تحسين قدرته المالية كالإعفاءات الضريبية وتقديم بعض الخدمات التي تعود على المشرع بالنفع مثل الاشتراك في الأسواق والمعارض الدولية وتحمل جزء من النفقات الأزمة لذلك، وأيا كان نوع الإعانة فإن الغرض منه بطبيعة الحال تدعيم القدرة التنافسية للمنتجين المحليين في الأسواق العالمية وزيادة حصتهم من خفض أسعار سلعهم .

المطلب الثالث: سياسة الرقابة على الصرف

تعتبر سياسة الرقابة على الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية، وهذا من خلال تميزها بأدواتها.

• أدوات سياسة الرقابة على الصرف

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل وأهمها⁽¹⁾:

- **تعديل سعر صرف العملة:** لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر الصرف ثابت، إما عندما تتدخل في ظل نظام سعر الصرف عائم فتعمل على التأشير على تحسين أو تدهور قيمة العملة وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل الصندوق النقد الدولي، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على مجموعة من الشروط.

- **إتمام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة،** بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة السعر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض ضرورة إتمام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.

- **ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية،** وعدم ارتفاعها بعد تخفيض حتى ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع الأسعار تكلفة المنتجات المحلية.

- **عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراء مماثلة لتخفيض عملتها** مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقسيمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 134-137.

- استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة المعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.
- الاستجابة لشرط مارشال - ليديرز والقاضي بأن تكون $I < \text{en} + \text{en}$ أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.

إلا أن التخفيض حتى وإن تحققت شروط لا يؤدي بالضرورة إلى التحسين الفوري في وضعية ميزان المدفوعات، حيث يكون هناك تدهور في وضعية أولاً، وبعد ذلك يبدأ لتحسين في صيغة الحرف اللاتيني G، ذلك أنه في المدى القصير يبقى حجم الصادرات والواردات ثابت بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي، عادات الاستهلاك.

والعقود المبرمجة قبل تغيير أسعار الصرف، إذ تتأثر قيمة الصادرات والواردات بعملة السنوية كما قد تتسم تغيرات الأسعار بالبطء، فتؤثر على حركة الصادرات والواردات ليتبعها في مرحلة موائية اتجاه الكميات نحو الارتفاع لكي تغطي أثر السعر، كما يتوقف نجاح التخفيض على طبيعة التهور في الميزان التجاري الذي يجب أن لا يكون كبيراً جداً. مع الإشارة إلى أن التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية المصدرة بالعملة الأجنبية.

- استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار الصرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر الصرف عملتها، وعندما تتحسن العملة تقوم شراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية، وفي ظل نظام الصرف العائم تقوم السلطات النقدية بالتقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن احتياطات لا تكفي للتصدي لآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

- استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة في نظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد الأسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا تكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

- مراقبة الصرف: تقضي سياسة مراقبة بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة خروج المضاربين، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية:

✓ منع السنوية القبلية للواردات.

✓ الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.

- ✓ تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعية تحت تصرف المسافر إلى الخارج قصد السياحة.
- ✓ تقسيم الحسابات البنكية إلى الحسابات لغير المقيمين تنفيذ من التحويل الخارجي للعملة والحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة. تشير إلى أن معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف بعد انتشار ظاهرة التعويم.
- إقامة سعر صرف متعدد: يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية بخدمة بعض الأغراض المحددة ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر سعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مبالغ في ويتعلق، بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو الواردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير أساسية فتخضع لسعر الصرف العادي بل هناك من يذهب إلى ضرورة تقويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات المحبذة والواردات الأساسية إلى سعر الصرف محدد إداريا إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة سعر الصرف إلى مزاجية السلطات فضلا عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن ميزان المدفوعات أداة للمعاملات التي تقوم به أي دولة يكتسب أهمية بالغة في تحديد الحالة المالية للدولة بالإضافة إلى معرفة مركزها المالي اتجاه باقي دول العالم، فهو يضم مجموعة من الحسابات الهامة التي تستظهر مختلف المعلومات والعمليات التي تقوم بها الدولة كما أنه لا يختلف في هيكله عن باقي الموازين العالم يعرف أحيان حالة توازن تعكس الجدارة في حسن تسيير الدولة لهذا الميزان، كما يعرفه اختلالات تصيبه لمجموعة من الأسباب المختلفة، إلا أن الدولة تقوم بإتباع سياسات تعمل على تصحيح هذا الاختلال وإعادة التوازن له، حيث تكون هذه السياسات محاربة لمجموعة من السياسات الاقتصادية المحلية التي تنتهجها الدولة والمسايرة لمختلف الظروف التي يمكن أن تحصل في أي وقت مع اطلاع على مختلف المستجدات التي تحصل خاصة فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات خاصة الدولية ومحاربة التحكم في حجم الواردات وزيادة الصادرات، بالإضافة إلى حجم الاحتياطات من الصرف دون أن ننسى الحد قدر الإمكان من حجم المديونية الخارجية وبالتالي التعبئة الاقتصادية لاقتصاديات دول العالم الأخرى.

الفصل الثالث:

تحليل انعكاسات أزمة الديون السيادية
الأوروبية على موازين مدفوعات دول
المغرب العربي

تمهيد

وقف العالم في حيرة أمام الأزمة المالية التي بدأت في سنة 2008 بعد أن انتقلت من أزمة للرهبون العقارية إلى أزمة مالية عالمية ثم اقتصادية عالمية، وأثرت على اقتصاديات مختلف دول العالم ومن بينها الدول الأوروبية، هذه الأخيرة لم تتعافى من آثارها حتى وقعت تحت تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية والتي تعتبر من أهم نتائج الأزمة السابقة، وقد كانت دول المغرب العربي من بين أكبر الدول المتضررة من أي انهيار للإقتصادات الأوروبية وهذا يعود لارتباط اقتصاد دول المغرب العربي بالإقتصاد الأوروبي، إذ يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر والأهم لدول المغرب العربي والأكثر تعاملًا معه، وقد تركز هذا التعامل أكثر من خلال إتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية. ومحاولة لدراسة تداعيات الأزمة الأوروبية على موازين مدفوعات دول المغرب العربي، إختارنا دولة الجزائر إلى جانب دولة تونس والمغرب.

ولقد تم تقسيم الفصل الثالث إلى ثلاث مباحث كآآتي:

المبحث الأول: إنعكاسات أزمة الديون السياسية الأوروبية على الميزان الجاري لدول المغرب العربي.

المبحث الثاني: إنعكاسات أزمة الديون السياسية الأوروبية على ميزان العمليات الرأسمالية لدول المغرب العربي.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة لإنعكاسات أزمة الديون السياسية الأوروبية على رصيد ميزان مدفوعات دول المغرب العربي.

المبحث الأول: انعكاسات أزمة الديون السياسية الأوروبية على الميزان الجاري لدول المغرب العربي
يعتبر الميزان الجاري من أهم الموازين الفرعية في ميزان المدفوعات وعنصرا مهما في تحقيق توازنه، كونه يضم بند الميزان التجاري الذي يشمل النسبة الأكبر. ومن أجل الوقوف على تداعيات أزمة الديون السياسية الأوروبية على الموازين الجارية للجزائر وتونس والمغرب سيتم التطرق في هذا المبحث إلى البنود الفرعية لهذه الموازين، لنرى مدى تأثره بتطورات الأزمة.

المطلب الأول: الميزان الجاري في الجزائر

عرف الميزان الجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2015 تغيرات وتطورات على مستوى الموازين الفرعية التي يضمها، خاصة في أعقاب أزمة الديون السيادية ومختلف التأثيرات التي مست هذا الميزان من جراء هاته الأزمة وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذا المطلب.

أولاً: الميزان التجاري الجزائري

من المعروف أن الجزائر تعتبر من الدول التي يشهد عليها بأن قطاع المحروقات يحتل حيزا كبيرا في صادراتها للعالم الخارجي ويعتبر المحرك الأساسي للتجارة الخارجية للجزائر والمورد الأساسي لها كما تعتبر من الدول المغاربية التي وقعت على إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية التي دخلت حيز التنفيذ في 10 سبتمبر 2005.

وللوقوف على تطورات الميزان التجاري الجزائري سنستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (03-01): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري (2008-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	78.59	45.18	57.09	72.88	71.73	64.86	60.12	34.56
المحروقات	77.19	44.41	56.12	71.66	70.58	63.81	58.46	33.08
أخرى	1.40	0.77	0.97	1.22	1.15	1.05	1.66	1.48
الواردات	-37.99	-37.40	-38.89	-46.92	-51.56	-54.98	-59.67	-52.64
رصيد الميزان التجاري	40.60	7.78	18.20	25.96	20.17	9.88	0.45	-18.08

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، ص 85.

-Banque d'algérie, **Rapport 2010**, p 43.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، ص 65.

01- الصادرات

من خلال الجدول رقم(03-01) والشكل رقم (03-01) اتضح أن الصادرات في حالة اللاستقرار خلال فترة الدراسة (2008-2015)، حيث تمثل صادرات النفط والغاز رافدا حيويا لميزانية الجزائر، إذ تشكل نحو 97% من إجمالي قيمة صادرات البلاد⁽¹⁾، وسجلت صادرات الجزائر خاصة المحروقات منها أعلى قيمة لها سنة 2008 قدرت بـ77.19 مليار دولار نتيجة للتحسن في أسعار البترول الذي قدر بـ147 دولار للبرميل في شهر فيفري 2008 لينخفض إلى 33.87 دولار للبرميل في شهر ديسمبر من نفس السنة، أي بانخفاض نسبته 334% نتيجة لتأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية 2008⁽²⁾. وفي سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73% مقارنة بسنة 2008 بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر، كون قيمة الصادرات مقومة بالدولار هذا ما أثر عليها⁽³⁾.

كما عرفت الأزمة الأوروبية السيادية تزايد حدثها مع نهاية 2010 وبداية سنة 2011 إلى غاية 2012، وهذا ما يتضح من خلال الجدول، إذ بين لنا ارتفاع خفيف في قيمة الصادرات وذلك راجع لكون الجزائر من الدول المصدرة للمحروقات لمنطقتي الدولار و الأورو، إذ أن الصادرات من محروقات الجزائر وبعض المواد الأولية تكون مقومة بالدولار وليس بالأورو على إثرها لم تتأثر الصادرات الجزائرية بصفة كبيرة بأزمة منطقة اليورو، إلا أن استمرارها كان لها أثر على المدى الطويل، حيث تعد منطقة اليورو من أهم الزبائن المتعاملين مع الجزائر في مجال استيراد النفط منها، وتعد هذه المنطقة ذات أهمية بالغة بالنسبة للجزائر كونها أحد أهم مصادر الدخل لها، بمعنى أن تأثر هذه المنطقة يعني تراجع مداخل الجزائر منها.

¹ عائدات الجزائر من المحروقات ترتفع 26%، نشر يوم 2017/08/24 على الموقع:

<http://www.google.com/url?q=http://www.aljazeera.net/amp/neus/ebusiness>.

تاريخ الإطلاع: 2018/04/21، 13.35 سا.

² عبد السلام زايد، يزيد مقران، إنعكاسات الأزمة المالية على إقتصاديات الدول المغاربية، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية

الدولية، تباطؤ الاقتصاد العالمي وآثاره على الإقتصاديات الأورو مغاربية، يوم 11 و12 أكتوبر 2009، جامعة بجاية، الجزائر، ص

³ جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص 232.

إلا أن حالة الركود الاقتصادي التي عرفت منطقة اليورو أثرت بالسلب على صادرات الجزائر من النفط إلى دول الإتحاد الأوروبي لتبدأ الصادرات بالتراجع تدريجيا بداية من سنة 2013، إذ أن تراجع قيمة العملة الموحدة قد يؤدي إلى ركود اقتصادي مما يؤدي إلى تباطؤ في الطلب على النفط⁽¹⁾.

وعلى إثر خلفيات الأزمة الاقتصادية الأوروبية بلغت الصادرات 60.12 مليار دولار سنة 2014 مقابل 64.86 مليار دولار سنة 2013 مسجلة بذلك تراجع بقيمة 4.74 مليار دولار بفعل تراجع قيمة صادرات المحروقات بنسبة تقارب 4.5%.

لنتفاهم قيمة الصادرات في سنة 2015 بقيمة 34.56 مليار دولار بفعل الأزمة النفطية التي عرفها العالم، حيث على طول سنة 2015 إستمر إنخفاض سعر البترول في السوق الدولية، الذي إنطلق في النصف الثاني في 2014 بحيث إنخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100.23 دولار للبرميل في 2014 إلى 53.07 دولار للبرميل في 2015، أي إنخفاض قدره 47.1%⁽²⁾.

وقد عرفت سنة 2015 حدثا بارزا تمثل في إنخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى 52 دولار للبرميل سنة 2015، وهذا راجع للأسباب التالية⁽³⁾:

- إرتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط حيث وصل سنة 2014 إلى 12 مليون برميل يوميا.
- إنخفاض الطلب العالمي على الطاقة.
- ارتفاع سعر صرف الدولار إلى مستويات قياسية.
- سياسات الأوبك: رفضت منظمة الأوبك التدخل في السوق التفصيلية للعودة إلى حالة التوازن من خلال تقليص حجم الإنتاج لإمتصاص الفائض المقدر بـ 2 مليون برميل وذلك خوفا من فقدان حصتها لصالح الدول المتنافسة كروسيا، إيران⁽⁴⁾.

02- الواردات

يعتبر الإتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر، حيث نجد أن أكثر من 60% من الواردات الجزائرية مصدرها الإتحاد الأوروبي، وبإنشاء العملة الأوروبية الموحدة زادت قوة الإتحاد الأوروبي حيث

¹ أزمة الديون الأوروبية تهدد بتراجع مداخيل الصادرات الجزائرية من المحروقات، جريدة السلام، نشر يوم 2011/10/08 على الموقع الإلكتروني: <https://www.djazairess.com>، تاريخ الإطلاع يوم 2018/05/12، 22:01 سا.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، ص ص 59، 60.

³ حمزة بن الزين، وليد قرويقة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، 2016، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، ص 88.

⁴ نفس المرجع، ص 89.

أصبح الأورو المنافس الأول للدولار، وكل إنخفاض في قيمة الدولار مقابل الأورو يؤثر سلبا على الميزان التجاري الجزائري لأن صادراتها مقومة بالدولار و وارداتها مقومة بالأورو.

فمن معطيات الجدول رقم (01-03) والشكل رقم (01-03)، نلاحظ أن الواردات سجلت في سنة 2008 ما قيمته 37.99 مليار دولار، وذلك جراء تدهور قيمة الدولار أمام اليورو سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشارها في العديد من الدول المتقدمة بحكم عولمة الأسواق، فساهم ذلك في تراجع النمو وإستمرار حالة عدم اليقين ما أدى إلى تراجع الطلب على النفط، أما في سنة 2009، فقد تراجعت الواردات مقارنة بسنة 2008 قدرت بـ 37.40 مليار دولار، نتيجة إنخفاض أسعار البترول حيث قاربت 60 دولار للبرميل وهذا بسبب تأثير الأسواق العالمية بالأزمة المالية العالمية وإنخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية أمام اليورو بسبب تفاقم الأزمة العالمية 2008.

حيث أظهرت الأرقام المقدمة من طرف المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات تراجعا معتبرا لفاتورة واردات المواد الغذائية الأساسية والسيارات وبعض المواد الإستهلاكية غير الغذائية خلال شهر جويلية 2009 مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة⁽¹⁾.

أما خلال سنتي 2010 و 2011 فقد إرتفعت تكلفة الواردات من الإتحاد الأوروبي ويرجع هذا الإرتفاع إلى التطورات التي حدثت في منطقة الأورو (إرتفاع معدلات التضخم جراء تفاقم أزمة الديون السيادية)، إذ أن 50% من واردات الجزائر تأتي من دول الأزمة في منطقة الأورو، ويتعلق الأمر بكل من فرنسا ثم الصين، تليها إيطاليا وبعدها إسبانيا وألمانيا في المركز الخامس، وفي حال إستمرار الواردات في الإرتفاع بأسعار مرتفعة مقابل تراجع الواردات إلى الإتحاد الأوروبي بفعل الأزمة يؤدي إلى حدوث إختلال في الميزان التجاري⁽²⁾.

وإستمرت الواردات في الزيادة خلال سنة 2012 لتصل إلى 51.56 مليار دولار، وهذا يعود للإستقرار النسبي في تدفقات الواردات للبلد خلال نفس الفترة.

أما خلال سنة 2013 فقد عرفت الواردات إرتفاعا لتصل إلى 54.98 مليار دولار، وذلك نتيجة رفع القيود على التجارة الخارجية وبالتالي التوجيه نحو تلبية الإحتياجات المحلية عن طريق الإستيراد.

¹ سمير بهيج، سياسة كبح الواردات خفضت فاتورة الغداء والسيارات إلى النصف شهر جويلية، نشر يوم 2009/08/25، على الموقع الإلكتروني: www.djazairess.com/elhiwar/18114، تاريخ الإطلاع: 2018/04/22، 20:47 سا.

² بشير مصيطفي، الجزائر ليست في مأمن عن أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، نشر في صوت الأحرار، يوم 2011/11/20 على الموقع الإلكتروني: <https://www.djazairess.com>، تاريخ الإطلاع: 2018/05/12، 21:59 سا.

وفي سنة 2014 إرتفعت فاتورة الواردات مقارنة مع سنة 2013 وهو ما يشكل دلالة قوية على إنفتاح الجزائر على السوق الدولية إضافة إلى ارتفاع مستويات الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية والمرتبطة أساسا بتغطية حجم الإستثمارات القائمة وتلبية حاجات الإستهلاك المحلي.

وفي سنة 2015 إنخفضت الواردات، حيث قدرت ب 52.64 مليار دولار وهذا راجع إلى تدهور الدولار و إنخفاض قيمته.

وإجمالاً حسب معطيات الجدول (01-03) والشكل رقم (01-03)، نلاحظ أن الميزان التجاري حقق فائض بلغ أقصى قيمة له سنة 2008 قدرت ب 40.60 مليار دولار، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، أما في سنة 2009 تراجع رصيد الميزان التجاري بشكل كبير حيث بلغ 7.78 مليار دولار بعدما كان 40.60 مليار دولار سنة 2008 وذلك بسبب الركود الاقتصادي الذي عرفها العالم بسبب أزمة الديون السيادية الأوروبية، إلى جانب انخفاض سعر صرف الدولار، وفي سنة 2011 ارتفع رصيد الميزان التجاري من جديد ليبلغ 25.96 مليار دولار والسبب راجع إلى ارتفاع أسعار البترول.

وفي سنة 2012 و 2013 تراجع رصيد الميزان التجاري ليبلغ في 2013 ما قدره 9.88 مليار دولار على التوالي وذلك بسبب تزايد حدة أزمة الديون السيادية وتفاقمها.

لتعرف سنة 2014 عجزاً حاداً وصل إلى 0.45 مليار دولار وذلك راجع إلى بداية الأزمة النفطية، ليسجل بعدها في سنة 2015 تدهوراً كبيراً وصل إلى -18.08 مليار دولار نتيجة تفاقم الأزمة النفطية وإنخفاض أسعار المحروقات.

ثانياً: ميزان الخدمات الجزائري

لقد كان ميزان الخدمات الجزائري في حال عجز مستمر خلال فترة الدراسة، وللوقوف على تطور رصيده سيتم الإستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (02-03): تطور رصيد ميزان الخدمات الجزائري (2008-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دائن	3.49	2.99	3.57	3.74	3.82	3.77	3.55	3.48
مدين	-11.08	-11.68	-11.91	-12.55	-10.82	-10.77	-11.69	-11.00
رصيد ميزان الخدمات	-7.59	-8.69	-8.34	-8.81	-7	-6.99	-8.14	-7.52

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2011، ص 72.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، ص 65.

حسب نتائج الجدول رقم (02-03) تبين لنا أن رصيد ميزان الخدمات خلال فترة الدراسة أنه في حالة عجز من 2008 إلى غاية 2015، حيث أن هذا الميزان يعكس علاقة تعامل الجزائر مع باقي دول الخارج خاصة الإتحاد الأوروبي، بالنسبة للسداسي الثاني 2008، تمثل خدمات النقل البحري والجوي

وخدمات البناء والأشغال العمومية والخدمات الفنية 84.56% من الواردات في هذا المجال، بينما كان يساوي 77.3% في السداسي الثاني 2007، إذ كان الإرتفاع في الخدمات المستوردة بعنوان بند النقل (3.15 مليار دولار في 2008 مقابل 2.150 مليار دولار في 2007) مرتبطا بالإرتفاع القوي في واردات السلع، فإن نمو النوعين الرئيسيين الآخرين من الخدمات المستوردة خدمات البناء، والأشغال العمومية (2.658 مليار دولار في 2008 مقابل 1.540 مليار دولار في 2007) والخدمات الفنية للمؤسسات (3.413 مليار دولار في 2008 مقابل 1.690 مليار دولار في 2007) يفسر أساسا بإستيراد الخدمات بعنوان البنى التحتية العمومية، أي تلك التي تتدرج في إطار إنجاز ميزانية التجهيز للدولة، وكذلك بعض مؤسسات قطاع المحروقات تضاعفت وارداتهم من الخدمات الفنية تقريبا بثلاث مرات في 2008⁽¹⁾.

عرف صافي الرصيد السلبي لخدمات خارج العوامل إرتقاعا طفيفا سنة 2011، خصوصا في السداسي الثاني تحت تأثير إنخفاض الصادرات في هذا المجال، خصت هذه الزيادة أساسا واردات الخدمات التقنية من طرف المؤسسات خاصة تلك المتعلقة بقطاع المحروقات، بالرغم من الزيادة الطفيفة التي عرفت في سنة 2011 حيث بلغت 12.56 مليار دولار تبقى واردات الخدمات في مستوى عال وهذا منذ سنة 2008، كما تقاوم العجز بموجب دخل العوامل من جهته في سنة 2011 (2.04 مليار دولار مقابل 0.37 مليار دولار فقط في سنة 2010) خصوصا بسبب التحولات المعتمدة لشركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات والمداخليل بموجب الإستثمارات في الخارج التي عرفت إنخفاضا مقارنة بسنة 2010، في ظرف يتميز بالإبقاء على التوجيهي للإحتياطي الفيدرالي الأمريكي (FED) شبه المعدوم، أي الظروف النقدية المعمول بها منذ ديسمبر 2008⁽²⁾.

تآكل من جهته عجز ميزان الخدمات في 2012 ليصل 7.13 مليار دولار (8.80 مليار دولار في 2011) تحت تأثير تقلص واردات الخدمات حيث بلغت 11.0 مليار دولار مقابل 12.55 مليار دولار في 2011، وهو أدنى مستوى للسنوات الأربعة الأخيرة، ترافق هذا الإتجاه الإيجابي بإرتفاع طفيف للمدخلات بموجب الخدمات خارج دخل العوامل، مما أدى إلى إنخفاض بحوالي ملياريين دولار في عجز بند ميزان الخدمات خلال سنة 2012، ويعد هذا الأداء أداء متميز بإعتبار أن العجز في هذا المجال هو أدنى عجز سجل خلال السنوات الخمس الأخيرة⁽³⁾.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، ص 82.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، ص ص 70، 71.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، ص 76.

إستقر عجز ميزان الخدمات في السداسي الأول من سنة 2013 (3.7 مليار دولار) مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012، علما أن واردات الخدمات عرفت إستقرار بوتيرة ثلاثية (2.9 مليار دولار) في وقت عرفت فيه الصادرات في هذا المجال إرتفاعا طفيفا في الثلاثي الثاني⁽¹⁾.

شهد العجز في بند الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج تقلصا كبيرا قدره 620 مليون دولار بين سنتي 2014 و 2015، يرتبط هذا التطور أساسا، بإنخفاض الواردات من الخدمات، بما في ذلك خدمات النقل وخدمات البناء والأشغال العمومية، وفي حد أقل بزيادة طفيفة في صادرات الخدمات⁽²⁾.

ثالثا: ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية في الجزائر

للقوف على تطورات رصيد ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية، يتم الإستعانة بالجدول

التالي:

الجدول رقم (03-03): رصيد ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية في الجزائر (2008-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دائن	5.13	4.74	4.60	4.45	3.73	3.54	3.23	2.19
مدين	-6.47	-6.05	-4.96	-6.49	-7.63	-8.06	-8.04	-6.62
ميزان دخل العوامل	-1.34	-1.32	-0.37	-2.04	-3.90	-4.51	-4.81	-4.43
ميزان التحويلات الجارية	2.78	2.63	2.65	2.64	3.16	2.79	3.21	2.56
ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية	1.44	1.31	2.28	0.61	-0.74	-1.72	-1.6	-1.87

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

-Banque d'Algérie, rapport 2010, p 43.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، ص 65.

من خلال الجدول رقم(03-03) تبين لنا أن ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية عرف تذبذبا بين الفائض والعجز، حيث سجل تحسنا واضحا في 2007 و 2008 إذ قدر العجز 1.83 مليار دولار و1.34 مليار دولار على التوالي، يفسر هذا التحسن في مداخل العوامل إلى حد بعيد بارتفاع القوى في المداخل التي تحققها الاستثمارات الجزائرية في الخارج، وبشكل رئيسي المداخل بعنوان توظيفات احتياطات الصرف الرسمية من طرف بنك الجزائر، أما فيما يخص التحويلات الجارية بما في ذلك تحويلات التقاعد التي سجلت تقلصا في 2006 مقارنة مع الاتجاه المسجل في الفترة 2004-2008

¹ بنك الجزائر، وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد العالمي في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي، 21 أكتوبر 2015، ص 7.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، ص 63.

تتميز سنة 2008 بتسجيل رصيد إيجابي معتبر (2,78 مليار دولار) في هذا المجال⁽¹⁾، سجلت سنة 2012 اتساع هاماً في عجز في دخل العوامل الذي تضاعف مستواه مقارنة مع سنة 2011، ويرتبط انخفاض في الإيرادات بموجب دخل العوامل باحتفاظ الإحتياطي الفدرالي الأمريكي بمستوى متقدم تقريبا لمعدله التوجيهي وكذا احتفاظ البنك المركزي الأوروبي (BCE) بمستوى أقل من الواحد لمعدله التوجيهي، ومن جهة أخرى، سجل بند التحويلات الجارية أداءً تاريخياً في 2012 (3,16 مليار دولار) بعد استقرار خلال الثلاث سنوات السابقة (2,6 مليار دولار)⁽²⁾.

في سنة 2014 بلغ صافي دخل العوامل ذروة الخمس سنوات الأخيرة، في ظرف يتميز بانخفاض التحويلات بموجب حصص الشركاء في قطاع المحروقات، أما فائض صافي التحويلات فقد عرف تعزيزاً في 2014⁽³⁾، وهذا بسبب شبه التوازن الذي عرفه الميزان التجاري في 2014، حيث ساهمت الزيادة الكبيرة في الواردات من السلع في ازدياد حدة أثر الصدمة الخارجية في ظرف تحسنت فيه الصادرات خارج المحروقات، وواصل صافي التحويلات الجارية تسجيل فوائض معتبرة بلغت 2,56 مليار دولار في 2015، إلا أنها في تراجع مقارنة بـ 2014 (3,22 مليار دولار) في سياق يتسم بانخفاض حاد في قيمة الأورو مقابل الدولار، ويجدر بالذكر أن التدفقات في التحويلات الجارية تتكون إلى حد كبير من المعاشات التقاعدية التي تدفعها صناديق التقاعد ببلدان منطقة الأورو لاسيما فرنسا⁽⁴⁾.

رابعاً: الميزان الجاري

ووفقاً للتطورات التي شهدتها الجزائر على مختلف الموازين الفرعية السابقة للذكر يمكن القول أن الميزان الجاري عرف عدة تغيرات على طول سنوات الدراسة يمكن إجمالها كآتي:

الجدول رقم (03-04): تطور رصيد الميزان الجاري الجزائري (2008-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الميزان التجاري	40,60	7,78	18,20	25,96	20,17	9,88	0,45	-18,08
ميزان الخدمات	-7,59	-8,69	-8,34	-8,81	-7	6,99	-8,14	-7,52
ميزان دخل العوامل والتحويلات	1,44	1,31	2,28	0,61	-0,74	-1,72	-1,6	-1,87
رصيد الميزان الجاري الكلي	34,45	0,4	12,14	17,76	12,43	1,16	-9,29	-27,47

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على بيانات الجدول: (03-01)، (03-02)، (03-03)

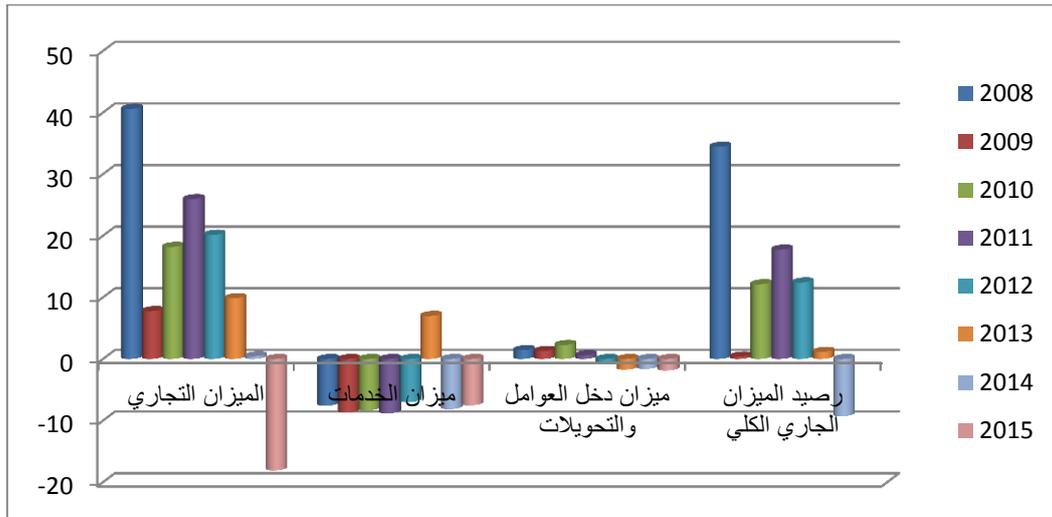
¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، ص 84.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، ص ص 76-77.

³ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجيهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015، ص 6.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، ص 64.

الشكل رقم (03-01): تطور رصيد الميزان الجاري الجزائري (2008-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03-04)

يوضح الجدول رقم (03-04) والشكل رقم (03-01) تطورات أهم الموازين الفرعية للميزان الجاري، حيث نلاحظ تراجع في الميزان الجاري سنة 2009، وهذا التدهور نتيجة تراجع الميزان التجاري (والذي يعتبر من أهم بند في الميزان الجاري بنسبة 80,08%) بسبب تراجع قيمة الصادرات (45,18 مليار دولار سنة 2009 بعدما كانت تقدر ب 78,59 مليار دولار سنة 2008)، وكذلك توسع ميزان الخدمات من (-7,59 مليار دولار سنة 2008 إلى -8,69 مليار دولار سنة 2009)، إلى جانب التراجع المحدود في ميزان دخل العوامل والتحويلات من 1,44 مليار دولار سنة 2008 إلى 1,31 مليار دولار سنة 2009، وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية في هذا العام بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعارها.

أما خلال سنة 2010 و 2011 نلاحظ أن فائض الميزان الجاري قد ارتفع (12,14 مليار دولار سنة 2010 و 17,76 مليار دولار سنة 2011) ويرجع هذا أساسا إلى ارتفاع الميزان التجاري مقارنة بنسبة 2009 (18,20 مليار دولار في 2010 و 25,96 مليار دولار سنة 2011) بسبب ارتفاع أسعار النفط. وفي سنة 2013 إنخفض فائض الميزان الجاري بسبب انخفاض فائض الميزان التجاري، أما فيما يتعلق ببند الخدمات خارج دخل العوامل فقد عرف تراجعا طفيفا مقارنة بنسبة 2012، وساهم هذا الاتجاه في التقلص الطفيف في عجز بند الخدمات الذي بلغ 6,99 مليار دولار في سنة 2013 مقابل 7,00 مليار دولار في 2012 نتيجة انخفاض التحويلات الصافية بسبب تفاقم أزمة الديون السيادية وتداعياتها. وفي سنتي 2014،2015 ارتفع فائض الميزان الجاري (9,29 مليار دولار) و 27,47 مليار دولار على التوالي وانخفاض الميزان التجاري بسبب انخفاض أسعار البترول.

المطلب الثاني: الميزان الجاري التونسي

أولاً: الميزان التجاري التونسي

عرف الميزان التجاري في تونس مجموعة من التغيرات صاحبته تطورات يمكن إبرازها من خلال

الجدول التالي:

الجدول رقم (03-05): تطور رصيد الميزان التجاري التونسي (2008-2015)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	23,637	19,469	23,519	25,548	26,548	27,701	28,406	27,607
الواردات	30,241	25,878	31,817	33,695	36,083	37,336	39,730	37,474
رصيد الميزان التجاري	-6,604	-6,409	-8,298	-8,603	-9,535	-9,635	-11,324	-9,867

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2013، ص59.

-Banque centrale de Tunisie, **Rapport 2015**, P62.

من خلال الجدول رقم (03-05) عرف رصيد الميزان التجاري عجزا مستمرا على طول سنوات الدراسة، حيث عرف النصف الأول من سنة 2009 تراجع صادرات تونس بنسبة 22% مقارنة بنفس الفترة من عام 2008 وذلك جراء تأثير الأزمة المالية والإقتصادية العالمية وتراجع الطلب في السوق الأوروبية التي تستقبل سنويا حوالي 80% من الصادرات التونسية⁽¹⁾.

يعرف بعد ذلك العجز في الميزان التجاري توسعا ابتداء من سنة 2010 حيث قدر بـ -8,298 مليار دولار، هذا العجز نتيجة تطور الواردات بنسبة أسرع من الصادرات⁽²⁾.

وفي سنة 2011 وصل العجز التجاري إلى 8 مليارات دينار تونسي، وذلك لارتفاع قيمة الواردات المتمثلة في المواد الغذائية، المواد الأولية والمنتجات المصنعة تمثل أهم الواردات، أما الصادرات فتتمثل في المواد الغذائية والمنتجات المصنعة أهم صادرات البلاد⁽³⁾.

¹ 22% نسبة تراجع صادرات تونس بسبب الأزمة المالي، نشر يوم 2009/07/13، على الموقع الإلكتروني: www.addustur.com، تاريخ الإطلاع: 2018/05/03، 14:50 سا.

² تونس: 14,6% ارتفاع نسبة العجز في ميزان المدفوعات الجارية، نشر يوم: 2010/12/31، على الموقع الإلكتروني: www.masress.com، تاريخ الإطلاع: 201/05/03، 17:53 سا.

³ الصادرات والواردات والميزان التجاري بالبلاد التونسية، نشر على الموقع الإلكتروني: www.lewebpedagogique.com، تاريخ الإطلاع: 2018/04/30، 11:12 سا.

حيث أبرز التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2011 في ظل محيط دولي صعب اتسم بهشاشة الإقتصاد العالمي عقب سنة من الانتعاش النسبي جراء تفاقم أزمة الدين السيادي وتأثير الإجراءات المعتمدة لتدعيم توازن المالية العمومية في منطقة الأورو على قطاع الإنتاج⁽¹⁾.

سنة 2012 إرتفاعا في الواردات بـ 3,8% مقارنة بنمو في الصادرات لم يتجاوز 5,8% ما أدى إلى ارتفاع قيمة العجز بنسبة 35,1% وتأثرت الصادرات التونسية بالأزمة التي تعيشها منطقة الأورو حيث توجه 75% من الصادرات، أما الواردات فقد نجم ارتفاعها أساسا عن ارتفاع توريد السلع الإستهلاكية بحوالي 20,2%⁽²⁾.

وعموما تحسن رصيد الحساب التجاري خلال عام 2015، حيث انتقل من -27,8% سنة 2014 إلى -20% من الناتج المحلي الإجمالي، ونتج هذا التحسن عن تراجع العجز في الميزان التجاري (-13,5% سنة 2014 و -11% سنة 2015)، وواصل العجز الجاري تراجعها الذي بدأ منذ سنة 2011 ليصل إلى 8,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، بسبب الآثار السلبية للأزمات الأمنية على عدد من القطاعات الحساسة، كما أن استمرار التوترات الاجتماعية التي أضغفت الإنتاج الإستخراجي وتراجع الطلب الأوروبي أديا إلى استنزاف الحسابات الخارجية لتونس، وقد سجل الميزان التجاري بفعل تراجع الواردات بوتيرة أسرع من تلك التي شهدتها الصادرات، أي -5,7% و -2,8% على التوالي، إنخفاضا في عجزه الهيكلي من 11,3 مليار دينار في عام 2014 إلى 9,8 مليارات دينار في عام 2015، أي بمعدل تحسن تجاوزت نسبته 12%⁽³⁾.

ثانيا: ميزان الخدمات التونسي

وللوقوف على تطورات رصيد ميزان الخدمات التونسي، نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (03-06): تطور رصيد الخدمات في تونس (2008-2015)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد ميزان الخدمات	3257	3409	3522	2102	3053	2634	2448	694

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2011، ص54.

-Banque centrale de Tunisie, **Rapport 2015**, P62.

¹ محافظ البنك المركزي التونسي الجديد يسلم المرزوقي التقرير السنوي للبنك لعام 2011 الذي أعده المحافظ المقال، نشر يوم 2012/07/31 على الموقع الإلكتروني: www.ar.webmanafcenter.com تاريخ الإطلاع: 2018/05/07، ص20:15.

² البنك العربي التونسي ATB، التقرير السنوي 2012.

³ الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، موجز قطري 2016، تونس، ص ص12،13.

من خلال معطيات الجدول رقم (03-06) نلاحظ أن رصيد ميزان الخدمات في حالة فائض على طول فترة الدراسة، حيث عرف ميزان الخدمات خلال السنوات الأولى أي 2008 و 2009 و 2010 نوعا من التحسن الطفيف متوالي رغم الأحداث والظروف العالمية والإقتصادية التي شهدتها العالم ولها تأثير بشكل خاص واستقطاب السياح إليها، حيث شهدت الأشهر التسعة الأولى من سنة 2009 تراجع لقطاع السياحة في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية من سنة 2009 تراجع لقطاع السياحة في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية 2009 وانتشار فيروس (AHINA)، حيث سجل عدد السياح في العالم خلال الثلاثي الأول والثاني والثالث من سنة 2009 تراجعا على التوالي بـ 10%، 7% و 2% حيث بلغت المداخيل السياحية لسنة 2009 بـ 3409 مليون دينار تونسي، لتحقيق تحسن طفيف سنة 2010 قدر بـ 3522.5 مليون دينار تونسي، وتعاود الإنخفاض سنة 2011 بـ 236 مليون دينار⁽¹⁾.

وبعود الإنخفاض لسنة 2011 إلى أزمة الديون السيادية التي عرفت حداثها منذ بداية هاته السنة، حيث انخفض عدد السياح والوافدين إلى دولة تونس خاصة إلى التدابير التي اتخذتها الدول الأوروبية من أجل مواجهة الأزمة ومحاولة الخروج منها بأقل الأضرار منها سياسات التقشف، وانخفاض دخل الأفراد نتيجة تقليص الأجور، لتعرف سنة 2012 تحسن في ميزان الخدمات بـ 175 مليون دينار خلال الأشهر الأربعة نتيجة زيادة المداخيل السياحية⁽²⁾، وازدياد وفوج غير المقيمين 41,5%⁽³⁾.

استمر فائض ميزان الخدمات وتواصل اتجاهه نحو النزول منذ 2013 وهذا بوتيرة أسرع للعودة على 594 مليون دينار في عام 2015 مقابل 2448 مليون دينار في عام 2014 و 3053 مليون دينار في عام 2012، ويعزي هذا التطور بشكل رئيسي إلى الإنكماش القوي في ميزان السفر المرتبط بهبوط في النشاط السياحي في 2015، وتعود أسباب هذا العجز خلال سنة 2015 وتفاقمه أيضا إلى المناخ الأمني والهجمات التي ارتكبت خلال شهري ماي و جويلية على المواقع السياحية باربدو وسوسة⁽⁴⁾.

أما في سنة 2015 فقد تراجع الفائض خلال السداسي الأول من سنة 2015 بـ مليون دينار، وذلك خاصة نتيجة انخفاض المداخيل السياحية بـ 1,17% بدون اعتبار أثر سعر الصرف مقارنة بمستواها المسجل خلال نفس الفترة من السنة المنقضية ليبلغ 1,199 مليون دينار⁽⁵⁾.

¹ إحصائيات بنك تونس، تقرير 2009، على الموقع الإلكتروني: www.tounisme.gov.tn، تاريخ الإطلاع: 20/05/2018، 22:07 سا.

² تقرير البنك المركزي التونسي بتاريخ 16 ماي 2012، على الموقع الإلكتروني: <https://www.tunisia-sat.com>، تاريخ الإطلاع: 21/05/2018، 09:15 سا.

³ البنك المركزي التونسي ATB، التقرير السنوي جويلية 2012، ص 25.

⁴ Banque centrale de tunisie, **Rapport 2015**, p22.

⁵ البنك المركزي يقدم أهم مستجدات الوضع الإقتصادي والمالي الدولي والوطني، نشر يوم 30 جويلية 2015، على الموقع الإلكتروني: www.assabahnews.tn، تاريخ الإطلاع 02/05/2018، 14:04 سا.

ثالثا: ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية في تونس

وللوقوف على تطور رصيد ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية في تونس سنقوم بإدراج

الجدول التالي:

الجدول رقم (03-07): تطور رصيد ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية في تونس (2008-2015)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية	-452	-80	14	-112	670	699	1507	1721

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2011، ص 54.

-Banque centrale de Tunisie, **Rapport 2015**, P62.

من خلال معطيات الجدول رقم (03-07) نلاحظ أن ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية عرف تذبذب بين فائض وعجز خلال فترة الدراسة، في سنة 2008، بلغت التحويلات المالية التي حققها التونسيين المقيمين في الخارج 2,3 مليار دينار مرتفعة بنسبة 10% بالقياس إلى مستواها في سنة 2007، ويعزي تزايد هذه التحويلات على وجه الخصوص إلى ارتفاع قيمة الأورو قياسا بالدينار، وارتفع نصيب التحويلات ضمن الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4,9% وهو يمثل 22,8% من الإيداع الوطني⁽¹⁾.

وحسب إحصائيات موازين المدفوعات بلغت تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج 3,721 مليون دينار تونسي سنة 2013، بنمو متوسط سنوي منذ 2009 بلغ 267 مليون دينار تونسي⁽²⁾، وبنسبة 9,36% ولا يمكن الاستهانة بأهمية تحويلات دخل العمل مقارنة مع عائدات الاستثمارات الأجنبية أو عائدات الهيئات والمساعدات الائتمانية الرسمية، التي لم تمثل سنة 2013 إلا 1.935 مليون دينار تونسي (1.1%) من الناتج الداخلي الإجمالي على التوالي، ويصبح هذا النوع من التحويلات بفضل ضعف ثقله موردا أكثر استقرارا من باقي مصادر التمويل⁽³⁾، وتقلص فائض ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية بنحو 53 مليون دينار ليبلغ 567 مليون بفعل تراجع مداخيل التشغيل بنسبة 3,6% مقارنة بمستواها خلال النصف الأول من عام 2014 لتبلغ 1,763 مليار دينار⁽⁴⁾، بعد توليد فائض كبير من 1.507 مليون دينار

³ البنك العربي التونسي، التقرير السنوي 2008، ص 21.

² سامي مولاي، دراسة عن تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج، تقرير الأمم المتحدة أبريل 2015، ص 12.

³ نفس المرجع، ص 12.

⁴ 8 مليارات دولار احتياطي تونسي من النقد الأجنبي، نشر يوم 2015/08/01، على الموقع الإلكتروني: www.erennews.com

تاريخ الإطلاع: 2018/05/20، 15:20 سا.

في عام 2014 فإن رصيد دخل العوامل والتحويلات الجارية تحسن أكثر في عام 2015 لتوليد الفائض 1,721 مليون دولار، يتم تفسير هذه النتيجة من خلال انخفاض النفقات في هذا الصدد (9,1%) في الأساس، انخفاض في تحويلات الدخل من قبل شركات النفط الأجنبية التي تعمل في تونس⁽¹⁾.

رابعاً: الميزان الجاري التونسي

ووفقاً للتطورات التي شهدتها تونس على مختلف الموازين الفرعية السابقة الذكر يمكن القول أن الميزان التجاري عرف عدة تغيرات على طول سنوات الدراسة يمكن إجمالها كالآتي:

الجدول رقم (03-08): تطور رصيد الميزان الجاري التونسي (2008-2015)

الوحدة: مليون دينار

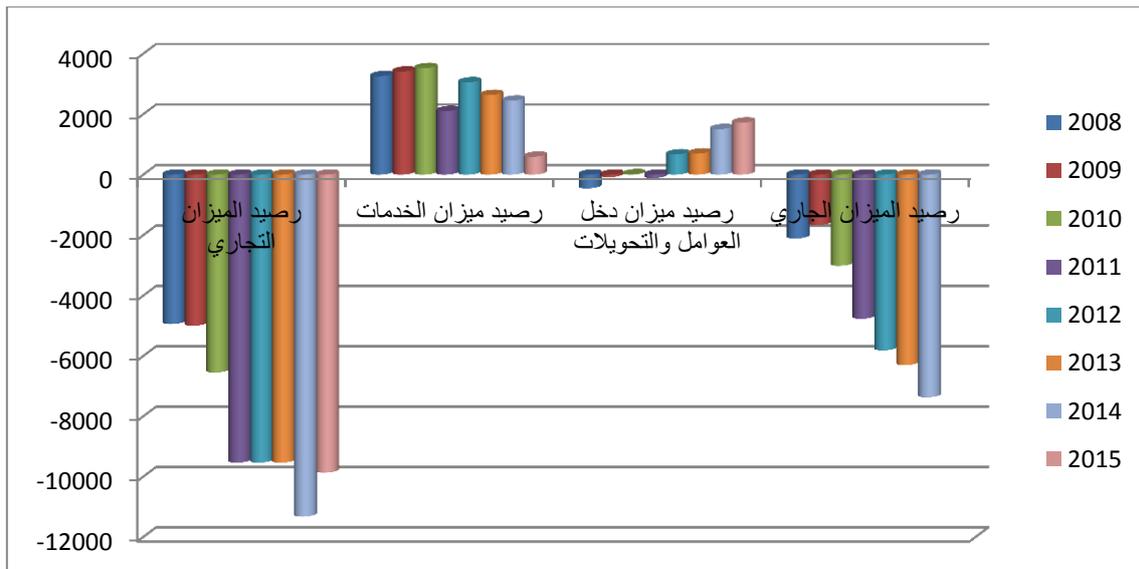
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد الميزان التجاري (دون تكاليف الشحن والتأمين)	-4941	-4995	-6548	-9535	-9535	-9635	-11324	-9867
رصيد ميزان الخدمات	3257	3409	3522	2102	3053	2634	2448	594
رصيد ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية	-452	-80	14	-112	670	699	1507	1721
رصيد الميزان الجاري	-2109	-1666	-3012	-4766	-5812	-6302	-7369	-7552

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2011، ص54.

-Banque centrale de Tunisie, **Rapport 2015**, P62.

الشكل رقم (03-02): تطور رصيد الميزان الجاري التونسي (2008-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03-08)

¹Banque centrale de Tunisie, **Rapport 2015**, P25.

عرف الميزان الجاري خلال فترة الدراسة عجزا مستمرا تميز بالارتفاع والتوسع من 2008 إلى غاية 2015، حيث من الملاحظ أن هذا العجز تفاقم بشكل كبير خلال سنة 2011 بالمقارنة مع السنوات السابقة بمقدار 4766 مليون دينار، نظرا لتأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاسها على الميزان التجاري الذي حقق عجزا قدره -6756 مليون دينار، صاحبه تقلص ميزان الخدمات بـ2102 مليون دينار، مما انعكس على رصيد ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية حيث انخفضت المداخيل من تحويلات المقيمين بالخارج لتسجل عجزا قدره -11,2% نظرا لانخفاض دخل العمال التونسيين في الخارج بسبب الإجراءات والتدابير المتخذة في بعض الدول الأوروبية للحد أو محاولة الخروج من هذه الأزمة، لتكون سنة 2011 بداية لتوسع عجز الميزان التجاري التونسي وانطلاقة له بحيث عرف استمرار هذا العجز وتفاقمه نظرا للظروف الاقتصادية والأمنية التي مرت بها تونس، إذ اقتصرت بظلالها على رصيد الميزان الجاري حيث قدر العجز في سنة 2015 بـ7552 مليون دينار وهو أعلى قيمة سجلت خلال أو على طول سنوات الدراسة.

المطلب الثالث: الميزان الجاري في المغرب

لم يكن الميزان الجاري المغربي خارج تأثيرات أزمة الديون السيادية، فقد عرف كذلك تأثيرا بالأحداث الواقعة بمنطقة اليورو نظرا للعلاقات الوطيدة بينهما، ما جعلها في واجهة لا صدام بهاته الأزمة.

أولاً: الميزان التجاري في المغرب

يمكن إبراز أهم التطورات الحاصلة على مستوى الميزان التجاري من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-09): أهم تطورات الميزان التجاري المغربي خلال الفترة (2008-2015)

الوحدة: مليار درهم

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	155.74	111.96	149.58	173.97	185	184.7	200.80	215.11
الواردات	326.04	265.18	297.96	357.98	387.0	379.9	388.08	366.36
رصيد الميزان التجاري	-170,30	-153.22	-148.38	-184.01	-202	-195.2	-187.28	-151.25

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

-بنك المغرب، التقرير السنوي 2009، ص274.

-بنك المغرب، التقرير السنوي 2011، ص254.

-بنك المغرب، التقرير السنوي 2013، ص ص 74-76.

-بنك المغرب، التقرير السنوي 2015، ص ص 72-74.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (03-09) نلاحظ أن الميزان التجاري قد حقق عجزا واضحا على طول سنوات الدراسة (2008-2015)، حيث من الملاحظ أن قيمة الواردات أكبر من قيمة

الصادرات وأنها في ارتفاع مستمر، حيث كان للأزمة العالمية انعكاسات على الإقتصاد المغربي بحيث تراجع الطلب على الصادرات المغربية، وعلى رأسها الفوسفات والمواد الغذائية، فحسب إحصائيات مكتب الصرف لشهر جويلية 2009، انخفضت صادرات السلع بنسبة 34.4% مقارنة مع النصف الأول من بين 2008 وانتقلت بذلك من 86.1 مليار درهم إلى 56.5 مليار درهم في الوقت الذي انخفضت فيه الواردات بنسبة 19.8% ليرتفع العجز التجاري في نهاية شهر جويلية إلى 48.2 مليار درهم⁽¹⁾.

حيث انخفض العجز التجاري في الفترة ما بين 2009 و2010 على التوالي بـ 151 و 148 مليار درهم بسبب انخفاض قوي عرفته الواردات مقارنة مع الصادرات، نتيجة التأثيرات السلبية الناجمة عن الأزمة الإقتصادية العالمية على المغرب وكذا شركائه التجاريين الرئيسيين⁽²⁾، إذ يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للمغرب من خلال امتصاص 60% من صادراته، وأول ممون له بحصة متوسطة تبلغ 50% من وارداته الإجمالية ما بين الفترة 2008 و 2013⁽³⁾، إذ عرف العجز التجاري للمغرب اتجاه الإتحاد الأوروبي سنة 2010 بـ 83% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو ما يمثل نسبة استقرار مقارنة بنسبة 2009 وقد نتج هذا التطور عن ارتفاع الصادرات المغربية بنسبة 14.8% لتفوق بذلك نمو الواردات القادمة من الإتحاد الأوروبي الذي لم يتجاوز 8% وفي المقابل بلغت واردات المغرب من الإتحاد الأوروبي 149.3 مليار درهم، أي ما يوازي 19.5% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 18.9% سنة 2009⁽⁴⁾ ليرتفع العجز سنة 2011 إلى 184.01 مليار درهم و سنة 2012 بـ 202 مليار درهم وعلى أثر تفاقم أزمة الديون السيادية و تدهور أوضاع الإتحاد الأوروبي حيث بلغ العجز التجاري للمغرب إزاء الإتحاد الأوروبي 8.8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 مقابل 7.5% سنة من قبل على أثر ارتفاع الواردات بنسبة 14.6% لتصل إلى 168 مليار درهم من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 19.2% سنة 2010، وفي المقابل تزايدت صادرات المغرب نحو الإتحاد الأوروبي التي بلغ مجموعها 97.2 مليار درهم بنسبة 8.8% أي 12.1% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 11.7 سنة 2010، وفي إطار الإتفاق الموقع مع الإتحاد الأوروبي ارتفعت المبادلات التجارية للمغرب بنسبة 19% وحوالي 17 مليار درهم مقارنة بسنة

¹ ميمون رحمانى، المغرب في مواجهة الأزمة العالمية المديونية والخيارات الإقتصادية والميزانية، نشر يوم 18/09/2011 على الموقع الإلكتروني <http://mimounrahmani.wordpress.com> تاريخ الإطلاع: 2018/05/02، 18.55 سا.

² العجز التجاري المغربي يتضاعف 5 مرات خلال 12 عاما، نشر في ماي 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net>، تاريخ الإطلاع: 2018/05/13، 23.37 سا.

³ عجز الميزان التجاري المغربي يصل 22.1%، نشر يوم 27/5/2015، على الموقع الإلكتروني، <http://m.hesporess.com>، تاريخ الإطلاع: 2018/05/11، 23:10 سا.

⁴ بنك المغرب، التقرير السنوي 2010، ص 82.

2010 لتصل إلى 105.8 مليار وقد أفرز هذا التطور عجزا تجاريا يقارب 45 مليار أي 5.6% من الناتج الداخلي الإجمالي⁽¹⁾.

تقلص العجز التجاري في سنة 2013 بنسبة 3.4% إلى 195.2 مليار درهم نتيجة تراجع الواردات وشبه استقرار في نمو الصادرات، إذا انخفضت الواردات بنسبة 1.8% إلى 380 مليار درهم، سجلت الفاترة الطاقية تحسن بنسبة 4.2% إلى 102.1 مليار درهم، بالنظر على الخصوص إلى تراجع المشتريات من النفط الخام بنسبة 3.4% حيث بلغت 36.3 مليار⁽²⁾.

حيث عوف الميزان التجاري لسنة 2014 عجزا قدره 187.28 مليار درهم، ويرجع هذا العجز إلى ارتفاع الواردات بنسبة 3.6% وارتفاع نسبة الصادرات ب 5.2% أي أزيد من 82.16 مليار درهم⁽³⁾.

أما في سنة 2015 واصل العجز في الميزان التجاري منحناه التنازلي الذي بدأ سنة 2013 لينتقل بواقع 36 مليار ويصل إلى 151.3 مليار درهم، أي ما يعادل 15.4% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 20.3% سنة 2014 و 22.1% سنة 2013، ويعزي هذا التغير إلى تراجع الواردات بنسبة 5.6% إلى 366.4 مليار وارتفاع الصادر بنسبة 7.1% إلى 215.1 مليار، ويعكس تراجع الواردات بشكل أساسي تندي مشتريات المنتجات الطاقية بنسبة 28.6% إلى 66.3 مليار ارتباطا بالإنخفاض الكبير للأسعار في السوق الدولية، من جهة أخرى عرفت الصادرات ارتفاعا بواقع 7.1% لتبلغ 215.1 مليار، خاصة نتيجة استمرار الأداء الجيد لقطاع السيارات⁽⁴⁾.

ثانيا: ميزان الخدمات المغربي

يمكن ابراز أهم التطورات التي عرفها ميزان الخدمات في المغرب وفق آثار وانعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية.

¹ بنك المغرب، التقرير السنوي 2011، ص 76.

² بنك المغرب، التقرير السنوي 2013، ص 74.

³ تفاقم العجز التجاري بنسبة 2.1 في المائة في نهاية ماي 2014، مغرس، نشر يوم 2014/06/17، على الموقع الإلكتروني: <http://www.maghvess.com> تاريخ الإطلاع: 2018/05/14، 8:33 سا.

⁴ بنك المغرب، التقرير السنوي 2015، ص ص 69-72.

الجدول رقم (03-10): تطور رصيد ميزان الخدمات المغربي خلال الفترة (2008-2015)

الوحدة: مليار درهم

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد ميزان الخدمات	51.47	45.42	42.83	43.49	45.28	46.71	59.5	62.08

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- بنك المغرب، التقرير السنوي 2009، ص 278.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2011، ص 258.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2012، ص 236.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2014 ص 68.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2015، ص 238.

من خلال معطيات الجدول رقم (03-10) نلاحظ أن ميزان الخدمات المغربي سجل فائض طوال فترة الدراسة (2008-2015)، حيث سجل سنة 2008 فائضا قدر بـ51.47 مليار درهم، لينخفض سنة 2009، إذ انخفضت مداخل السياحة البالغة 52.8 مليار درهم بنسبة 49% مقابل 5.3% سنة 2008 تحت تأثير تباطؤ النشاط الإقتصادي في أهم البلدان المصدرة، المتضررة بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، أما فيما يتعلق بمداخل النقل البالغة 1.8 مليار درهم فقد تزايد بنسبة 42% وذلك بفضل تطور النقل الجوي والسككي والبحري للمسافرين فيما تضرر نقل السلع من ضعف المبادلات الخارجية، فيما سجل فائض الاتصالات ارتفاعا بنسبة 12.5%⁽¹⁾.

و في سنة 2010 انخفض فائض ميزان الخدمات إلى 42.83 مليار درهم ليعاود الإرتفاع خلال سنة 2011، حيث سجلت عائدات السياحة نمو بواقع 4.8% بدل 6.8% سنة 2010، وبلغ رصيد الأسفار 48.1 مليار درهم وموازة مع ذلك ارتفعت القيمة المضافة بخدمات الاتصالات بنسبة 19% سنة 2011 عوض 4.4% سنة 2010 ويعزى هذا التسارع على السواء إلى تزايد العرض وانتعاش الطلب وانخفاض الأسفار⁽²⁾، وتعود أسباب تراجع عائدات السياح إلى مخلفات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو كونها مصدر لاستقطاب السياح، حيث انخفضت مداخل الأفراد في منطقة اليورو بسبب الركود الإقتصادي في المنطقة جراء تفاقم الأزمة مما أثرت بذلك سلبا على قطاع السياحة في المغرب وتراجع إيراداتها مقارنة بالسنوات السابقة .

واستمر فائض ميزان الخدمات في الإرتفاع خلال نفس سنة 2012، نتيجة الأداء الجيد الذي حققه فرع الاتصالات خلال نفس السنة، حيث شهدت قيمته المضافة نمو بنسبة 25,6 % مقابل 19% سنة من

¹ بنك المغرب، التقرير السنوي 2009، ص ص 51-85.

² بنك المغرب، التقرير السنوي 2011، ص ص 39-79.

قبل، فيما سجلت مداخيل السياحة تراجعاً بنسبة 17 % سنة 2012⁽¹⁾ حيث تباطأت وتيرة نمو السياحة بشكل كبير في ظل ظرفية تميزت بالإعتداء الإرهابي الذي حدث في مراكش أبريل 2011 وانعدام الإستقرار السياسي في بعض بلدان المنطقة وتدهور النمو من جديد في منطقة الأورو⁽²⁾، إثر تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية، فيما تفاقم عجز قطاع النقل بنسبة 3,5 % وتراجع حجم النقل الجوي على كافة المطارات تقريباً، كما تدين النقل البحري بنسبة 3%⁽³⁾.

وخلال سنة 2013 واصل ميزان الخدمات تحسناً حيث سجل فائض قدره 46,71 مليار درهم نتيجة تزايد مداخيل السياحة وتزايد عدد السياح الوافدين بنسبة 7,2 % متجاوزة للمرة الأولى عتبة 10 مليون سائح، حيث احتل الإتحاد الأوروبي المرتبة الأولى من حيث توافد السياح، وفي المقابل تراجعت عائدات قطاع النقل بنسبة 11% نتيجة لتدني نشاط النقل الجوي والنقل البحري، وتراجع كذلك عائدات الأسفار⁽⁴⁾. واستمر فائض ميزان الخدمات في الإرتفاع خلال السنتين 2014 و 2015 حيث سجل 59,5 مليار درهم و 62,08 مليار درهم على التوالي، نتيجة بالأساس إلى ارتفاع مداخيل النقل لاسيما النقل البحري، ويعزي هذا التطور إلى نمو رصيد الأسفار بنسبة 1,6 % وارتفاع مداخيل السياحة سنة 2014، حيث سجل عدد السياح نمو بوتيرة 2,4% ليصل إلى 10,3 مليون زائر خاصة من الإتحاد الأوربي بسبب التحسن الطفيف الذي شهدته منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية إلى رصيد خدمات الاتصالات.

ثالثاً: ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية في المغرب

من خلال الجدول الآتي يمكن إبراز أهم التطورات الحاصلة بين الفترة 2008 و 2015 على مستوى ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية في المغرب.

³ بنك المغرب، التقرير السنوي 2012، ص ص 42-77.

² بنك المغرب، التقرير السنوي 2013، ص 33.

³ بنك المغرب، التقرير السنوي 2012، ص 77.

⁴ بنك المغرب، التقرير السنوي 2013، ص ص 32-81.

الجدول رقم(03-11): تطور رصيد ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية في المغرب الفترة (2008-2015)

الوحدة مليار درهم

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ميزان دخل العوامل	-4,06	-7,35	-12,55	-16,56	-19,23	-14,23	-21,15	-18,41
ميزان التحويلات الجارية	67,62	58,44	61,42	65,61	66,35	73,31	81,54	76,72
ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية	63,56	51,09	48,87	49,05	47,12	58,42	60,39	58,31

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- بنك المغرب، التقرير السنوي 2011، ص 258.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2009، ص 278.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2013، ص 236.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2014، ص 232.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2015، ص 238.

عرف ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية خلال سنوات الدراسة 2008-2015، فائض حيث تقلصت التحويلات الجارية الخاصة لسنة 2009 التي بلغت 58,44 مليار درهم بنسبة 5,1% بسبب تراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج من 53,1 مليار درهم إلى 50,2 مليار درهم، وقد وردت هذه التحويلات من منطقة اليورو بنسبة 79% وبلدان الخليج بنسبة 8,7% والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 4,7% أما العائدات برسم التحويلات العمومية⁽¹⁾، فقد شهدت انخفاض بواقع 62,4% من سنة إلى أخرى لتنتقل من 9,6 مليار درهم إلى 3,6 مليار، ويعود هذا التراجع أيضا إلى مخلفات الأزمة المالية العالمية 2008 وبداية دخول منطقة اليورو في حالة الإستقرار بسبب الأحداث التي عرفت فيها حيث عرفت تحويلات تراجعاً بنسبة 5,3% والتي بلغت 50,2 مليار درهم سنة 2009، مقابل 53 مليار درهم سنة 2008. وموازية مع ذلك تحسنت العائدات برسم التحويلات الجارية الخاصة لتصل إلى 60,6 مليار درهم سنة 2010، حيث تزايدت بنسبة 5% نتيجة تنامي تحويلات أموال المغاربة المقيمين بالخارج بما قدره 7,8% حيث بلغت 54,1 مليار درهم، وقد وردت هذه التحويلات من منطقة اليورو ودول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية في حدود 74,4% و10,4% و5,5% على التوالي وعلى العكس إنحصرت المداخيل برسم التحويلات العمومية من 6,3 مليار إلى 2,8 مليار درهم.

¹ بنك المغرب، التقرير السنوي 2009، ص 86.

ليعرف بعد ذلك ميزان دخل العوامل والتحويلات تحسنا طفيفا في سنتي 2010 و 2011 على التوالي حيث بلغ الفائض 48,87 مليار درهم و 49,05 مليار درهم سنة 2010 و 64,6 مليار درهم في سنة 2011 على إثر نمو تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج وقد وردت هذه التحويلات من منطقة اليورو في مقدمتها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا بالإضافة إلى دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

ليعاود التقلص سنة 2012 حيث انخفض فائض ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية على 47,12 مليار درهم، انخفضت التحويلات الجارية الخاصة بواقع 1,3% لتصل إلى 66,35 مليار درهم، حيث ارتبط بتراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بواقع 3,8% لتصل إلى 56,2 مليار مقابل 58,4 مليار درهم سنة 2011، أما فيما يخص ميزان دخل العوامل فقد انخفض بفعل تراجع تدفق الإستثمارات المباشرة، ويرجع هذا الإنخفاض أساسا إلى التأثير بالأزمة الإقتصادية التي تعاني منها منطقة اليورو والتي أثرت سلبا على دخل الأفراد في هاته المنطقة وتخفيض مما أثر بذلك على تحويلات المغاربة وتراجعها عما كانت عليه.

لتعرف سنة 2013 ارتفاعا في رصيد ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية بمقدار 58,42 مليار درهم، حيث تزايدت عائدات التحويلات بنسبة 12,1% إلى 76,8 مليار درهم لتعكس بذلك النمو المسجل على صعيد الهبئات العمومية التي ارتفعت من 2,8 مليار إلى 7,3 مليار درهم والتحويلات الخاصة من 65,7 مليار إلى 69,4 مليار درهم، ويعزي تطور هذه الأخيرة إلى نمو بند "المعاشات والتعويضات العائلية" بواقع 1,8 مليار درهم والهبئات الخاصة بواقع 1,5 مليار درهم بالمقابل وبعد تحسن طفيف في سنة 2012، تراجعت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 1,5% ولا تزال منطقة اليورو تمثل المصدر الرئيسي لهذه التحويلات، وافرز ميزان التحويلات الجارية فائضا بلغ 73,31 مليار درهم مرتفعا بنسبة 10,5% من سنة لأخرى، وفيما يتعلق بالمداهيل، فقد تخلص عجزها بنسبة 22,6% إلى 14,9 مليار درهم نتيجة بالأساس لانخفاض التدفقات نحو الخارج برسم أرباح الإستثمارات الأجنبية في المغرب فيما يعادل 7,5 مليار درهم⁽²⁾.

تفانم عجز رصيد المداهيل بواقع 7,5 مليار إلى 21,2 مليار إلى 21,2 مليار درهم، ويعزي هذا التطور بشكل أساسي إلى ارتفاع التدفقات نحو الخارج برسم الربحيات عن الإستثمارات المباشرة إلى 14,9 مليار وبدرجة أقل إلى تراجع مداهيل التوظيفات المالية في الخارج إلى 1,3 مليار بموازاة ذلك تحسنت

¹ بنك المغرب، التقرير السنوي 2010، 2011، ص 80.

² بنك المغرب، التقرير السنوي 2013، ص 82.

عائدات التحويلات الخاصة بنسبة 4,8% إلى 73,7 مليار درهم، بفعل نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 3,6% إلى 59,9 مليار، وتمثل التدفقات القادمة من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا لوحدها 53,8% من هذه التحويلات⁽¹⁾.

وفي سنة 2015 تدنى الرصيد السلبي للمداخيل بمقدار 5 مليار ليصل إلى 18,4 مليار درهم، وذلك إثر تراجع النفقات برسم ربحيات الإستثمارات المباشرة والتي تناقصت من 16,1 إلى 10,9 مليار درهم، أما فيما يخص التحويلات الجارية فقد عادت للانخفاض من جديد بنسبة 2,9% لتبلغ 76,72 مليار درهم أبرزها قادمة من منطقة اليورو⁽²⁾.

رابعاً: الحساب الجاري المغربي

ومحصلة للتطورات الحاصلة في الموازين الفرعية السابقة، سجل رصيد الميزان الجاري المغربي عجزاً طوال فترة الدراسة وأرقام متباينة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-12): تطور رصيد الميزان الجاري المغربي (2008-2015)

الوحدة مليار درهم

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الميزان التجاري	-150.96	-133.33	-126.03	-157.16	-173.04	-171.30	-172.11	-139.23
ميزان الخدمات	51.47	45.42	42.83	43.49	45.28	46.71	59.71	62.08
ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية	63.56	51.09	48.87	49.05	47.12	58.42	60.39	58.31
رصيد الميزان الجاري	-35.93	-36.82	-34.33	-64.62	-80.64	-66.17	-52.22	-18.24

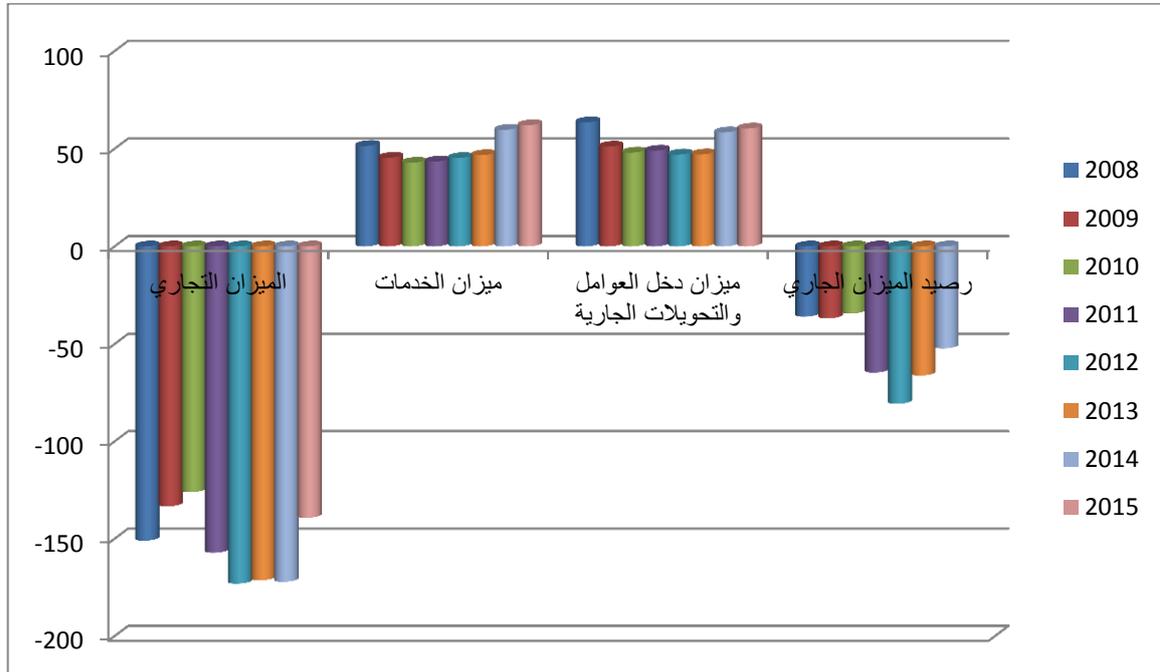
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- بنك المغرب، التقرير السنوي 2009، ص 278 .
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2011، ص 258.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2013، ص 236.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2014، ص 232.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2015، ص 238.

¹ بنك المغرب، التقرير السنوي 2014، ص 68.

² بنك المغرب، التقرير السنوي 2015، ص 75.

الشكل رقم (03-03): تطور رصيد الميزان الجاري المغربي (2008-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03-12)

من خلال الجدول رقم (03-12) والشكل رقم (03-12) نلاحظ إرتفاع في عجز الميزان الجاري لسنة 2009 بـ 36.82 مليار درهم مقارنة بسنة 2008 الذي سجل 35.93 مليار درهم وهذا راجع لإنخفاض الميزان التجاري وميزان الخدمات وميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية وهذا بسبب الآثار الحادة للأزمة المالية العالمية 2008، مما اثر على قطاع السياحة وتدفق الاستثمارات الخارجية وتراجع في قيمة تحويلات المغاربة.

ليعاود هذا الرصيد الإنخفاض سنة 2010 بـ 34.33 مليار درهم حسب معطيات الجدول وهذا بسبب تأثر الميزان التجاري وإنخفاض قيمته مقارنة بالسنوات الماضية.

لتعرف سنتي 2011 و 2012 تفاقم في رصيد الميزان الجاري بـ 64.62 مليار درهم و 80.64 مليار درهم على التوالي حيث قدر العجز في سنة 2011 بـ 8% من الناتج الداخلي الإجمالي أما فيما يخص سنة 2012 وصل إلى 10% من الناتج الداخلي الإجمالي، ويعزي هذا التفاقم إلى تدهور الميزان التجاري ليصل إلى 9.3% وتراجع ميزان المداخل وميزان التحويلات الجارية بمقدار 1.9% و 0.5% على التوالي ويرجع السبب الرئيسي لتدهور الميزان الجاري إلى الحالة السلبية للميزان الجاري لسنة 2012 على إثر تفاقم أزمة الديون السيادية وإشتداد الضغوط في الأسواق المالية العالمية.

تراجع عجز الحساب الجاري في سنة 2013 بـ 66.17 مليار درهم أي بواقع 2.1% إلى 7.6% من الناتج الداخلي الإجمالي نتيجة إنخفاض عجز ميزان التحويلات الجارية بالإضافة إلى ميزان الخدمات.

لينتقل رصيد الميزان الجاري لسنة 2014 بـ 52.22 مليار درهم أي أنه إنخفض بـ 7.9% إلى 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة التحسن الملموس في الميزان التجاري وميزان الخدمات وميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية لإستمرار تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج في النمو رغم ظاهرة البطالة التي تعرفها البلدان المستقبلية الرئيسية.

في حين عرفت سنة 2015 تراجعاً واضحاً لرصيد الميزان الجاري سجل 18.84 مليار درهم بسبب تقلص العجز التجاري بنسبة 19.2% بالإضافة إلى نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 2.9% رغم إنخفاض المداخيل بواقع 1.2%.

المبحث الثاني: انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على ميزان العمليات الرأسمالية لدول المغرب العربي

لم يكن ميزان العمليات الرأسمالية لدول المغرب العربي بعيداً عن تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية من خلال هذا المبحث سنحاول إبراز أهم التداعيات التي عرفها.

المطلب الأول: ميزان العمليات الرأسمالية في الجزائر

للقوف على تطورات ميزان العمليات الرأسمالية في الجزائر، سيتم الإستعانة بالجدول الموالي:

الجدول رقم (03-13): تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية في الجزائر (2008-2015)

الوحدة: مليار دولار

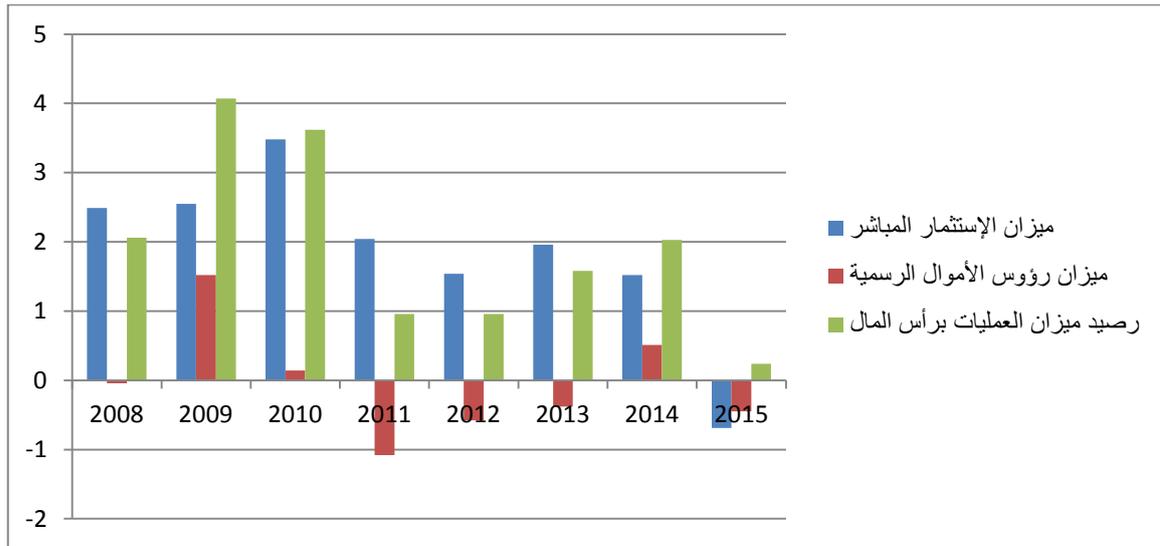
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ميزان الإستثمار المباشر	2,49	2,55	3,48	2,04	1,54	1,96	1,52	-0,69
ميزان رؤوس الأموال الرسمية	-0,43	1,52	0,14	-1,08	-0,58	-0,38	0,51	-0,45
رصيد ميزان العمليات برأس المال	2,06	4,07	3,62	0,96	1,58	2,03	2,03	0,24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على :

-Banque d'Algérie, **Rapport 2011**, P50.

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015**، ص 65.

الشكل رقم(03-04): تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية في الجزائر (2008-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(03-13).

من خلال الجدول رقم (03-13) والشكل رقم (03-04) يتضح أن الميزان الرأسمالي الجزائري حقق فائض طول فترة الدراسة (2008-2015).

تعتبر سنة 2008 المرة الأولى التي يكون فيها رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية موجب، وهذا تحت تأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدرت بمبلغ 2,33 مليار دولار في سنة 2008⁽¹⁾، وذلك بسبب النظام المالي الجزائري ومحدودية اندماجه في النظام العالمي، فهي لم تتأثر بالأزمة المالية⁽²⁾، وفي سنة 2010 سجلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعا محسوسا ولم يكن هذا التطور بفعل زيادة حقيقية في حجم مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر، وإنما بفعل زيادة رؤوس الأموال الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر⁽³⁾، إذ أن أزمة الديون السيادية أثرت سلبا على حركة رؤوس الأموال وبالتالي فإن ذلك يعني بالضرورة تراجع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، حيث أن الأجانب يعانون من تراجع ربحية مشاريعهم في أوروبا إضافة إلى وقوعهم في حالات تراكم للديون نتيجة تراجع النشاط الإقتصادي في أوروبا كلها عوامل تدفع إلى تراجع حركة رؤوس الأموال⁽⁴⁾ لتتخفف

¹ جميلة الجوزي، "أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الإقتصادية في الجزائر: محاولة تقييم، 13 ماي 2013، جامعة الجزائر 3، ص108.

² عبد القادر بابا، خيرة أجري، الإمتيازات الجبائية ودورها في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية الإقتصادية والمالية، العدد2، سبتمبر 2014، جامعة يحي فارس، المدينة، ص29.

³ حليم بن دحمان، رفع رؤوس الأموال الأجنبية ساهم في رفع الإستثمارات الأجنبية، مجلة الأبحاث الإقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 29، فيفري 2011، ص63.

⁴ أزمة الديون الأوروبية... ما الحل؟، نشر يوم 17/12/2011، على الموقع الإلكتروني: <https://www.djelfa.info>. تاريخ الإطلاع: 2018/05/12، 22:13.

هذه التدفقات إلى ما قيمته 2,04 دولار سنة 2011، وذلك راجع إلى التعديلات خاصة فيما تتعلق بتفضيل المنتج الجزائري المحلي على حساب الإستثمارات الأجنبية⁽¹⁾.

خلال سنة 2012 عرفت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا وهذا راجع إلى فرض قاعدة 49/51 على الإستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009)، والتي تنص على تغلب الشركات الوطنية على الأجنبية بإعطائها أكبر حصة في عمليات الإستثمار بمعنى أن للمستثمر الجزائري الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الإعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع⁽²⁾، بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد خمسة وعشرون (25 سنة) من النشاط وإلغاء حق المستثمر في شراء العقار.

فيما يخص حساب رأس المال والعمليات المالية سجلت سنة 2014 فائضا معتبرا (3,6 مليار دولار) وذلك بعد سنتين متتاليتين من العجز إلى حد كبير، عوض التراجع في المداخيل الصافية بموجب الإستثمارات الأجنبية وبتحسن تحصيل المستحقات⁽³⁾.

كما سجل حساب رأس المال والمعاملة المالية عجزا في 2015 (61- مليون دولار) مقابل فائضا قدره 3.400 مليار دولار في 2014، في أعقاب تحويل 234 مليار دولار إثر عملية بيع من قبل غير المقيمين للمقيمين لخصصهم في شركة خاضعة للقانون الجزائري⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: ميزان العمليات الرأسمالية في تونس

لم يسلم الميزان الرأسمالي لدولة تونس من تداعيات أزمة الديون السيادية التي عرفها دول الإتحاد الأوروبي، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذا المطلب، وللوقوف على تطورات رصيد ميزان العمليات الرأسمالية في تونس نقوم بإدراج الجدول التالي:

¹ عبد القادر بابا، خيرة أجري، مرجع سبق ذكره، ص108.

² فلة حمدي، مريم حمدي، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد10، ص342.

³ بنك الجزائر، التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجيهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015، ص7.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، ص64.

الجدول رقم (03-14): تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية في تونس (2008-2015)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية	4.022	3.781	2.632	2.280	7.829	5.002	8.739	8.132

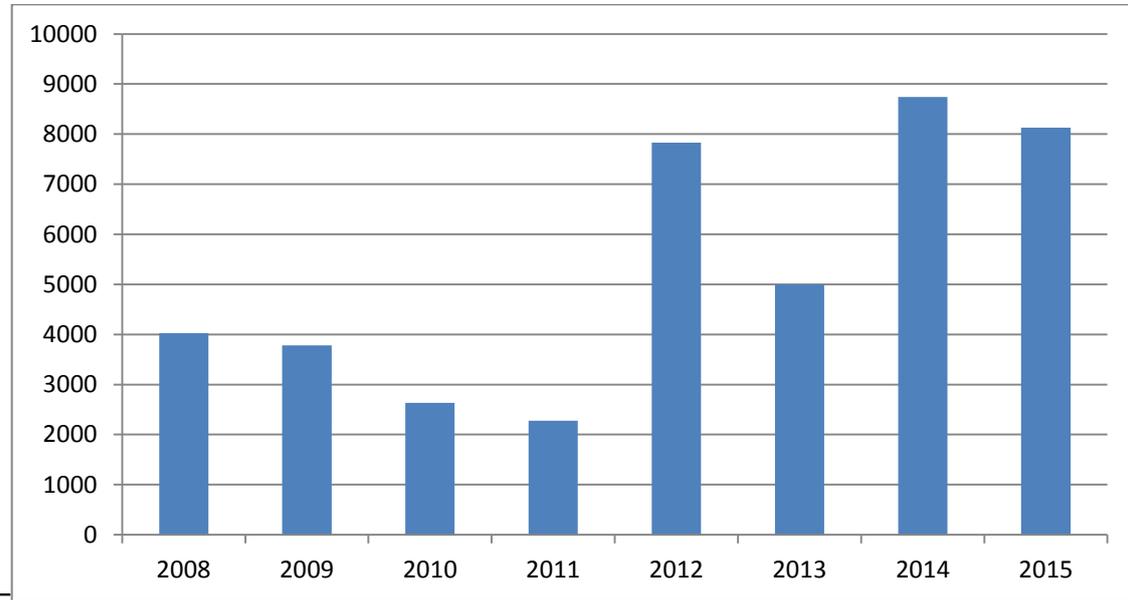
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2009، ص185.

- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2013، ص79.

- Banque centrale de Tunisie, **Rapport 2015**, P62.

الشكل رقم (03-05): تطور رصيد ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية في تونس (2008-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03-14).

سجل ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية فائض لكن بوتيرة متذبذبة على طول فترة الدراسة، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (03-14) والشكل رقم (03-05) فخلال سنة 2009 انخفض فائض ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية بحوالي 6% مقارنة بسنة 2008 وهذا نتيجة انخفاض تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة تونس بحوالي 3% خلال نفس الفترة⁽¹⁾.

لينخفض الرصيد خلال سنة 2010 و 2011 بمقدار 2.632 مليون دينار و 2.280 مليون نتيجة تواصل تراجع تدفق الإستثمارات الأجنبية ورؤوس الموال على إثر تفاقم أزمة الديون السيادية والركود الإقتصادي الذي تعرفه منطقة اليورو، الذي اثر بدوره على مصادر التمويل التي تحتاجها للقيام بمختلف المشاريع واستثمار هاته الأموال، حيث تراجعت هاته المصادر وتراجعت رؤوس الأموال الداخلة إلى

¹البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2009، ص185.

تونس مما أثر بالسلب عليها بسبب تدهور الأوضاع الإقتصادية والمالية لدول الإتحاد الأوروبي، حيث قدرت الإستثمارات الأجنبية لسنة 2011 بـ 587 مليون دينار مقارنة بين 2010 التي قدرت فيها بـ 1.873 مليون دينار.

ولقد تحسن الفائض من 2011 إلى 2012 بسبب ارتفاع التدفقات بعنوان الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2012 بـ 19,3% وتدعم فائض ميزان القروض والإقتراضات والإلتزامات الأخرى ليلبلغ 840 مليون دينار، ونتيجة لهذه التطورات إستقرت الموجودات الصافية من العملة الأجنبية في مستوى 9.857 مليون دينار⁽¹⁾، فقد تصاعد صافي التدفقات للداخل في الحساب الرأسمالي والمالي ليصل إلى نحو 5,1 مليار دولار مقارنة مع 1,6 مليار دولار في عام 2011، وذلك كمحصلة لارتفاع صافي النفقات الواردة في كل من الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمارات الأخرى بأكثر من الضعف لتبلغ حوالي 2,8 مليار دولار و 4,4 مليار دولار على التوالي خلال عام 2012⁽²⁾.

وانخفض فائض ميزان رأس المال والعمليات المالية من جديد في سنة 2013 بحوالي 36% مقارنة بسنة 2012 ويعزي هذا الإنخفاض إلى تراجع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة تونس بـ 27,5% خلال نفس الفترة حيث بسبب التوترات الأمنية والسياسة في تونس التي أثرت سلبا على استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة⁽³⁾.

وتزايد فائض ميزان الإستثمار الأجنبي بنسبة 4,55% ليلبلغ 275 مليون دينار علما وان تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر قد سجلت إرتفاعا بنسبة 9,16% لتبلغ 222 مليون دينار مقابل 190 مليون دينار في 2014⁽⁴⁾.

وسجل رصيد الحساب المالي فائضا في عام 2015، بتحسن قدره 8,17% مقارنة بعام 2014 وتعزي هذه الزيادة الطفيفة إلى نمو مسجل في نسب الإستثمارات المباشرة الأجنبية (7,47%) وأشكال أخرى من الإستثمارات (8,66%) واستنادا إلى البنك المركزي التونسي، سجلت المداخل الصافية لرؤوس الأموال الخارجية مستوى مقبولا، أي أكثر من 8 مليارات دينار تونسي، تشكلت في مجملها من تعبئة موارد خارجية على شكل قروض متوسطة وطويلة المدى، وسمحت هذه الحالة بتمويل العجز الجاري وتعزيز مستوى الوصول الصافية من العملات الأجنبية التي بلغت 14.120 مليار دينار تونسي أي ما يعادل 128 يوما من الإستيراد مع نهاية عام 2015 وهو ما أدى إلى تحقيق فائض في الميزان العام

¹ تقرير البنك المركزي التونسي، بتاريخ 16 ماي 2012، مرجع سبق ذكره.

² صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2013، ص194.

³ البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2013، ص79.

⁴ إحتياطي تونس من العملة الصعبة قارب 15 مليار دينار إلى غاية 24 مارس 2015، نشر يوم 2015/03/26 على الموقع الإلكتروني:

www.jomhouria.com، تاريخ الإطلاع: 2018/05/12، 21:40 سا.

للمدفوعات بقيمة 783 مليون دينار في عام 2015، وارتفعت إلى ملياري دينار تقريبا، وحسب السلطات التونسية، سمحت الإستثمارات المباشرة الأجنبية لاسيما الخاصة في القطاعات غير الطاقة من توفير 10617 فرصة عمل من بينها 9372 فرصة عمل في قطاع الصناعات التحويلية و 987 فرصة عمل في قطاع الخدمات⁽¹⁾.

المطلب الثالث: ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية في المغرب

حقق ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية في المغرب فوائض متفاوتة من عام غلى آخر طوال فترة الدراسة (2008-2015)، وللوقوف على تطورات رصيد هذا الميزان، سيتم الإستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (03-15): تطور رصيد ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية في المغرب (2008-2015)

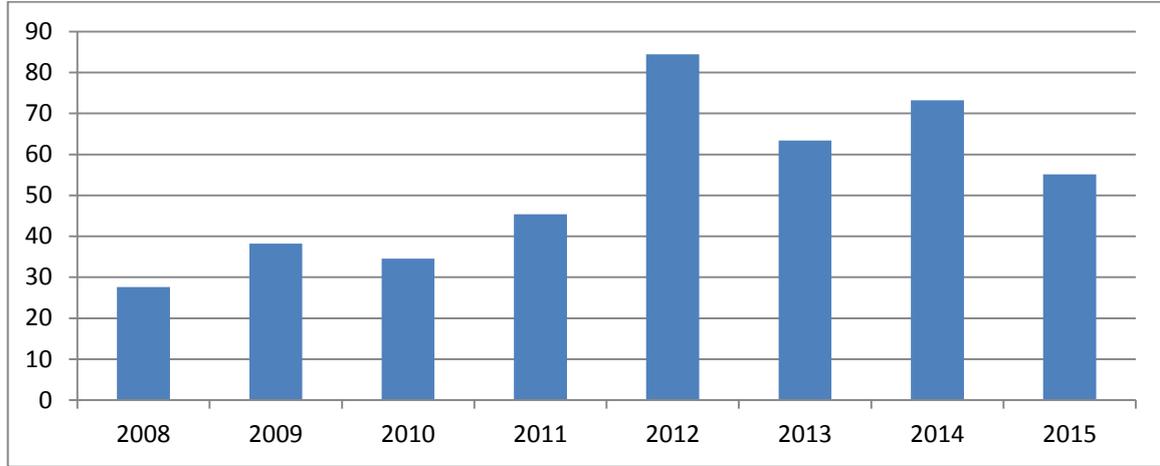
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية	27,62	38,20	34,54	45,41	84,43	63,37	73,2	55,1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- بنك المغرب، التقرير السنوي 2009، ص 278.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2010، ص 245.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2011، ص 258.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2012، ص 252.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2013، ص 237.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2015، ص 76.

¹ موجز قطري، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الشكل رقم(03-06):تطور رصيد ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية في المغرب
(2015-2008)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03-15)

من خلال الجدول رقم(03-15) والشكل رقم(03-05)، نلاحظ أن ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية سجل فائضا مستمرا طوال فترة الدراسة (2008-2015)، حيث ارتفع الفائض سنة 2009 إلى 38,20 مليار درهم مقابل 27,62 مليار درهم سنة 2008، نظرا بالأساس لارتفاع الفائض برسم عمليات القطاع العمومي، وبالفعل أفرزت⁽¹⁾ عمليات القطاع العمومي فائضا بقيمة 18,9 مليار درهم مقابل 9,3 مليار درهم سنة من قبل، ارتباطا بارتفاع بواقع 24% في القروض المعبأة التي بلغت 28 مليار درهم التي قدمها مانحون متعددون الأطراف لتمويل مشاريع إستثمارية وإصلاحات هيكلية وفي ما يتعلق بالقروض والإستثمارات الأجنبية، فقد أفرزت فائض بقيمة 5.13 مليار درهم بدل 20,8 مليار درهم سنة من قبل، مرجعه بالأساس إلى انخفاض الإستثمارات الأجنبية المباشرة بواقع 27,4% لتصل إلى 20,3 مليار درهم نتيجة تباطؤ النشاط الإقتصادي وتدهور الأوضاع الإقتصادية بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، وموازة مع ذلك عرفت الإستثمارات في المحافظ التي قام بها المقيمون بالخارج إنخفاض بنسبة 50,2%⁽²⁾.

وفي سنة 2010 إنخفض فائض الميزان بحوالي 10% حيث بلغ 34,5 مليار درهم لاسيما على إثر تراجع الفائض المسجل برسم الإستثمارات المباشرة، فقد انخفض هذا الفائض بحوالي النصف على إثر ارتفاع عمليات تصفيته الإستثمارات بما قدره 11,9 مليار درهم لتصل إلى 21,4 مليار درهم⁽³⁾ ومن جهتها عرفت مداخيل الإستثمارات والقروض الخاصة الأجنبية انخفاضا يقدر بـ 14,1% بعد أن بلغت 13,7

¹ بنك المغرب، التقرير السنوي 2009، ص87.

² نفس المرجع، ص ص87، 88.

³ بنك المغرب، التقرير السنوي 2010، ص83.

مليار درهم في متم شهر أوث 2010 مقابل 16 مليار درهم خلال السنة التي قبلها⁽¹⁾، وذلك نتيجة تدهور الأوضاع والتقلبات التي شهدتها دول الإتحاد الأوروبي بسبب اندلاع أزمة الديون السيادية الأوروبية، وفي ما يخص رصيد الإستثمارات الأخرى، فقد تنامي بواقع 22,4% ويفسر هذا التطور في جزء منه بإصدار الخزينة إقتراضا سنديا بقيمة 11 مليار درهم في السوق الدولية⁽²⁾.

وخلال سنتي 2011 و2012، ارتفع فائض الميزان ليسجل 45,41 مليار درهم و 84,43 مليار درهم على التوالي، لاسيما ارتباطا بتطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تزايد تدفقها الصافي الإيجابي البالغ 18,4 مليار درهم سنة 2011 و 21,3 مليار درهم سنة 2012، ويفسر هذا بشكل حصري بتراجع عمليات تصفية الإستثمارات بحوالي 76%⁽³⁾.

أفرزت إستثمارات المحافظ مرة أخرى عن عجز بلغ 69,1 مليار درهم مقابل 1,8 مليار درهم سنة 2011⁽⁴⁾.

ومن جهة أخرى خلال سنوات 2012، 2013 و 2015، حققت مداخيل الإستثمارات الأجنبية المباشرة أداء جيدا بارتفاعات سنوية بنسبة 23 و 22 و 7 في المئة على التوالي وذلك على الرغم من الظرفية الإقليمية الصعبة.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة لانعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، تونس والمغرب

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم الآثار التي عرفتتها موازين مدفوعات دول المغرب العربي خلال الفترة 2008 إلى 2015 ومقارنة النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: دراسة وضعية ميزان مدفوعات دول المغرب العربي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية

أولا: دراسة وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر

من خلال التطورات التي عرفتتها أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر في أعقاب أزمة الديون السيادية الأوروبية، يمكن إدراج الجدول التالي:

¹ ميزان المبادلات في مجال الخدمات يسجل فائضا بأزيد من 29 مليار درهم متم شهر غشت الماضي، نشر في وكالة المغرب العربي يوم: 2010/10/01 على الموقع الإلكتروني: www.maghress.com تاريخ الإطلاع: 2018/05/15، 00.15 سا .

² بنك المغرب، التقرير السنوي 2010، ص83.

³ بنك المغرب، التقرير السنوي 2011، ص82.

⁴ بنك المغرب، التقرير السنوي 2012، ص79.

الجدول رقم (03-16): تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2008-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الميزان الجاري	34.35	0.4	12.14	17.76	12.43	1.16	-9.29	27.47
ميزان العمليات الرأسمالية	2.06	4.07	3.62	0.96	0.96	1.58	2.03	0.24
ميزان السهو والخطأ	0.48	-0.60	-0.44	1.41	-1.30	-2.27	1.50	1.08
رصيد ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.33	20.14	12.05	0.13	-5.88	-27.53

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد:

- Banque d' Algérie, **Rapport 2011**, P 50.

- Banque d' Algérie, **Rapport 2014** P 48 .

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، ص 62.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، ص 65.

من خلال الجدول رقم (03-16) نلاحظ أن ميزان المدفوعات الجزائري حقق فائضا من سنة 2008 إلى غاية 2013 بـ 36.99 مليار دولار، 3.86 مليار دولار، 15.33 مليار دولار، 20.14 مليار دولار، 12.05 مليار دولار و 0.13 مليار دولار على التوالي، ليحقق بعد ذلك عجزا في سنة 2014 و 2015 قدر بـ -5.88 مليار دولار و -27.53 مليار دولار على التوالي، إلا أنه من الملاحظ أن سنتي 2009 و 2013 سجلت أدنى قيمة لهما.

حيث يعود انخفاض فائض ميزان المدفوعات في سنة 2009 إلى التراجع الكبير في فائض الميزان الجاري نتيجة الأزمة المالية العالمية 2008 إثر الهبوط الحاد في أسعار النفط. لتعرف سنتا 2010 و 2011 ارتفاعا في فائض ميزان المدفوعات بـ 15.33 مليار دولار و 20.14 مليار دولار على التوالي نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية وبداية انتعاشه من مخلفات الأزمة المالية 2008 وتحسن في أسعار النفط العالمية وبالتالي ارتفاع فائض الميزان الجاري بـ 17.76 مليار دولار سنة 2011.

ليترجع هذا الانخفاض في فائض ميزان المدفوعات 2012 حيث سجل ما قيمته 12.05 مليار دولار وهذا على إثر تراجع فائض الميزان الجاري بـ 12.43 مليار دولار على إثر تداعيات أزمة الديون السيادية التي عصفت بدول الإتحاد النقدي الأوروبي وتراجع معدلات النمو في شتى القطاعات في منطقة اليورو مما أثر بالسلب على العلاقات بين الجزائر وهاته الدول، حيث تأثرت الجزائر بالأوضاع التي شهدتها منطقة اليورو، مما أثر بالسلب على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خاصة وأن المورد الوحيد للجزائر يتمثل في قطاع المحروقات والمداخيل المحققة من النفط التي يعد الإتحاد الأوروبي من الزبائن الأساسيين للجزائر.

ليواصل هذا الفائض في التقلص ابتداء من سنة 2013 حيث سجل 0.13 مليار دولار ويسجل بعد ذلك ميزان المدفوعات عجزا في سنة 2014 و 2015 بـ 5.88- مليار دولار و 27.56- مليار دولار نتيجة للأزمة النفطية الحدة التي عرفتها دول العالم والتراجع الكبير في أسعاره، مما أثر بالسلب على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات باعتبار إيرادات النفط الركيزة الأساسية التي يقوم عليها ميزان المدفوعات في تحديد حالته سواء كانت فائضا أو عجزا.

ومن نتائج الجدول تبين لنا أن تحديد رصيد ميزان المدفوعات يقوم أساسا على النتائج التي يحققها الحساب الجاري بالدرجة الأولى حيث أن الميزان التجاري يقوم على محرك أساسي تمثل في صادرات الجزائر من المحروقات والعوائد التي يحققها منها، إذ أن الارتفاع الكبير في أسعار النفط تعود بالإيجاب على الميزان التجاري وبالتالي تحقيق الميزان الجاري لفائض يحسن بالتالي من وضعية ميزان المدفوعات، والعكس صحيح في حالة إنخفاض أسعار النفط، يليه بدرجة أقل ميزان العمليات الرأسمالية حتى لو كانت مساهمته طفيفة وهذا راجع لنقص الإستثمارات الأجنبية وتراجع تدفق رؤوس الأموال إلى الجزائر، أما فيما يخص ميزان السهو الخطأ فقد كان رصيده متذبذبا بين العجز والفائض، حيث سجل سنة 2008 فائضا قدره 0.48 مليار دولار، ليعرف بعد ذلك هذا الرصيد عجزا إلى غاية 2013، ليعرف بعد ذلك تحسنا في سنتي 2014 و 2015 بـ 1.50 مليار دولار و 1.08 مليار دولار على التوالي.

ثانيا: دراسة وضعية ميزان المدفوعات في تونس

عرف ميزان المدفوعات التونسي خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2015 تغيرات وتطورات على مستوى الميزان الجاري والميزان الرأسمالي، حيث عرف ميزان المدفوعات تذبذبا بين فائض وعجز خلال فترة الدراسة. وللوقوف على تطورات رصيده، نقوم بإدراج الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-17): تطور رصيد ميزان المدفوعات التونسي خلال الفترة (2008-2015)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الميزان الجاري	-2109	-1666	-3012	-4766	-5812	-6302	-7369	-7552
ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية	4022	3781	2632	2280	7829	5002	8739	8132
ميزان السهو والخطأ	140	127	180	139	151	205	225	203
رصيد ميزان المدفوعات	2053	2242	-199	-2347	2168	-1095	1595	783

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على:

- معطيات الجدول رقم (03-08).

- معطيات الجدول رقم (03-14).

- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2009، ص 185.

- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2013، ص 58.

-Banque centrale de Tunisie, **Rapport 2015**, P62.

من خلال الجدول رقم (03-17) نلاحظ أن ميزان المدفوعات التونسي حقق فائض سنتي 2008 و

2009، ليسجل بعدها عجزا ابتداء من سنة 2010، واستمر حتى سنة 2013، حيث من الملاحظ أن هذا العجز تفاقم خلال سنة 2011 بالمقارنة مع سنة 2010، إذ قدر بـ 2347 مليون دينار نتيجة ارتفاع العجز في الميزان الجاري جراء زيادة عجز الميزان التجاري، فيما سجل ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية انخفاضا مقارنة بسنة 2010 ولكنه بقي عند مستوى جيد قدر بـ 2280 مليون دينار تونسي، إلى جانب هبوط مستوى الإحتياطيات من العملة الأجنبية بنسبة تناهز 19% لتتراجع إلى ما يعادل 113 يوما من التوريد*، وقد جاء ذلك نتيجة لاستخدام تلك الإحتياطيات لمواجهة التدفقات الرأسمالية الخارجية وتمويل الواردات من السلع الأساسية وذلك بالإضافة إلى استخدامه في دعم سعر الصرف في ظل تقلص الموارد من النقد الأجنبي، ومن الأسباب التي أدت إلى هذا التدهور في ميزان المدفوعات سنة 2011 تفاقم أزمة الدين السيادي في الدول الشريكة الأوروبية، علاوة على التوترات السياسية والإجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتصاعد أسعار المواد الأولية، وعدم الإستقرار السياسي والأمني والإجتماعي في ما بعد الثورة في تونس وتداعيات الحرب في ليبيا.

وفي سنة 2012 سجل ميزان المدفوعات فائضا قدر بـ 2168 مليون دينار تونسي نتيجة الإرتفاع الكبير في ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية، حيث تمكن هذا الأخير من تغطية التدهور الذي سجله الميزان التجاري، ومن الأسباب التي أدت إلى هذا التدهور المناخ الذي تميز باستمرار الشكوك

* محسوبة على أساس نسبة إجمالي الإحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة إلى إجمالي قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

والمخاوف القائمة على الصعيدين الأمني والاجتماعي وصعوبة الظروف الاقتصادية في البلدان الأوروبية بسبب تفاقم أزمة الديون السيادية، اما فيما يخص الإحتياطيات من العملة الأجنبية فقد ارتفعت إلى ما يعادل 119 يوم من أيام التوريد نتيجة للتحسن البطيء في مصادر الإيرادات من النقد الأجنبي في تونس. وفي سنة 2013 سجل ميزان المدفوعات عجزا قدر بـ 1095 مليون دينار تونسي، نتيجة التوسع الملحوظ الذي عرفه الميزان الجاري بسبب زيادة عجز الميزان التجاري نتيجة تباطؤ الصادرات وتراجع الواردات بصورة ضئيلة، وتعكس هذه التطورات مدى تأثير أداء الميزان السلبي في تونس بالتطورات الداخلية التي شهدتها البلاد بالإضافة إلى استمرار ضعف الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو، وانخفاض مستويات الطلب الخارجي، كما انخفض فائض ميزان الخدمات وفائض ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية، ويعزي هذا الانخفاض إلى تراجع ملموس في تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة تونس بسبب التوترات الأمنية والسياسية التي عاشتها تونس في تلك الفترة والتي كان لها تأثير سلبي على استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى جانب ارتفاع المنحنى العام لمؤشرات الدين وتسارع نسبة التضخم، بما يسלט مزيدا من الضغوط على الإحتياطيات من العملة الأجنبية (106 أيام من التوريد).

أما خلال سنة 2014 فقد سجل ميزان المدفوعات فائضا قدر بـ 1595 مليون دينار تونسي، نتيجة الارتفاع الملموس في ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية، حيث غطى هذا الارتفاع التدهور الذي سجله الميزان التجاري، وتعود أسباب تفاقم العجز التجاري إلى تراجع الصادرات بسبب تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي وخاصة في دول منطقة اليورو والتي تعتبر من أهم الشركاء التجاريين لتونس، ونمو الواردات بنسق أرفع لتتراجع نسبة تغطية الواردات بالصادرات، وفي المقابل إنخفض ميزان الخدمات، أما فيما يخص الإحتياطيات الخارجية الرسمية فقد سجلت إرتقاعا (112 أيام من التوريد).

وفي سنة 2015 سجل ميزان المدفوعات كذلك فائضا بـ 783 مليون دينار تونسي، حيث انكمش العجز في الميزان التجاري وجاء ذلك كنتيجة لانخفاض حصيلة الصادرات بالإضافة إلى استمرار تباطؤ أداء دول منطقة اليورو الشريك التجاري الأكبر، وتراجع الواردات بسبب تراجع أسعار النفط العالمية والمواد الخام، اما ميزان الخدمات فقد انخفض بصورة ملحوظة بسبب الأحداث والهجمات التي شهدتها قطاع السياحة على المواقع السياحية بارادو وسوسة خلال عام 2015، وفي المقابل سجلت تونس انخفاضا في صافي التدفقات الواردة في الحساب الرأسمالي والمالي خلال عام 2015، ونتيجة لذلك تراجعت الإحتياطيات الرسمية (128 أيام من التوريد)، أما فيما يخص ميزان السهو والخطأ، فقد سجل فائض وبأرقام متباينة طوال فترة الدراسة، وخلال سنة 2014 شهد هذا الميزان أقصى فائض قدر بـ 225 مليون دينار.

ثالثا: دراسة وضعية ميزان المدفوعات المغربي

عرفت مختلف أرصدة ميزان المدفوعات المغربي عدة تطورات على طول فترة الدراسة

(2008-2015) وللوقوف على هذه التطورات نقوم بإدراج الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-18): تطور رصيد ميزان المدفوعات المغربي خلال الفترة (2008-2015)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الميزان الجاري	-4,25	-4,55	-4,11	-7,53	-9,58	-7,91	-6,51	-2,67
ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية	3,57	4,72	4,13	7,77	9,81	7,53	2,38	5,90
ميزان السهو والخطأ	-0,8	-0,37	1,19	-2,71	-3,24	-1,02	0,66	-0,02
رصيد ميزان المدفوعات	-1,48	-0,20	2,21	-2,47	-3,01	-1,40	-3,47	3,21

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2011، ص ص 380-383.
- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2012، ص ص 423-427.
- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2014، ص ص 440-443.
- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016، ص ص 517-520.

من خلال الجدول رقم (03-18) نلاحظ أن ميزان المدفوعات المغربي سجل عجزا سنة 2008 قدر بـ 1,48 مليون دولار، نتيجة ارتفاع العجز في الميزان التجاري بسبب التوسع الملحوظ في الميزان التجاري، ويعزي هذا التوسع إلى ارتفاع قيمة الواردات بسبب الزيادات التصاعدية في الأسعار العالمية للنفط وازدياد أسعار السلع الغذائية، كما خلفت الأزمة المالية العالمية 2008 انعكاسات على وتيرة نمو التجارة العالمية والاستثمار، فيما سجل ميزان الخدمات انخفاضا في فائضه بسبب انخفاض مداخيل السياحة، أما ميزان التحويلات الجارية فقد سجل ارتفاعا، فيما تراجعت بشكل أساسي تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، وفي المقابل ارتفع فائض ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية نظرا لتحسن الفائض المسجل برسم القطاع الخاص، أما الاحتياطات الخارجية الرسمية فقد سجلت انخفاضا.

وفي سنة 2009 انخفض العجز في ميزان المدفوعات ليصل إلى 0,20 مليون وهذا راجع بالأساس إلى ارتفاع فائض ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية، فيما انخفض عجز الميزان التجاري نتيجة انخفاض الواردات بسبب التباطؤ الإقتصادي العالمي وتراجع أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى، فيما تراجع فائض ميزان الخدمات والدخل والتحويلات الجارية جراء تأثرها بالركود الإقتصادي العالمي بسبب الزمة المالية العالمية 2008، أما بالنسبة للإحتياطات الرسمية الخارجية فقد سجلت ارتفاعا خلال نفس السنة.

وفي سنة 2010 سجل ميزان المدفوعات فائضا قدر بـ 2,21 مليون دولار نتيجة انخفاض الميزان الجاري بسبب انخفاض الميزان التجاري وارتفاع طفيف في التحويلات الجارية نتيجة بدء تعافي الإقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية 2008، فيما سجل ميزان الخدمات تراجعا مقارنة بسنة 2009، كما سجلت كذلك الإحتياطات الخارجية الرسمية انخفاضا لتصل إلى 22,4 مليار دولار.

أما خلال سنتي 2011 و2012، فقد تفاقم عجز ميزان المدفوعات حيث قدر بـ 2,47 مليون دينار و مليون دينار على التوالي، حيث توسع العجز في الميزان الجاري بسبب زيادة عجز الميزان التجاري، فيما انخفض ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية ويعزي ذلك الإرتفاع الضخم في صافي التدفقات الواردة في الحساب الرأسمالي والمالي الذي جاء كمحصلة لارتفاع صافي التدفقات الداخلة للإستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب وبالنسبة للإحتياطات الرسمية الخارجية فقد سجلت انخفاضا بنسبة 12.8% ويرجع هذا التدهور الحاد في ميزان المدفوعات المغربي إلى أزمة الدين السيادي في دول منطقة اليورو والتي برزت أثارها أكثر على الإقتصاد المغربي خلال عام 2011.

وفي سنة 2013 انخفض عجز ميزان المدفوعات، حيث قدر بـ 1,40 مليون دينار نتيجة انخفاض عجز الميزان الجاري، أما مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج انخفضت بسبب تداعيات الظرفية الإقتصادية الدولية الصعبة، ومن الأسباب التي أدت إلى هذا التدهور في ميزان المدفوعات ضعف الأداء في منطقة اليورو بسبب تأثيرات أزمة الديون السيادية، أما الاحتياطات الخارجية الرسمية فقد سجلت ارتفاعا نسبته 12,5%.

وفي سنة 2014 تفاقم عجز ميزان المدفوعات من جديد، حيث قدر بـ 347 مليون دولار بسبب التوسع في عجز الميزان التجاري نتيجة للتراجع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط، وفي المقابل سجل فائض ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية وميزان الخدمات ارتفاعا مقارنة بسنة 2013 نتيجة ارتفاعا مداخيل السياحة، أما فيما يخص ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية فقد تقلص فائضه أما خلال سنة 2015 فقد سجل ميزان المدفوعات فائضا قدر بـ 3,21 مليون دولار نتيجة انخفاض الصادرات وتراجع قيمة الواردات بسبب الإنخفاض الملموس الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط خلال سنة 2015، أما فيما يتعلق بميزان التحويلات الجارية فقد انخفض إلى جانب انخفاض الفائض في ميزان الخدمات نتيجة تقلص الإيرادات السياحية بسبب الأحداث التي شهدها قطاع السياحة خلال عام 2015، و فيما يخص ميزان السهو والخطأ فقد عرف تذبذبا بين فائض وعجز، حيث سجل خلال سنتي 2008 و2009 عجزا ليسجل بعدها في سنة 2010 فائضا قدر بـ 1,19 مليون دولار ليعود ويسجل عجزا من سنة 2011 إلى غاية سنة 2013، وخلال سنة 2014 حقق عجزا قدر بـ 0,66 مليون دولار، وخلال سنة 2015 سجل عجزا قدر بـ 0,02 مليون دولار.

المطلب الثاني: مقارنة بين تداعيات أزمة الديون السيادية على موازين مدفوعات دول المغرب العربي
وكمحصلة لأهم التطورات التي شهدتها موازين مدفوعات كل من الجزائر، تونس والمغرب المذكورة سابقا، سنقوم في هذا المطلب بدراسة مقارنة لهذه الموازين خلال الفترة 2008، 2015 على واقع أزمة الديون السيادية الأوروبية، لذلك تم وضع الجدول والشكل التالي للمساعدة على مقارنة أرصدة موازين مدفوعات دول المغرب العربي.

الجدول رقم (03-19): تطور رصيد ميزان المدفوعات لدول المغرب العربي (2008-2015)

الوحدة: مليون دولار

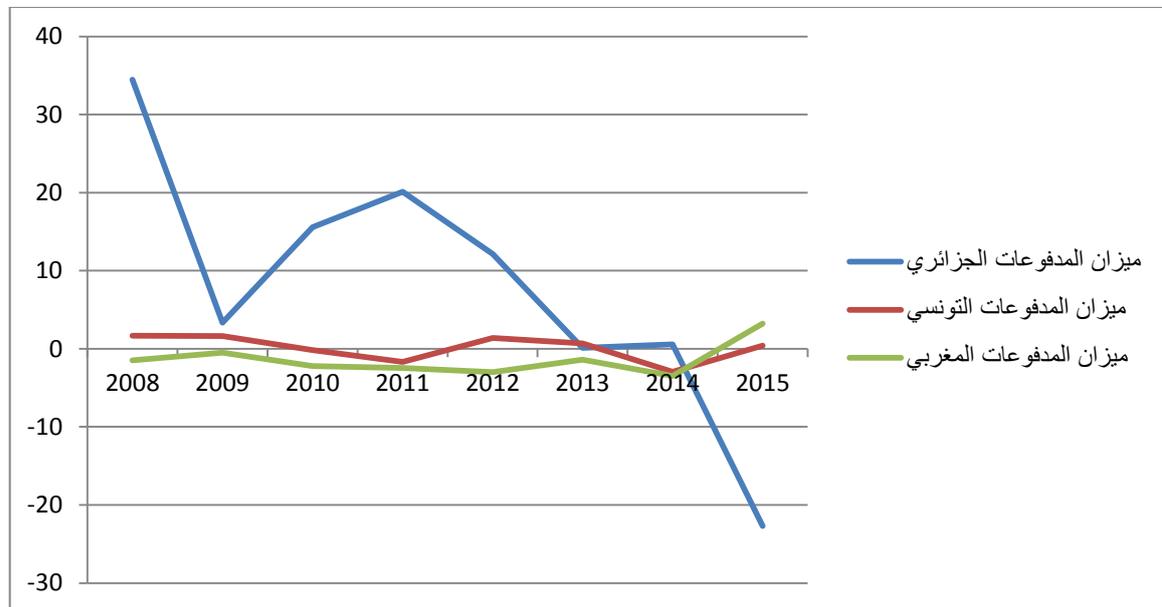
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ميزان المدفوعات الجزائري	34,45	3,86	15,58	20,12	12,13	0,13	0,57	-22,70
ميزان المدفوعات التونسي	1,67	1,63	-0,19	-1,7	1,37	0,67	-2,97	0,39
ميزان المدفوعات المغربي	-1,48	-0,48	-2,21	-2,47	-3,01	-1,40	-3,47	3,21

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2011، ص383.

- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2016، ص520.

الشكل رقم (03-07): تطور رصيد ميزان مدفوعات دول المغرب العربي (2008-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول (03-19)

من خلال مضمون الجدول رقم (03-19) واستقراءا للشكل (03-07) نلاحظ أن موازين مدفوعات المغرب العربي حققت انخفاض في أرسدها أثناء أزمة الديون السيادية، إذ من خلال الجدول نجد أن أزمة الديون السيادية ألقت بظلالها بالدرجة الأولى على رصيد ميزان المدفوعات المغربي حيث حقق عجزا بالغا بالمقارنة مع ميزان مدفوعات كل من تونس والجزائر على التوالي.

إذ عانى ميزان المدفوعات المغربي من الصدمة التي واجهتها منطقة اليورو على خلفيات أزمة الديون السيادية، خاصة في سنة 2011 و2012 في الفترة التي عرفت فيها الأزمة حدتها، حقق فيها الميزان المغربي رصيذا سالبا قدر بـ 2,47- مليون دولار وهذا راجع إلى تفاقم العجز في رصيد الميزان التجاري نتيجة ارتفاع العجز في الميزان التجاري بسبب تراجع الطلب على صادرات المغرب، بالإضافة إلى انكماش في توافد السياح الأوروبيين حيث قدرت نسبة التراجع بحوالي 25% سنة 2011، وعرفت

كذلك عمليات التحويل المالي للجالية المغربية انخفاض بـ 5,5 مليار أورو إثر معاناة الجالية المغربية في إسبانيا والبرتغال من البطالة وتراجع النشاط الصناعي والإقتصادي بفعل الظروف التي تعيشها منطقة اليورو من آثار ميزان المدفوعات المغربي إلى غاية 2014 على إثر الركود الإقتصادي الذي مازال من أوروبا.

عرف كذلك ميزان المدفوعات التونسي هو أيضا تحقيقه لعجز قدر بـ 1,7- مليون دولار في سنة 2011، إلا أن هذا العجز الذي حققه كان بدرجة أقل مما حققه ميزان المدفوعات المغربي، ويكمن السبب وراء هذا العجز إلى تأثير قطاع السياحة التونسي بخلفيات الأزمة لكون هذا القطاع يعتبر حساس للإقتصاد التونسي وموردا هاما يقوم عليه، إذ تراجعت مداخيله على إثر انخفاض دخل الأفراد في منطقة اليورو، وبسبب كذلك الظروف الأمنية بعد الثورة، فقد تراجع عدد السياح الأوربيين بـ 65%، وانخفضت تحويلات الجالية التونسية بـ 3,5 مليار يورو، كما كان للاستثمارات الأجنبية المباشرة حصة من آثار أزمة الديون السيادية وانخفضت هي كذلك خاصة تلك الآتية من أوروبا.

أما ميزان المدفوعات الجزائري لم يحقق عجز إلا غاية سنة 2015 لكن بالمقابل وفي أعقاب أزمة الديون السيادية فقد شهد انخفاض في فائض في سنة 2012 و 2013 فقد قدر بـ 12,13 مليون دولار و 0,13 مليون دولار على التوالي، ويرجع السبب الرئيسي وراء هذا الإنخفاض إلى تدني إيرادات النفط بفعل تراجع الطلب العالمي عليه وانخفاض أسعاره على واقع الركود الإقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي (الزبون الرئيسي للجزائر في مجال المحروقات)، بفعل الأزمة الإقتصادية التي يشهدها إذ امتد تأثيره إلى ميزان المدفوعات الجزائري، إلا أن هذا الانخفاض في الفائض لم يصل إلى مستوى تحقيق العجز في رصيده مقارنة لما حدث لكل من المغرب وتونس، وذلك للوضعية المالية الصافية للجزائر اتجاه الخارج خاصة بعد تخطيها لأزمة المديونية التي عانت منها سابقا وتسديدها لكافة ديونها ما جعلها شبه آمنة من أزمة الديون السيادية رغم الانخفاض الملحوظ في فائض ميزان المدفوعات لكنها سعت لعدم تحقيقها عجزا من شأنه أن يؤثر تأثيرا بالغا على الأوضاع الاقتصادية في الجزائر مثلما هو الحال في المغرب وتونس. وعليه يمكن القول أن أزمة الديون السيادية أثرت وانعكست سلبا وبشكل بالغ على ميزان مدفوعات المغربي وجعلته يعاني من تدهور حاد، يليه الميزان التونسي والميزان الجزائري بأقل درجة.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التوصل إليه ودراستنا توصلنا إلى أن أزمة الديون السيادية الأوروبية لم تكن صدمة واجهتها دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو وحدها بل امتدت تداعياتها إلى مختلف الدول التي هي على صلة بها وتربطها بها علاقات دول المغرب العربي بهاته الأزمة الاقتصادية، وأثرت على الوضع المالي والاقتصادي لها، تجلى ذلك الأثر في أرصدة مختلف موازين المدفوعات للجزائر، تونس والمغرب، إذ انه خلال هاته الأزمة تراجعت مداخيل هذه الدول سواء كان ذلك في قطاع المحروقات أو قطاع السياحة أو فيما يخص تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد عرفت تراجعا ملحوظا في هذه الفترة وهذا ما تم التوصل إليه، وحتى لو كان التأثير بين هاته الدول متفاوتا إلا أن الصدمة واحدة، وتجلت نتائجها بالسلب على مستوى موازين المدفوعات.

الخاتمة العامة

عرفت منطقة اليورو منذ نهاية 2009 وإلى يومنا هذا أزمة مالية حادة، عرفت بأزمة الديون السيادية، وتأتي هذه الأزمة امتداد للأزمة المالية العالمية التي مست الاقتصاد العالمي منذ سنة 2008، وظهرت الشرارة الأولى لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو في عدم قدرة اليونان على تسديد التزاماتها، لتمتد بقعتها وتتجاوز مركز نشوئها منتقلة لمنطقة اليورو، فشكلت أزمة بنوية للإتحاد، ما جعل الإتحاد الأوروبي يعاني من أزمة كادت أن تشكل نهاية هذا التكتل، ولقد كان للأزمة الأثر البالغ على التكامل الاقتصادي الأوروبي وعلى اليورو بصفة خاصة هذا ما جعل دول الإتحاد تنقسم إلى دول مثقلة بالديون وأخرى ذات فوائض. حيث سارعت دول الإتحاد الأوروبي وبمعية صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي إلى محاولة إيجاد حلول من أجل التقليل من حدة هذه الأزمة وتوسعها والخروج منها، حيث تم إتخاذ إجراءات وخطط واسعة النطاق كانت أبرزها متشابهة من حيث التقشف وضخ المساعدات المالية الضخمة.

ولقد انتقلت انعكاسات هذه الأزمة لدول المغرب العربي، إذ تعتبر من بين أكبر الدول المتضررة من الأزمة الأوروبية ومن أي انهيار للاقتصادات الأوروبية، إذ تعتبر من الدول الأكثر تعاملًا من الإتحاد الأوروبي وقد تكرست هذه المعاملات أكثر من خلال اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، مما ساهم في تحمل الدول المغاربية خسائر مالية على مستوى موازين مدفوعاتها جراء الأزمة.

01- النتائج النظرية

تتمثل أهم النتائج النظرية المتوصل إليها فيما يلي:

- إن الإتحاد الأوروبي يشكل أنجح نموذج للتكتلات، وتعتبر منطقة اليورو من أبرز إنجازاته، حيث أثبت أنه يمتلك قوة سياسية واقتصادية لها وزن كبير على الصعيد الدولي لا يستهان بها، واستطاع أن يحقق النجاح على الصعيد الاقتصادي في بناء قوة اقتصادية مهمة.
- إن تحقيق الاستقرار والنجاح لأي تكتل اقتصادي له عملة موحدة يتطلب التنسيق بين الدول الأعضاء في مجال السياسة المالية تحت إشراف البنك المركزي للتكتل وذلك لتجنب الاختلال المالي في منطقة العملة الموحدة.
- أزمة الديون السيادية ترجع إلى عدم قدرة دول منطقة اليورو على الوفاء بالتزاماتها، ناهيك عن الحقائق الخفية لواقع الاقتصاد اليوناني في حد ذاته.
- كان للأزمة المالية العلمية 2008 دور أساسي في اصطدام دول العالم في أزمة ثانية لا تقل شأنًا عن سابقتها تمثلت في أزمة الديون السيادية، والتي تعتبر من أهم نتائج الأزمة السابقة.

- شكلت آثار أزمة منطقة اليورو منعرجا هاما في مسيرة الإتحاد الأوروبي حيث أن الآثار لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل امتدت كذلك إلى الجانب السياسي الذي أثر بدوره على الجانب الاجتماعي من خلال المضاعفات التي تلت هذه الأزمة.
- رغم ضخامة الخطط والإجراءات التي اعتمدها البنوك والحكومات الأوروبية للتقليل من آثار الأزمة إلا أنها لم تتمكن من احتوائها حيث خلفت فجوة اجتماعية وسياسة كبيرة خاصة في ظل مطالبة اليونان بالخروج من منطقة اليورو والعودة لعملتها الأصلية الدراخما.
- ميزان المدفوعات وصف لحالة العلاقات الاقتصادية التي تربط الدولة بالعالم الخارجي ومختلف المعاملات التي تقوم بها على الصعيد العالمي.
- يتكون ميزان المدفوعات من جانبين أحدهما دائن والآخر مدين يتحدد من خلالهما ما للدولة من حقوق وما عليها من ديون اتجاه العالم الخارجي.
- تساهم مجموعة من السياسات المنتهجة في معالجة الاختلال الذي يصيب ميزان المدفوعات وإرجاعها إلى حالة التوازن.
- ميزان المدفوعات النافذة التي يظل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس، وله أهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي كونه يعكس الحالة الاقتصادية للدولة ووضعيتها المالية.

02- النتائج التطبيقية

- من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج التطبيقية التي يمكن توضيحها كالآتي:
- تراجع مداخيل وإيرادات دول المغرب العربي خاصة تلك المتعلقة بالمداخيل النفط والسياحة بفعل الأوضاع الاقتصادية والمالية لدول الإتحاد الأوروبي وانخفاض الطلب العالمي على صادرات دول المغرب العربي خاصة ذلك الطلب المتأني من منطقة اليورو، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- يشكل ميزان المدفوعات في دول المغرب العربي بوابة للتعاملات الخارجية التي تجريها مع باقي دول العالم ودول الإتحاد الأوروبي، ومع اعتماد تلك الدول على المواد الأولية في صادراتها فإنها لم تستطع مجابهة الأزمة بسبب تدهور التبادل التجاري مما أدى إلى عجز في الحساب الجاري وتدهور رصيد ميزان المدفوعات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- إن السبب الرئيسي الذي آلت إليه وضعية مختلف عناصر موازين مدفوعات دول المغرب العربي، وحالة العجز الذي وصلت إليه يكمن في تداعيات أزمة الديون السيادية التي صدمت بها دول الإتحاد

الأوروبي ، وامتدت إلى دول المغرب العربي مما أثر سلبا على الأوضاع المالية وعلى العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

➤ أزمة الديون السيادية الأوروبية أظهرت هشاشة النظام المالي لدول المغرب العربي في التصدي للأزمات التي قد تتعرض إليها، بدليل الأوضاع التي آلت إليها دول المغرب العربي جراء هاته الأزمة.

➤ تفاوت درجات تأثر موازين دول المغرب العربي بأزمة الديون السيادية، إذ كان تأثر ميزان المدفوعات المغربي شديد الوطأة على دولة المغرب، يليها ميزان المدفوعات التونسي، ليأتي ميزان المدفوعات الجزائري بدرجة أقل تأثرا من باقي الدول.

03- اقتراحات الدراسة

بعد استعراض نتائج الدراسة نلخص إلى مجموعة من التوصيات:

- أزمة الديون السيادية تحتاج إلى سلسلة حلول وإعطاء كل دولة وسيلة من وسائل حلول الديون، وإبتاح الفرصة للدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية.
- يجب على دول منطقة اليورو التعامل جماعيا والعمل على توحيد جهودهم من أجل مواجهة هذه الأزمة والعزم على إنشاء إتحاد قوي وكامل من شأنه أن يساعد في استعادة الثقة في صلاحية الإتحاد.
- ضرورة وجود نوع من التكامل والتنسيق في الإنفاق المالي، حتى يتسنى للدول المتضررة من آثار الأزمة الإستفادة من الفوائض المالية الموجودة في الدول الأخرى.
- يجب على دول المغرب العربي تقليص التبعية إزاء الواردات الأوروبية عن طريق مخططات تنمية مستعجلة لتشجيع الإنتاج الوطني وتنويعه، كما يجب عليها إعادة تفعيل النكتل المغربي من جديد وإزالة الحواجز السياسية من أجل تحسين التجارة البينية بين دول المغرب العربي.
- على دول المغرب العربي تنويع صادراتها ومحاول الخروج من دائرة الاتكال على قطاع وحيد يقوم عليه اقتصادها، وذلك من أجل التصدي للحالات الطارئة التي قد تصيب هذا القطاع وعدم الدخول في حالة من الذعروتفادي النتائج غير المتوقعة، وبالتالي ضمان أكثر من مصدر للموارد.
- على دول المغرب العربي إعطاء الفرصة للاستثمارات المحلية وعدم تهميشها، وتفضيل الإستثمارات الأجنبية على حساب الوطنية وذلك من أجل ضمان التنويع من جهة وتطوير المنتجات الوطنية من جهة ثانية.
- إيجاد أسواق أخرى لتصريف الفائض من منتجات دول المغرب العربي وعدم جعل وجهتها الأساسية دول الإتحاد الأوروبي.

- على دولة الجزائر تخطي قاعدة جعل المحروقات المورد الأساسي لإيرادات الدولة، وجعله قاعدة أساسية يبني عليه الاقتصاد الجزائري، ومحاولة تطوير قطاعات أخرى كالسياحة.
- كذلك بالنسبة لدولتي تونس والمغرب فالاعتماد على قطاع السياحة كمصدر رئيسي لموارد الدولتين ليس بالحل الدائم فهو في الحقيقة حل مؤقت يهدد الوضعية المالية للدولتين.

04- آفاق الدراسة

- إن الحديث عن انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية في منطقة اليورو أثارت العديد من المواضيع والقضايا التي يمكن معالجتها ودراستها لتوضيح تداعيات هذه الأزمة على مختلف القطاعات سواء على مستوى منطقة اليورو أو في باقي دول العالم، ومن بين العناوين التي يمكن اقتراحها هي:
- سبل جعل منطقة الأورو منطقة عملة مثلى.
 - ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
 - تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الدول النفطية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- 01- أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
- 02- أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفي، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- 03- إسماعيل معارف، التكتلات الإقتصادية الإقليمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 04- إسماعيل معارف، التكتلات الإقتصادية الإقليمية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 05- إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
- 06- إيمان محب زكي، عبد الرحمن يسري أحمد، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 07- بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
- 08- توفيق محب خلة، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 09- جميل محمد خالد، أساسيات الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 10- حسين عمر، المدخل إلى دراسة علم الإقتصاد والعلاقات الإقتصادية الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، بدون سنة نشر.
- 11- رمزي محمود، منطقة التجارة العالمية قلعة استنزاف موارد الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- 12- سامي عفيفي حاتم، الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
- 13- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
- 14- شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

- 15- صلاح الدين حسن السيبي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، الطبعة الأولى، عالم الكتب نشر- توزيع- طباعة، القاهرة، 2002.
- 16- طارق فاروق الحصري، الإقتصاد الدولي (نظرية التجارة الدولية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، السياسات التجارية الدولية، المنظمات الإقتصادية الدولية، التجارة الإلكترونية، الأزمة المالية العالمية)، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2010.
- 17- عبد الأمير رحيمة العبود، دراسات في الإقتصاد الدولي - آراء اقتصادية واجتماعية-، دار مجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2011.
- 18- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي الجديد وآفاته المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 19- عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الإقتصادية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- 20- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقسيمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 21- عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، بدون سنة نشر.
- 22- علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 23- فتحي أحمد زياب عواد، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 24- كاظم عبادي حمادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 25- كامل بكري، زكي إيمان محمد محب، مبادئ الإقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1995.
- 26- مجدي محمد شهاب، عادل أحمد حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 27- مجدي محمد شهاب، سوري عدلي ناشد، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
- 28- مجدي محمد شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار العربية الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

- 29- محسن أحمد الخضيرى، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
- 30- محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية (إشكالية للتناقض أم للضافر في القرن الحادي والعشرين)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
- 31- محمد جاسم، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 32- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، 2010.
- 33- محمد عبد الرزاق الخيهي وآخرون، التمويل الدولي والتجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2012.
- 34- مغاوري شلبي، اليورو والآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000.
- 35- نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الطبعة الثانية، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، مصر، 1999.
- 36- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 37- هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 38- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 2- الرسائل الجامعية
- 39- السعيد بوشول، مقتضيات الإتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على اقتصاديات الدول الخليجية، "أطروحة دكتوراه"، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.
- 40- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر-، "رسالة ماجستير"، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2004-2005.
- 41- حورية بن طرية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، "رسالة ماجستير"، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.

- 42- خالد رواق، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، "رسالة ماجستير" تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- 43- راضية خبيزة، الأزمة الاقتصادية لمنطقة اليورو وتأثيرها على الإتحاد الأوروبي، "مذكرة ماستر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.
- 44- رحمة يونس، تداعيات أزمة الديون السيادية على العملة الموحدة في منطقة اليورو - دراسة حالة اليونان ضمن منطقة اليورو-، "مذكرة ماستر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- 45- رحيمة بوصبيح صالح، التكتلات الاقتصادية في ميزان الإزمة العالمية دراسة في العلاقات السببية بين إنتشار الأزمات والتكتل الإقتصادي-دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي-، "رسالة ماجستير"، تخصص إقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، 2010-2011.
- 46- رفيقة صباغ، الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية - دراسة تحليلية لآثر أزمة الرهن العقاري على إقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربي-، "أطروحة دكتوراه"، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.
- 47- زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، "رسالة ماجستير"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013.
- 48- شريف بودي، تنافس العملات الإرتكازية على المعاملات المالية الدولية في ظل لإستقرار النظام النقدي الدولي التحديات المستقبلية للتكامل النقدي العربي، "أطروحة دكتوراه"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حبيبة بن بوعلي، الشلف، 2015-2016.
- 49- ليندة رزقي، أزمة منطقة اليورو وضرورة تفعيل الإستثمارات العربية البينية، "أطروحة دكتوراه"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.
- 50- محمد بوجوجو، محددات تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2013، "مذكرة ماستر"، تخصص النقود والمالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014-2015.
- 51- مريم طبني، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية 2002-2012، "رسالة ماجستير"، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

- 52- نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروبية متوسطة، "رسالة ماجستير"، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- 53- ناهض قاسم القدرة، إختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه، "رسالة ماجستير"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2013.
- 54- نور الهدى شيحة، تداعيات أزمة منطقة اليورو على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة اليورو -دراسة حالة فرنسا-، "مذكرة ماستر"، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- 03- المطبوعات الجامعية
- 55- عبد الحميد مرغيت، الإتحاد النقدي الأوروبي: اصوله، أدائه ومشكلاته، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل الجزائر.
- 56- منير خروف، المالية والتجارة الدولية، موجه لطلبة السنوات الثالثة تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2014-2015.
- 04- الملتقيات والمؤتمرات
- 57- أسماء برهوم، "أزمة اليونان"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يوم 26 و 27 فيفري 2012.
- 58- آيت يحيى سمير، فضيل رايسي، "أزمة الديون السيادية في الإتحاد الأوروبي وأثرها على مستقبل اليورو -حالة اليونان-"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يوم 26 و 27 فيفري 2011.
- 59- جميلة الجوزي، "أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقييم، يوم 13 ماي 2013، جامعة الجزائر 03.
- 60- عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، "مستقبل الإتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية"، الورقة البحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 26 و 27 فيفري 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي.
- 61- محمد سحنون، يونس شعيب، "دور الصكوك الإسلامية والحكومية في التقليل من أزمات الديون السيادية"، ملتقى وطني حول: الأسواق المالية والعولمة المالية والاقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك، تامنغاست، 09 و 10 أفريل 2013.

- 62- عبد السلام زايدي، يزيد مقران، "انعكاسات الأزمة المالية الدولية"، تباطؤ الإقتصاد العالمي وآثاره على الإقتصاديات الأوروبية ومغربية، يومي 11 و 12 أكتوبر 2009، جامعة بجاية، الجزائر.
- 05- **المجلات**
- 63- جميلة الجوزي، "ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإندماج إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلو التسيير، جامعة الجزائر 03، نوفمبر 2012.
- 64- حليم بن دحمان، "رفع رؤوس الأموال الأجنبية ساهم في رفع الإستثمارات الأجنبية"، مجلة الأبحاث الإقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 29، فيفري 2011.
- 65- حمزة بن الزين، وليد قرونقة، "أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 03، 2016.
- 66- سليمان شيبوط، "تداعيات أزمة الديون الأوروبية على الإقتصاديات المغربية -مقارنة نظرية-"، مجلة رؤى إقتصادية، العدد، 06، 2014.
- 67- عبد القادر بابا، خيرة أجري، "الإمميزات الجبائية ودورها في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر"، المجلة الجزائرية، الإقتصادية والمالية، جامعة يحي فارس، المدية، العدد 02، سبتمبر 2014.
- 68- عيسى سعد صالح، محمد عماد عبد العزيز، "الأزمة المالية المصرفية والسياسة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية لعام 2008"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، العدد 33، المجلد 11، 2015.
- 69- فلة حمدي، مريم حمدي، "الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق"، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 10.
- 70- لمياء بوعروج، "الإقتصاديات الأوروبية في مواجهة الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47، المجلد ب، جوان 2017.
- 71- مصطفى رديف، مراد إسماعيل، "أزمة اليونان وتداعياتها على دول منطقة اليورو"، مجلة الدراسات والمالية والمحاسبة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 03، 2012.
- 72- مصطفى كامل، "العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر"، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية والمالية، العدد 23، 2009.

- 73- محمد مداحي، منال خلخال، "أزمة الدين السيادي في اليونان وأثره على منطقة اليورو وإقتصاديات الدول العربية"، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 07، 2017.
- 74- نور الدين بوالكور، "أزمة الدين السيادي اليوناني: الأسباب، التداعيات والحلول"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد 02، المجلد 15، 2013.
- 75- نور الدين بوالكور، "أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب، التداعيات والحلول"، مجلة الباحث، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 13، 2013.
- 76- هناء عفيف، هشام بوريش، "دور المعلومة في أزمة الديون السيادية (دراسة حالة اليونان)"، مجلة العلوم الإقتصادية، باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 17، 2016.
- 06- التقارير
- 77- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008.
- 78- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011.
- 79- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012.
- 80- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013.
- 81- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015.
- 82- بنك الجزائر، وضعية الإقتصاد العالمي وتطور الإقتصادات في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي، 21 أكتوبر 2015.
- 83- بنك الجزائر، التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجيهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015.
- 84- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2009.
- 85- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2011.
- 86- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2012.
- 87- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2013.
- 88- البنك المركزي التونسي ATB، التقرير السنوي 2008.
- 89- البنك المركزي التونسي ATB، التقرير السنوي 2012.
- 90- سامي مولاي، دراسة عن تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج، تقرير الأمم المتحدة، أبريل 2015.

- 91- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز قطري، 2016، تونس.
- 92- بنك المغرب، التقرير السنوي 2009.
- 93- بنك المغرب، التقرير السنوي 2010 .
- 94- بنك المغرب، التقرير السنوي 2011.
- 95- بنك المغرب، التقرير السنوي 2012.
- 96- بنك المغرب، التقرير السنوي 2013.
- 97- بنك المغرب، التقرير السنوي 2014.
- 98- بنك المغرب، التقرير السنوي 2015.
- 99- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2011.
- 100- صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2012.
- 101- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2013.
- 102- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2014.
- 103- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016.
- 07 - المواقع الإلكترونية
- 104- بشير مصيطفي، الجزائر ليست في مأمن عن أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، نشر في صوت الأحرار يوم 20/11/2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwasatnews.com/news/239796.html>
- 105- خالد إبراهيم، الوحدة النقدية الأوروبية نموذج لتحقيق العملة الخليجية الموحدة، جريدة الوسط، العدد 1759، نشر يوم 30/07/2009، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwasatnews.com/news/239796.html>
- 106- سالم محمد سالم، الديون السيادية.... الدين العام الأمريكي في ظل المطالبة برفع سقفه، نشر على الموقع الإلكتروني: <http://marsadress.net/?=16211>
- 107- سمير بهيج، سياسة كبح الواردات خفضت فاتورة الغذاء والسيارات إلى النصف شهر جويلية، نشر يوم 25/08/2009، على الموقع الإلكتروني: www.djazairess.com/elhiwar/18114

- 108- عبد الأمير رحيمة عبود، أزمة الديون الدولية أبعادها وآثارها على دول العالم، مجلة الحوار المتدين، العدد 3476، نشر يوم 2011/09/03، على الموقع الإلكتروني: www.m.alhewar.org/s.asp?aid=271312r=0
- 109- لوكاس بابا ديموس، عقبات إعادة هيكلة الديون السيادية، نشر في يوم 2011/11/15، على الموقع الإلكتروني: عقبات-إعادة-هيكله-الديون-السيادية- Janoubai.com/2011/11/15
- 110- مجد خضر، أسباب أزمة اليونان الاقتصادية، نشر يوم 2016/01/24، على الموقع الإلكتروني: http://mawdoo3.com/%D8%A3%D8%A8%D8%A7%D8%A8_%D8%A8%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8
- 111- محمد إبراهيم السقا، ما هي أزمة الديون السيادية، نشر يوم 2010/05/13، على الموقع الإلكتروني: <http://alphabetargraan.com/article/detail/14786>
- 112- ميمون رحمانى، المغرب في مواجهة الأزمة العالمية المديونية والخيارات الاقتصادية والميزانيات، نشر يوم 2011/09/18، على الموقع الإلكتروني: <http://mimourahmani.wordpress.com>
- 113- أزمة الديون الأوروبية تهدد بتراجع مداخيل الصادرات الجزائرية من المحروقات، جريدة السلام، نشر يوم 2011/10/08، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dJazairess.com>
- 114- أزمة الديون الأوروبية..... ما الحل؟، نشر يوم 2011/12/17، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dJelfa.info>
- 115- إحتياطي تونس من العملة الصعبة قارب 15 مليار دينار إلى غاية 24 مارس 2015، نشر يوم 2015/03/26، على الموقع الإلكتروني: www.Jomhouria.com
- 116- إحصائيات بنك تونس، تقرير 2009، نشر على الموقع الإلكتروني: www.tounisme.gov.tn
- 117- البنك المركزي يقدم أهم مستجدات الوضع الاقتصادي والمالي الدولي والوطني، نشر يوم 2015/07/30، على الموقع الإلكتروني: www.assabahnews.tn
- 118- العجز التجاري المغربي تتضاعف 5 مرات خلال 12 عاما، نشر في: ماي 2013، على الموقع: <http://www.alarabiya.net>

119- الصادرات والواردات والميزان التجاري بالبلاد التونسية، نشر على الموقع الإلكتروني:

www.lewebpedagogique.com

120- بعد حزمة إنقاذ اليونان هل تنظم باقي الدول المضطربة ماليا إلى الطابور، نشر على الموقع

الإلكتروني:

http://economyofkwait.blogspot.com/2015/05/blog-post_05htm?=:1

121- تفاقم العجز التجاري بنسبة 2.1 في المائة في نهاية ماي 2014، مغرس، نشر يوم

2014/06/17، على الموقع الإلكتروني: <http://www.maghress.com>

122- تونس: 14.6% ارتفاع نسبة العجز في موازين المدفوعات الجارية، نشر يوم

2010/12/31، على الموقع الإلكتروني: www.masress.com

123- تقرير البنك المركزي بتاريخ 16 ماي 2012، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.tunisia-sat.com>

124- عائدات الجزائر من المحروقات ترتفع 26%، نشر يوم 2017/08/24، على الموقع

الإلكتروني:

<http://www.google.com/url?q=http://www.alJazera.net/amp/news/ebusiness>

125- عجز الميزان التجاري المغربي يصل 22.1%، نشر يوم 2015/02/27، على الموقع

الإلكتروني:

<http://m.hesporess.com>

126- لهذه الأسباب لا تستخدم هذه الدول الأوروبية اليورو، نشر على الموقع الإلكتروني:

http://www.syr_res.com/article/6924.html

127- محافظ البنك المركزي التونسي الجديد يسلم المرزوقي التقرير السنوي للبنك لعام 2011 الذي

اعده محافظ المقال، نشر يوم 2012/07/21، على الموقع الإلكتروني:

www.ar.webmanafcenter.com

128- ميزان المبادلات في مجال الخدمات يسجل فائضا بأزيد من 29 مليار درهم متم شهر غشت،

نشر في وكالة المغرب العربي، يوم: 2010/10/01، على الموقع الإلكتروني:

www.maghress.com

129- 22% نسبة تراجع صادرات تونس بسبب الأزمة المالية، نشر يوم 2009/07/13، على

الموقع الإلكتروني: www.addustur.com

130- 8 مليارات دولار إحتياطي تونسي من النقد الأجنبي، نشر يوم 2015/08/01، على الموقع

الإلكتروني: www.erennews.com

131- <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

132- www.eu-avabic.org/euro.html

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

• **Les livres**

133- Jean-pierre petit, philipped'arvisenet, **Échanges et finance internationale, les acteurs la coupératio internationale, l'euro, l' euro**, collection Banque ITB, sans année.

134- Martine peyrard-Moulard, **les paiements internationaux, monnaie-finance, ellipses**, paris, 1996.

135- Olivier Barthalon et Autres, **l' euro dix ans Après un premier bilan à l' heure de la crise financière**, l' harmattan, 2009.

• **Les mémoire**

136- Mourad Saadi, Cherif tenkhi, **impact de la crise fe la dette souveraine européenne sur les pays du maghreb (Algerie, Maroc et tunisie)**, "Mémoire Master", option finance et commerce international, faculté des Sciences de gestion, Universite Abderrahmane Mira, Bejaia, 2013-2014.

• **Les Rapports et Les articles**

137- **Banque d' Algérie**, Rapport 2010.

138- **Banque d' Algérie**, Rapport 2011.

139- **Banque d' Algérie**, Rapport 2014.

140- **Banque Centrale de Tunisie**, Rapport 2015.

141- European commission, **one curency for one europe**, the road to the euro, belgium.

142- IMF Manual de la balance de paiement.

143- Alexandre Jeanneret, elianchouaib, **la crise de la dette en Europe**, l'actualité économique, Revue d'analyse économique, vol 91, n°4, Montréal décembre 2015.

144- Alexander Jeanneret, elianchouaib, **la crise de dette en europe, 2014**.